وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: علم الاجتماع.

السنة: الثانية ماستر.

التخصص: علم اجتماع الإنحراف والجريمة.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط انحراف الأحداث

دراسة ميدانية على عينة من التلاميذ مرتكبي افعالا انحرافية ببعض ثانويات مدينة المسيلة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم اجتماع الإنحراف والجريمة

إعداد الطالبة: رُكبي مارية

تحت إشراف : أ.د عزوز عبد الناصر

أعضاء لجنة المناقشة.

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. بومدين مخلوف	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف . المسيلة	رئيسا
أ.د. عزوز عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف . المسيلة	مشرفا
أ. د. زعيتر لمياء	أستاذ محاضر . ب .	محمد بوضياف . المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: علم الاجتماع.

السنة: الثانية ماستر.

التخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط انحراف الأحداث

دراسة ميدانية على عينة من التلاميذ مرتكبي افعالا انحرافية ببعض ثانويات مدينة المسيلة

إعداد الطالبة :

رُكبي مارية.

تحت إشراف :

أ.د عزوز عبد الناصر

أعضاء لجنة المناقشة.

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. بومدين مخلوف	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف . المسيلة	رئيسا
أ.د. عزوز عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف . المسيلة	مشرفا
أ. د. زعيتر لمياء	أستاذ محاضر . ب .	محمد بوضياف . المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024.

الإهداء.

شكر وتقدير.

قائمة الجداول.

قائمة الملاحق.

مقدمة.

الإهـــــــداء

إلى والداي الكريمان حفظهما الله اللذان كانا السبب في نجاحي بعد الله تعالى، فلولاهما لا يمكنني أن أبلغ هذه الدرجة المشرفة من العلم.

إلى أخي: فتحي حسام الدين.

إلى أخواتي: أميرة، ندى وياسمين.

إلى إبن أختي: إياد.

إلى إبنة أختي التي لم ترى نور الحياة بعد.

إلى كل من ساهم في مساعدتي على إتمام هذه المذكرة.

شـــــــكر وتقديـــــــر

الشكر أولا لله عزوجل على منحه لي الإرادة والقدرة على إتمام هذا العمل.

شكري وامتناني الخاص لأستاذي المحترم والفاضل الذي أشرف على مذكرتي، الأستاذ الدكتور: عزوز عبد الناصر، أشكره على توجيهاته، صبره، وانتقاداته البناءة. أقدر مجهوداته الكبيرة في إتمام هذه المذكرة، كلماتي لا توفي حقه، فخورة به كونه كان مشرفا ومؤطرا على مذكرتي.

الشكر موصول لأستاذي الفاضل وقامة من قامات العلم الأستاذ الدكتور: بن خالد جمال على ما بذله من مجهود وتحمله المسؤولية الكبيرة وحرصه الشديد على مصالح قسم علم الإجتماع حتى يكون في أحسن صورة، كما أشكره على مواقفه النبيلة اتجاهي خلال مسيرتي الجامعية، فقد لعب دور الأستاذ والأب في نفس الوقت، وكان مثالا يحتذى به في الإنضباط والأخلاق، له مني كل التقدير والإحترام وبارك الله في علمه وعمله.

الشكر لأساتذة قسم علم الإجتماع على المجهودات المبذولة.

كما أشكر لجنة المناقشة على وقتهم القيم في قراءة وتصحيح المذكرة، بارك الله فيهم وأثابهم عنها بجزيل عطائه.

فهرس المحتويات.

العنوان	الصفحة
الإهداء.	ب
شكر وتقدير.	ت
قائمة الجداول.	د – ر
قائمة الملاحق.	ر
مقدمة.	3 – 1

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

العنوان	الصفحة
1- الإشكالية.	7 – 5
2- فرضيات الدراسة.	7
3- أسباب تناول الموضوع.	8 – 7
4- أهداف الدراسة.	8
5- أهمية الدراسة.	9 – 8
6- مفاهيم الدراسة.	14 – 9
7- الدراسات السابقة.	18 – 14
8- التعقيب على الدراسات السابقة.	20- 18
9- المقاربة النظرية للدراسة (المنحنى البنيوي للانحراف).	20

الفصل الثاني: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة: نظرة سوسيولوجية.

العنوان	الصفحة
تمهيد.	23 – 22
1- لمحة تاريخية للأسرة.	24- 23
2- أثر التاريخ على هوية الأسرة الجزائرية.	27 – 24
2-1- الأسرة في المجتمع الجزائري (قبل الاستعمار).	25 – 24
2-2- عوامل ظهور الأسرة النواة.	26 – 25

2-3- الأسرة الجزائرية في المجتمع الحديث (بعد الاستعمار).	27 – 26
3- أهمية الأسرة ودورها.	28
4- مقومات الاسرة.	30 – 29
5- وظائف الاسرة.	31 – 30
6- الوضع الاجتماعي للأسرة.	42 – 31
6-1- العلاقات الاسرية.	32 – 31
6-2- مكان السكن.	32
6-3- البيئة المدرسية.	33 – 32
6-4- الثقافة.	34 – 33
6-5- القيم الاجتماعية.	34
6-5-1- وظائف القيم.	35 – 34
أ- على المستوى الفردي.	34
ب- على مستوى المجتمع.	35 – 34
7- أساليب المعاملة الاسرية.	39 – 36
7-1- الأساليب السليمة.	37 – 36
7-2- الأساليب الخاطئة.	39 – 37
8- التفكك الاسري.	42 – 39
8-1- مفهوم التفكك الاسري.	40 – 39
8-2- عوامله.	42 – 40
9- الوضع الاقتصادي للاسرة.	43
10- عوامل نجاح الاسرة.	44
خلاصة الفصل	45 – 44

الفصل الثالث: التناول السوسيولوجي لانحراف الأحداث.

العنوان	الصفحة
- نمهيد.	47
1- ظاهرة الإنحراف في المجتمع الجزائري.	49 – 47
1-1- انحراف الأحداث قبل الاستقلال.	48 – 47
1-2- انحراف الأحاث بعد الإستقلال.	49 – 48
2- خصائص السلوك الاجرامي.	50
3- الفرق بين الجنوح والانحراف.	50
4- أشكال الانحراف.	52 – 50

5- عوامل انحراف الاحداث.	52 – 54
6- النظريات المفسرة لانحراف الاحداث.	55 – 64
6-1- نظرية الضبط الاجتماعي.	55 – 57
6-2- نظرية التفكك الاجتماعي.	57 – 59
6-3- نظرية اللامعيارية.	59 – 60
6-4- نظرية المخالطة الفارقة.	60 – 61
6-5- نظرية البيولوجية الجنائية.	61 – 62
6-6- نظرية التحليل النفسي.	63 – 64
7- الآثار المترتبة على الانحراف.	64 – 68
7-1- على مستوى الفرد.	64 – 66
7-2- على مستوى الاسرة.	66 – 67
7-3- على مستوى المجتمع.	67 – 68
8- دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الانحراف.	68 – 69
8-1- الأسرة.	68
8-2- المدرسة.	68 – 69
8-3- الاعلام الرقمي.	69
9- الانحراف في التشريع الجزائري.	69 – 74
9-1- المهام الأساسية لشرطة الاحداث.	69 – 70
9-2- التدابير التي يتخذها قاضي الاحداث.	70 – 72
9-2-1- التدابير المؤقتة.	70 – 71
9-2-2- الوضع تحت الحراسة القضائية.	71
9-2-3- الوضع في الحبس المؤقت.	71 – 72
9-3- مؤسسات إعادة التربية.	72 – 74
9-3-1- التنفيذ داخل الوسط المغلق.	72 – 73
أ- التعليم والتمهين.	72
ب- برامج إعادة التربية.	72
ج- الرعاية الصحية والاجتماعية.	72 – 73
9-3-2- التنفيذ في الوسط المفتوح.	73 – 74
أ- الافراج المشروط.	73 – 74
ب- نظام الافراج المراقب.	74
خلاصة الفصل.	74 – 75

الجانب الميداني

الفصل الرابع: الإجراءات الميدانية للدراسة.

العنوان	الصفحة
1- منهج الدراسة.	77
2- مجتمع الدراسة.	78 - 77
3- عينة الدراسة.	78
4- المجال الزمني للدراسة الميدانية.	78
5-. أداة جمع البيانات.	79 - 78
6- الأساليب والقياسات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	80 - 79
7- صعوبات الدراسة.	80

الفصل الخامس: عرض النتائج ومناقشتها.

العنوان	الصفحة
1-عرض وتحليل وتفسير البيانات الأولية.	84 - 82
2-عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالوضع الاجتماعي للأسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.	113 - 84
2-1- بنية الاسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.	90 - 84
2-2- أساليب التنشئة المستخدمة في الاسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث.	103 - 91
2-3- العلاقات الاسرية وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.	108 - 103
2-4- القدوة الوالدية وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.	113 - 109
3-عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث.	136 - 114
3-1- الوضع المهني والدخل وعلاقته بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.	126 - 114
3-2- الوضع السكني وعلاقته بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.	136 - 127
4- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.	154 - 137

4-1- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى.	137 - 148
4-2- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية.	148 - 154
5- استنتاجات عامة.	155 - 156

العنوان	الصفحة
خاتمة	158 - 159
قائمة المصادر والمراجع.	ز - ن
الملاحق.	و - د
ملخص الدراسة	خخ - رر
وثيقة إيداع مذكرة الماستر.	سس
تصريح شرفي خاص بالإلتزام بقواعد النزاهة العلمية.	د

قائمة الجداول.

رقم الجدول العنوان	الصفحة
الجدول (1): توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن	82
الجدول (2): توزيع المبحوثين حسب الجنس والمستوى التعليمي	83
الجدول (3): توزيع المبحوثين حسب ما إذا كان الاب على قيد الحياة ونوع الانحراف الذي ارتكبه الحدث لأول مرة	84
الجدول (4): توزيع المبحوثين حسب ما إذا كانت الأم على قيد الحياة ونوع الانحراف الذي ارتكبه الحدث لأول مرة	85
الجدول (5): توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية ونوع الانحراف الذي ارتكبه الحدث لأول مرة	86
الجدول (6): توزيع المبحوثين حسب نوع الأسرة ونوع الانحراف المرتكب لأول مرة	87
الجدول (7): توزيع المبحوثين حسب نوع الاسرة وأكثر الوسائل والأدوات المستخدمة في الانحراف	88

الجدول (8): توزيع المبحوثين حسب مع من يعيشوا والتكرار في ارتكاب افعالا انحرافيه	89
الجدول (9): توزيع البحوثين حسب ترتيبهم في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب لأول مرة	91
الجدول (10): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الحب والتقدير الذاتي داخل الاسرة ونوع الانحراف المرتكب لأول مرة من طرف الحدث	92
الجدول (11): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الشعور بالحنان والعاطفة من الوالدين اتجاه الابناء ورد فعل الاسرة على الانحراف	93
الجدول (12): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين أسلوب الأب التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف	95
الجدول (13): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين أسلوب الام التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف	96
الجدول (14): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين التشجيع على الأفعال الايجابية ودوافع الانحراف	98
الجدول (15): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين رد فعل الوالدين عند الخطأ والوسائل التي يستخدمها الحدث	99
الجدول (16): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين رقابة الوالدين وطبيعة الانحراف	101
الجدول (17): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين تدخل الوالدين في اختيار الاصدقاء ونمط الانحراف المرتكب من طرف الحدث	102
الجدول (18): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين صفة الأب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	103
الجدول (19): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين صفة الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	104
الجدول (20): توزيع المبحوثين حسب العلاقة مع الاخوة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	106
الجدول (21): توزيع المبحوثين حسب مدى حدوث الخلافات بين الوالدين ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	107
الجدول (22): توزيع المبحوثين حسب علاقة تدخين الأب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	109
الجدول (23): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الوالد (الاب) ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	110
الجدول (24): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	111
الجدول (25): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين وجود تاريخ انحرافي في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	112
الجدول (26): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	114
الجدول (27): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	116
الجدول (28): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين مهنة الاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	118
الجدول (29): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين عمل الوالدة (الام) وتوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	120

الجدول (30): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الحالة الصحية للوالدين وتكرار الأفعال الانحرافية لدى الاحداث	122
الجدول (31): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين تصورات الأحداث حول دخل أسرهم الشهري والعوامل الدافعة وراء سلوكهم الانحرافي	123
الجدول (32): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين التلبية الاسرية ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	125
الجدول (33): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين نوع المنطقة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	127
الجدول (34): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين نوع السكن والدوافع وراء انحراف الحدث	129
الجدول (35): توزيع المبحوثين حسب نوعية السكن	130
الجدول (36): توزيع المبحوثين حسب عدد غرف السكن لدى أسر الأحداث المنحرفين	131
الجدول (37): توزيع المبحوثين حسب موقع السكن داخل الحي ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث	132
الجدول (38): توزيع المبحوثين حسب وجود غرفة خاصة أم مشتركة مع الإخوة	134
الجدول (39): توزيع المبحوثين حسب مدى توفر المسكن على الخدمات الضرورية لدى الأحداث المنحرفين	135
الجدول (40): توزيع المبحوثين حسب تعرضهم للإيداع في السجن خلال حياتهم	136

قائمة الملاحق.

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أداة الدراسة.	و – ث
2	ترخيص لإجراء الدراسة الميدانية.	ر

مقدمة

تُعدُّ الأسرة النواة الأساسية في بناء الفرد وتوجيه سلوكياته، وهي المحطة الأولى التي تُصاغ فيها ملامح الشخصية وتنغرس فيها القيم والمبادئ بحيث يُشكل نمط التنشئة الأسرية — سواء كانت سليمة أو غير سليمة — عاملًا حاسمًا في تحديد مسار الطفل الشخصي والاجتماعي، فحين تقوم الأسرة بأدوارها ووظائفها، فإنها تُسهم في إعداد طفلا متزنا انفعاليا واجتماعيا وروحيا، قادرا على التفاعل الإيجابي مع بيئته، واتخاذ قراراته بعقلانية ومسؤولية اتجاه ذاته وأسرته وأقرانه ومجتمعه في المقابل، قد تتعرض الأسرة إلى بعض الاختلالات سواء في بنيتها أو مهامها أو أدوارها فتلقي بالضغط على أعضائها فيتصرفون بطريقة تتجاوز الحدود والقواعد المتعارف عليها في المجتمع، بحيث تتنافى مع القيم والمعايير والعادات والتقاليد والأعراف التي يدين بها المجتمع، وأحيانا أخرى تخرق قواعد المجتمع التي سنها في شكل قوانين وتشريعات تنظم حياة المجتمع في شتى جوانبه.

لذا يؤدي البناء الأسري الدور الحاسم في تشكيل السلوك لدى الأبناء، وفي هذا السياق لقد أكدت الكثير من النظريات السوسيولوجية ومنها نظرية روبرت ميرتون أن بروز الانحراف وتطوره يرتبط بأمكنة معينة، حيث تساهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في خلق بيئة تهيئ للانحراف بمعنى أن البيئة الأسرية المضطربة قد تضعف بناء الطفل، وتزيد من احتمالية انحرافه أو تمرده على القيم الاجتماعية وتتفاقم هذه الآثار السلبية في ظل وجود تفكك أسري، سواء كان ناتجًا عن الطلاق أو النزاعات المستمرة أو توتر العلاقات الاجتماعية أو غياب أحد الوالدين أو ضعف الرقابة والمتابعة، أو غياب القدوة الوالدية، أو الضغوط والتعبير المحدود عن المشاعر أو تراخي الضبط الاجتماعي وعدم وضوح الحدود وتطبيق الجزاءات، كل ذلك من شأنه أن يفقد الطفل الشعور بالأمان والاستقرار العاطفي، وهو ما يُشكل أرضًا خصبة لتكوين سلوكيات منحرفة قد تمتد آثارها إلى مراحل متقدمة من حياته.

ولا ننكر في هذا السياق أن العديد من النظريات السوسيولوجية والدراسات والأدبيات السابقة التي أكدت أن الانحراف يرتبط بالظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة؛ ولكن وفي ظل البحث والاستطلاع تبين أن مثل هذه الظروف وعلى اختلاف درجاتها وحدتها تطرح

الكثير من التساؤلات حول ما إذا كان التباين والاختلاف فيها وفي أبعادها يترتب عليه تباين في أنماط الانحراف لدى الأحداث ويشكل هذا التساؤل الجانب الأساسي في الدراسة الحالية، وبشكل أكثر تفصيل ما إذا كان الاختلاف في مستوى الوضع الاجتماعي بمؤشراته (بنية الأسرة، العلاقات الأسرية، القدوة الوالدية، أساليب التنشئة) يترتب عليه تباين في أنماط الانحراف لدى الأحداث، وما إذا كان الاختلاف في الوضع الاقتصادي للأسرة بمؤشراته (الوضع المهني للوالدين، والدخل، والسكن) يترتب عليه تباين في أنماط الانحراف لدى الاحداث.

وعليه تشكل هذه الصلات بين هذه المتغيرات وفي ظل المراجعة العميقة للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة الجانب الأهم الذي نعتقد بأنه يمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة المتواضعة.

ولمعالجة الموضوع قسمت الدراسة الى **قسمين نظري وآخر ميداني**، تضمن **الجانب النظري** ثلاثة فصول تشكل الإطار النظري للموضوع، عنوان **الفصل الأول بالإطار العام للدراسة** وفيه تم عرض الإشكالية وفرضيات الدراسة وأهدافها ومبرراتها ومفاهيمها والدراسات السابقة أما **الفصل الثاني فقد تناول رؤية سوسيولوجية للوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة**، في حين تحدث **الفصل الثالث عن الانحراف.**

أما **الجانب الميداني** من الدراسة فقد احتوى على فصلين، تناول **الفصل الأول منه الإجراءات الميدانية للدراسة** (المنهج، مجتمع الدارسة، العينة، أدوات جمع البيانات، الأساليب والقياسات الإحصائية، وصعوبات الدراسة) أما الفصل الثاني؛ ففيه تم **عرض النتائج ومناقشتها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة**، لتختتم الدراسة مع عرض الاستنتاجات العامة.

أما فيما يتعلق بإحصائيات الانحراف في الدراسات السابقة، تبيّن أن في الدراسات المحلية، فحسب دراسة (بقال و بطاهر، 2015، صفحة 294) بلغ عدد الأحداث المنحرفين في مركز إعادة التربية بنون بحي جمال الدين بمدينة وهران 50 حدثا بينما في دراسة (لغريبي و درنوني ، 2022، صفحة 301) بلغ عدد الأطفال المنحرفين 30 في مدينة عين التوتة، بالإضافة الى ذلك هناك دراسة

عربية (الهشلمون، 2020، صفحة 443) بلغ عدد الأحداث 112 في دار أحداث مركز أسامة، الى جانب ذلك توجد دراسات أجنبية من بينها (Surong & Lyngdoh, 2020, pp. 1268 – 1269) حيث بلغ عدد المستجيبين الفعليين 18 من أصل 26 شخص كان 7 منهم معلمين و11 منهم ينتمون إلى إدارة الشرطة في مدينة Shillong، وفي الأخير دراسة (Atrey & Singh , 2024, p. 1553) حيث بلغ عدد المستجيبين 250 من بينهم 150 حدثا، 30 والدا، 30 ضباط الشرطة و40 محاميا في مدينة Rajasthan.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

- الإشكالية.
- الفرضيات.
- أسباب تناول الموضوع.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- مفاهيم الدراسة.
- الدراسات السابقة
- المقاربة النظرية للدراسة (المنحنى البنيوي للانحراف).

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

1- الإشكالية.

تشهد المجتمعات الإنسانية تنامي لظواهر ومشكلات اجتماعية خطيرة، كالجريمة والانحراف وغيرها من الظواهر غير الصحية التي تؤشر بوجود اختلالات في المجتمع ومؤسساته، ورغم قدم هذه الظواهر قدم وجود الانسان على هذا الكون، وملازمتها لصيرورة المجتمعات وحركتها عبر مختلف الحقب والأزمنة التاريخية ووجودها رغم تعدد المجتمعات وتباينها حضاريا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وقيميا وايديولوجيا، إلا أن السمة المشتركة بينها هو عدم خلوها مطلقا من بعض الظواهر المنحرفة، ولكن يبقى التباين في مستوى الانحراف ودرجاته وحدته ومسبباته وحجمه ومجاله وفئاته امرا طبيعيا تتحكم فيه عوامل عديدة يصعب حصرها في الدراسة الواحدة ذلك أن الظاهرة الاجتماعية والسلوك الإنساني هما نتاج لعدد مضاعف من العلاقات بين المتغيرات المعقدة والمتداخلة التي تتبادل فيها المقدمات والنتائج.

إن الحديث عن مسألة الامتثال المطلق للمعايير والقيم والعادات والتقاليد والأعراف والقانون يعد ضربا من اليوتوبيا، إذ يفتقد إلى الحد الأدنى من الواقعية، ولا يعد هذا مبررا لخرق وانتهاك القواعد والضوابط الاجتماعية والحدود التي يرسمها كل مجتمع أو ما يأمر به القانون أو يحظره، وإنما يبقى الاختلاف والتنافس وما يرتبط بغرائز اشباع الحاجات وطرقها ووسائلها وتضارب المصالح سمة مميزة للمجتمعات الإنسانية مما قد يدفع الانسان إلى إيذاء غيره .

يشكل الانحراف على اختلاف صوره وأشكاله وانماطه من الظواهر الاجتماعية التي شكلت مجالات لاهتمام العديد من الفروع العلمية والروافد المعرفية، منها علم الاجتماع ممثلا في تخصص علم الاجتماع الجريمة والانحراف، ورغم أن الاهتمام بهذا الموضوع قد ارتبط بتاريخ علم الاجتماع ونشأته قبل أن يصبح علما مستقلا بذاته موضوعا ومنهجا، إلا أن تطور الظاهرة وتعدد أشكالها وتعقد أبعادها لا زال يثير الكثير من الارباك والهواجس ويطرح العديد من التساؤلات، ولعل أهمها تنامي حجم

الانحراف وتطور اشكاله وتعدد صوره لا سيما بين فئة الأحداث ذكورا وإناثا، وهي الفئة المعنية بالاهتمام في هذه الدراسة .

ولعل الحديث عن انحراف الاحداث قد يقودنا في مراحل مبكرة إلى التفكير في الأسرة التي تعتبر المكان الأول الذي تتم فيه باكورة الاتصال الاجتماعي، والحضن الأول للطفل في مرحلة المهد وفي مراحل تالية للإعداد والتربية، واشباع الحاجات وتشكيل الميول والاتجاهات، والنظام الذي يتعلم فيه قواعد السلوك والحدود والجزاءات، كما يتعلم القيم التي تنظم السلوك وتحدد المرغوب فيه من المرغوب عنه، ويكتسب دوره بأن يصبح عضوا فاعلا في المجتمع، وفي هذا السياق تشير العديد من الدراسات التي أجريت في مجالي علم الاجتماع وعلم اجتماع الجريمة والانحراف إلى ارتباط انحراف الاحداث بالبيئة الاجتماعية والأسرة وبينت كيف تساهم الظروف الأسرية في ظهور بوادر الانحراف، وبالمثل فسرت النظريات السوسيولوجية الانحراف بمتغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهذا ما سيتم التفصيل فيه لاحقا، ولكن تطرح الأشكال المستحدثة للانحراف وصوره الجديدة التي ظهرت بالموازاة مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها المجتمعات الإنسانية والمجتمع الجزائري أمام الثورة التكنولوجية والرقمية التي عززت من الاحتكاك بين الثقافات وجعلت التغير أكثر سرعة وأكثر جذرية، وظهرت أنماط سلوكية وظواهر غريبة وتصورات وقناعات وتفضيلات ومفاهيم لدى الأطفال تثير الكثير من الريبة والهواجس حول نوعية ذلك المكان الأول الذي نشأ فيه الطفل وتلك البيئة الحاضنة له، لا سيما وأن هذه الفئة العمرية لا زالت ترتبط بالأسرة من حيث افتقادها القدرة والاستقلالية نسبيا مقارنة مع فئة الشباب، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يشكل التغير الاجتماعي كمتغير مستجد في مصادره ووسائله وسمات آلياته المنفردة والتي شكلتها العولمة، مع ما أصاب الأسرة في بنائها ووظائفها مبررات علمية موضوعية قد تقدم تفسيرات عميقة للموضوع هذا ما يتعلق بالأسرة، أما ما يتعلق بظاهرة الانحراف، وهي ميزة ستوفرها هذه الدراسة وتشكل مرتكزها الأساسي وهو ما إذا كانت أنماط معينة من انحراف الاحداث ترتبط بأوضاع أسرية معينة، وعلى وجه التحديد الوضع الاجتماعي الممثل في الأبعاد التالية: بنية الأسرة، أساليب التنشئة، العلاقات الاجتماعية، والقدوة الوالدية.

وبناء على ما تقدم تتمحور اشكالية دراستنا حول التساؤل التالي: هل تتباين أنماط انحراف الأحداث بتباين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة؟ ويندرج ضمن هذا السؤال العام أسئلة فرعية تتمثل في:

- هل تختلف أنماط الانحراف للأحداث باختلاف الوضع الاجتماعي للأسرة؟.
- هل تختلف أنماط الانحراف للأحداث باختلاف الوضع الاقتصادي للأسرة؟.

2- فرضيات الدراسة.

يمكننا وضع إجابة مقترحة بشكل مؤقت للتساؤلات المطروحة سابقا، وذلك بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

- تتباين أنماط انحراف الاحداث بتباين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

يوجد فروع للفرضية الرئيسية والتي هي عبارة عن فرضيات جزئية التي جاءت على النحو التالي:

- تختلف أنماط الانحراف بالنسبة للأحداث باختلاف الوضع الاجتماعي للأسرة.
- تختلف أنماط الانحراف بالنسبة للأحداث باختلاف الوضع الاقتصادي للأسرة.

3- أسباب تناول الموضوع:

ويمكن ذكرها على النحو التالي:

– الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

– تزايد معدلات الانحراف الاجتماعي بين فئة الأحداث، ومن ثم تبرز الحاجة الملحّة لفهم العلاقة بين هذه الظاهرة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

– ارتفاع معدلات الانحراف في المدرسة لاسيما في المرحلة الثانوية وذلك من خلال الملاحظات الواقعية أو من خلال مما نطالعه ونسمعه في وسائل الاعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي.

– من خلال مكتسباتنا في مجال علم الاجتماع الانحراف والجريمة يبدو أن هناك أنماط معينة من الانحراف ترتبط بظروف اجتماعية واقتصادية بعينها، هذه الفكرة وبالموازاة مع الملاحظة الواقعية وبعض المؤشرات حفزتني كباحثة لمحاولة اختبار هذه العلاقة.

– تحليل ديناميات العلاقة بين الوالدين وأبنائهم يتيح فهماً أعمق لكيفية تأثير أساليب التربية الأسرية على السلوك الاجتماعي للفرد، بحيث يُسهم هذا الفهم في الكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية إلى الانحراف، مما يُمكّن من وضع استراتيجيات وسياسات فعّالة للحد منها.

وبناءً على ما سبق، فإن تحسين السلوكيات الاجتماعية داخل الأسرة يُعد خطوة جوهرية نحو تعزيز الاستقرار الأسري وبناء بيئة صحية تدعم نمو الأفراد وتكاملهم الاجتماعي.

4- أهداف الدراسة.

– تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى الكشف ما إذا كانت أنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث تتباين بتباين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر مجال الدراسة الميدانية.

– تسعى الدراسة إلى الكشف عما إذا كانت أنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث تتباين بتباين الوضع الاجتماعي للأسر مجال الدراسة الميدانية، والذي يقصد به: بنية الأسرة، أساليب التنشئة الأسرية، العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والقدوة الوالدية.

– تسعى الدراسة إلى الكشف عما إذا كانت أنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث تتباين بتباين الوضع الاقتصادي للأسر مجال الدراسة الميدانية، والذي يقصد به: الدخل، الوضع المهني للوالدين، السكن.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا هاما يتعلق بأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع وهي الأسرة، باعتبارها باكورة الاتصال الاجتماعي في مرحلة المهد، فهي الهيئة التي تحدد ملامح شخصيته عند الكبر على اعتبار أن هناك الكثير من الوظائف التي تقوم بها الأسرة، ولا تستطيع اية مؤسسة

اجتماعية أخرى القيام بها بالدرجة والمستوى نفسيهما، ومن ثم فعندما يتم الحديث عن الانحراف لاسيما لدى الأحداث، فإن الأمر يقودنا إلى التفكير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يحياها الطفل في مراحل عمره الأولى في الأسرة التي نشأ وترعرع فيها، ومن ثم تقدم الدراسة في هذا السياق ميزة لفهم ديناميات الأسرة وكيفية مساهمتها في تحديد أنماط الانحراف، لأن فهم هذه الديناميات واستيعابها يمكن من وضع الحلول الكفيلة بغية تمكين الأسرة وجعلها قادرة على القيام بمهامها ووظائفها بطريقة صحيحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن أية استراتيجية فعالة لمكافحة الانحراف، يتطلب درء مخاطره في مراحله الأولى أين يتواجد الطفل في بيئته الأسرية، استغلالا للوقت والجهد والطاقة.

6- مفاهيم الدراسة.

الأسرة في اللغة.

- **Famille** : «عائلة. أقارب. فصيلة. مشتقات» (Fayad, sans année, p. 129).

الاسرة: اصطلاحا.

- يعرفها **بوجاردوس Bogardus** بأنها: «الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من الاب والام وواحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بواجبهم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية، ويكونون مع بعض وحدة اقتصادية ويقيمون في مسكن واحد » (الحايس و مالكي، 2022، الصفحات 24 - 25).

- حسب **أوجست كونت** الأسرة:« هي الخلية الاولى في جسم المجتمع وهي النقطة الاولى التي يبدأ منها التطور، وهي أول وسط طبيعي واجتماعي ينشأ فيه الفرد ويتلقى منه المكونات الاولى الثقافية ولغته وتراثه الاجتماعي» (فيطس، 2023، صفحة 117) .

- أما **ماكيفر وبيدج** بكونها: «جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الاطفال ورعايتهم » (حميدشة، 2020، صفحة 13).

الأسرة من الناحية الاجتماعية: تُعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي يكتسب فيها الفرد القيم والاتجاهات الاجتماعية من خلال تفاعله مع الأسرة والمحيط القريب، ولهذا يُطلق عليها مرحلة

"التطبيع الاجتماعي"، إذ تتشكل فيها الأسس الأولى للسلوك الاجتماعي ومع تقدم الطفل في النمو، يبدأ بتحويل جزء كبير من اهتمامه وطاقاته من الإطار الأسري إلى العالم الخارجي، فينفتح على بيئات جديدة ويُوسع من شبكة علاقاته، مما يُسهم بشكل كبير في تشكيل ملامح شخصيته واستقلاله الاجتماعي (زنانرة و بلعيور، قراءة سوسيولوجية لدور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد، 2020، صفحة 69).

الأسرة من الناحية القانونية: حدد المشرع الجزائري مفهوم الأسرة من خلال المادة 2 من قانون الأسرة: «الاسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة » (فيطس، 2023، صفحة 117).

يتسم التعريف الأول (Bogardus) بالشمول، إذ تناول الأسرة بوصفها وحدة تتكامل فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مما يمنحه رؤية أكثر اكتمالاً لدورها في المجتمع، في المقابل ركّز التعريف الثاني (أوجست كونت) على البُعد الاجتماعي للأسرة، متجاهلًا الجانب الاقتصادي، وهو ما جعله محدود النظرة من حيث الوظائف المتعددة التي تؤديها الأسرة أما التعريف الثالث (ماكيفر وبيدج)، فقد أضاف عنصر الإنجاب كمكون أساسي للأسرة، إلا أنه لم يوضّح طبيعة الرعاية المقدمة، ما إذا كانت اجتماعية أو اقتصادية.

– **التعريف الاجرائي:** الأسرة هي البيئة الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وتُعد العامل الأساسي في تشكيل شخصيته وتكوين سلوكياته، ويتأثر هذا التكوين بمجموعة من الظروف الاجتماعية، كأنماط المعاملة التي يتلقاها من حب وتقدير وتشجيع أو قسوة وتدليل، إضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تشمل المستوى التعليمي للأبوين، والدخل المادي، ونوعية السكن.

– **الوضع الاجتماعي للأسرة:** تُعد الأسرة من أكثر الجماعات تأثيرًا في حياة الفرد، لا سيما خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة، إذ تمثل المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يتلقى فيها الطفل مبادئ السلوك والتفاعل الاجتماعي. وتكمن أهمية الأسرة في كونها الحاضنة الأولى التي تحتضن الفرد منذ ولادته، فتتكفل برعايته وتلبية حاجاته الأساسية حتى يبلغ مستوى من النضج يمكّنه من الاعتماد على ذاته ومن خلال هذه الرعاية، يكتسب الطفل قدرته على التكيف مع المجتمع ضمن إطار من العادات والتقاليد والقيم السلوكية السائدة، ويكون مدى التزامه بهذه المعايير مرهونًا بمدى كفاءة التنشئة التي تقدمها له أسرته، ومن أبرز العوامل التي تؤثر في الدور الوظيفي للأسرة في عملية التنشئة

الاجتماعية: المستوى التعليمي للوالدين، إذ يُعد التعليم من أبرز الوسائل التي ترفع من الوعي الثقافي وتُعزز من كفاءة الأبوين في أداء أدوارهما التربوية، فالخبرات التي يكتسبها الوالدان من خلال تجاربهما التعليمية والحياتية تسهم بشكل كبير في صياغة منظومتهما القيمية، وتنعكس على الأساليب التي ينتهجانها في تربية الأبناء بحيث أن هناك علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي المرتفع للوالدين واستخدام أساليب تربوية سوية تقوم على التفاهم، والحوار، والحب، مما يحقق للطفل شعورًا بالأمن النفسي والاستقرار الأسري في المقابل، فإن تدني المستوى التعليمي للوالدين قد يؤدي إلى استخدام أساليب تربوية غير سليمة، كالقسوة أو الإهمال، نتيجة لنقص الوعي التربوي وعدم الإلمام بطرائق التنشئة الحديثة كما أن التوافق التعليمي بين الوالدين يُعد عاملاً إضافيًا في تحقيق تنشئة متوازنة، حيث يؤدي التقارب في المستوى الثقافي والتعليمي إلى تربية قائمة على الانسجام والثبات في المعاملة (رميشي، 2013، الصفحات 49 – 50).

– **الوضع الاقتصادي للاسرة:** يُعدّ الوضع الاقتصادي للأسرة عاملاً حاسماً في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، حيث يؤثر بشكل مباشر في مختلف جوانب نموهم، سواء الجسدي أو العقلي، كما ينعكس على مستوى تحصيلهم الدراسي وتكيفهم الاجتماعي، فالأسرة التي تتمتع باستقرار مادي تكون أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفالها من غذاء، وسكن ملائم، وأنشطة ترفيهية وتعليمية، إلى جانب توفير وسائل التعلم الحديثة كالحاسوب، والكتب، والقصص، ما يُهيئ بيئة داعمة لنمو معرفي وسلوكي سليم في المقابل، فإن الفقر والعوز قد يحولان دون تلبية هذه الحاجات، مما يترك الطفل عرضة لمشاعر الحرمان والإحباط، وهو ما قد يدفعه في بعض الحالات إلى تبني سلوكيات منحرفة كالسرقة أو الشعور بالعداء تجاه المجتمع (الأخضر، 2020، الصفحات 51 – 52).

الإنحراف في اللغة.

– **Verirren** : « انحرف عن : ضلّ، فسد » (عودة، ابراهيم، و فرحات، 2009، صفحة 85).

- **الانحراف: اصطلاحا.**

- يرى **كلينارد** أن: «يدل على المواقف التي يتجه فيها السلوك اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي تجعله يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي » (أحمان و النوي، 2018، صفحة 91).

- من وجهة نظر **أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم:** «قضية نسبية، بمعنى أن ما هو منحرف يتفاوت من وقت ومكان لآخر. وهو عبارة عن البعد عن المستوى المألوف من السلوك العادي » (لعوبي، 2019، صفحة 55).

- يشير **لاغاش** الى أن الانحراف: «موقف تصادمي بين سلوك الفرد وسلوك المجتمع، بحيث يشكل هذا التصادم اعتداء على القيم السلوكية في مجتمع معين » (شعبان، 2011 ، صفحة 96).

- **الانحراف من الناحية الاجتماعية:** هو الخروج عن القواعد الاجتماعية إما بتنفيذ فعل خاطئ (غير لائق) أو تأخير (اهمال) فعل في الزمن المناسب (حمودي و سيد، 2018، صفحة 12).

- **الانحراف من الناحية القانونية:** يعرّف Paul Taban الانحراف على أنه: «مجموع المخالفات المرتكبة، والمشهر بها، والمتابعة، والمعاقب عليها، ولا يعتبر جانحا أو مجرما الا من اعترفت له ذلك المحكمة» (عجرود، 2013، صفحة 433).

اتفقت جميع التعاريف على أن الانحراف يُعد سلوكًا مخالفًا للضوابط والمعايير الاجتماعية، غير أن التعريف الثاني (أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم) تميّز بإضافته لفكرة نسبية الانحراف، مبينًا أنه يختلف باختلاف الزمان والمكان أما التعريف الثالث (لاغاش)، فقد ركز بشكل خاص على تباين مظاهر الانحراف من مجتمع إلى آخر، ما يعكس الطابع النسبي لهذه الظاهرة وفقًا للسياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة.

المراهقة في اللغة.

- **Teenager** : « حدث ج أحداث، مراهق (شخص في دور المراهقة » (Farah & Karim, without year, p. 730).

– المراهقة: اصطلاحا.

– وفق ما ذهب اليه **زهران** بأن المراهقة: «مرحلة الانتقال من الطفولة الى الرشد » (قاسي، 2021، صفحة 151).

– في رأي **Barker** يمكن تعريف المراهقة على أنها : « المرحلة التي تتوسط مرحلة الطفولة والشباب، تبدأ عند البلوغ وتنتهي مع مرحلة الشباب، والمراهقون في هذه المرحلة يكافحون لكي يجدوا هويتهم الذاتية، ويصاحب ذلك بعض الغرابة في تصرفاتهم وخروجهم عن المألوف» (حربوش، المراهقة والصحة: مقاربة ابستمولوجية حديثة، 2017، صفحة 53).

– أوضحت **Sillamy** أن المراهقة : « مرحلة من الحياة تقع بين الطفولة (التي لا تزال مستمرة) وبين الرشد، يتعلق الامر بفترة تتميز بالتغيرات الجسمية والنفسية والتي تبدأ من 12 أو 13 سنة وتنتهي بين 18 و 20 سنة، علما أن هذه الحدود غير دقيقة لان ظهور ومدة مرحلة المراهقة يختلف حسب الجنس، العرق، العوامل الجغرافية وكذا البيئة الاقتصادية والاجتماعي » (حربوش، الثقافة الصحية ومظاهر السلوكات الصحية لدى المراهقين، 2021، الصفحات 109 – 110).

تتفق جميع التعاريف على أن مفهوم المراهقة يجمع بين مرحلتي الطفولة والشباب، بوصفها مرحلة انتقالية تتسم بالتغير والنمو إلا أن التعريف الثاني (Barker) قدّم إضافة نوعية، حيث حدد بداية المراهقة بمرحلة البلوغ، وركّز على سعي الفرد لإثبات الذات من خلال التميز عن المألوف في المقابل، جاء التعريف الثالث (Sillamy) أكثر شمولًا، إذ أشار إلى أن المراهقة تترافق مع تغيّرات على المستوى الشخصي، دون التقيد بعمر محدد لبداية البلوغ، معتبرًا أن هذه المرحلة تتأثر بجملة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

– **التعريف الاجرائي:** يُقصد بذلك سلوك الحدث الرافض للقيم والمعايير المتفق عليها داخل المجتمع، والذي يتجلى في تعدّيه على الضوابط الاجتماعية السائدة، من خلال أقوال وأفعال مثل السبّ، والشتم، وممارسة العنف سواء كان رمزياً أو جسدياً، وتستوجب هذه التصرفات ردّ فعل اجتماعي من الجماعة،

يُترجم إما بالعقاب أو ببرامج إصلاحية تهدف إلى تقويم السلوك وإعادة دمجه في الإطار الاجتماعي السليم.

7- الدراسات السابقة.

- الدراسات المحلية.

1- أجرى كل من (بقال و بطاهر، 2015) دراسة بعنوان: "أنماط المعاملة الوالدية الخاطئة كما يدركها الاحداث الجانحون (دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بنون، بوهران الجزائر" .

سعت الدراسة الى استكشاف طبيعة وأشكال المعاملة الوالدية الخاطئة كما يدركها الأحداث الجانحون، إلى جانب تحليل أثر المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في مكان الإقامة، والمستوى التعليمي للوالدين، والحالة المدنية لهما على الأساليب التربوية المُتبناة، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها 50 حدثًا جانحًا من مركز إعادة التربية "بنون" الكائن بحي جمال الدين في ولاية وهران، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تطوير مقياس خاص بأساليب المعاملة الخاطئة، اشتمل على ستة أنماط رئيسية: العنف، الإهمال، الرفض أو النبذ، الحماية الزائدة، التسلط والتذبذب.

وقد بيّنت الدراسة النتائج التالية:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب المعاملة الوالدية تعود إلى المستوى التعليمي للوالدين.

- تبين أن الحالة المدنية للوالدين لا تُحدث تأثيرًا ملموسًا في أسلوب المعاملة في المقابل، كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى متغير مكان السكن.

2- أجرت كل من (لغريبي و درنوني ، 2022) دراسة بعنوان: " التفكك الاسري وانعكاساته على جنوح الاحداث – دراسة ميدانية بمدينة باتنة" .

سعت الدراسة الى استقصاء مدى تأثير العوامل العائلية على ظاهرة جنوح الأحداث، الى جانب ذلك معرفة المشكلات التي يواجهها هؤلاء الأحداث وطبيعة علاقاتهم بأمهاتهم، ولتحقيق المقصد

السابق استندت الدراسة منهج دراسة الحالة، تم حصر مجتمع الدراسة في عينة قصدية مكوّنة من 30 طفلًا منحرفًا من مدينة عين التوتة، حيث تم جمع البيانات باستخدام أداة الاستمارة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– النسبة الأكبر من أفراد العينة ينحدرون من أسر مفككة تعاني من الطلاق.

– تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يعدّ عاملًا مساهمًا في جنوح الأحداث.

– انخفاض الرقابة الأبوية يرتبط بشكل واضح بزيادة احتمالات الجنوح.

– انتشار العنف داخل الأسرة يعدّ من العوامل الرئيسة المؤدية إلى جنوح الأبناء.

– الدراسات العربية:

1– أجرى (الحمدان، 2022) دراسة بعنوان: "التفكك الاسري وعلاقته بادمان المخدرات دراسة ارتباطية من وجهة نظر الخبراء".

سعت الدراسة الى تسليط الضوء على مدى تأثير التفكك الأسري في دفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات، وذلك من وجهة نظر الخبراء كما هدفت إلى الكشف عن وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التفكك الأسري وتعاطي المخدرات كما يراها الخبراء، إضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة تحليل تأثير بعض المتغيرات الديموغرافية، مثل النوع، والتخصص، والمنطقة الجغرافية، على تصورات أفراد العينة بشأن دور التفكك الأسري في اللجوء إلى تعاطي المخدرات، ولتحقيق هذا المبتغى اتخذت الدراسة المنهج الوصفي كما ارتكزت على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، تألفت عينة الدراسة من 230 من أعضاء التدريس المتخصصين مصنفين حسب النوع، المنطقة والتخصص، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

–أوضحت عينة الدراسة أن واقع التفكك الأسري في المجتمع الكويتي جاء بدرجة متوسطة كما يراها أفراد عينة الدراسة.

– واقع تعاطي المخدرات، الذي تم تقييمه أيضًا على أنه متوسط.

– وجود علاقة ارتباطية وثيقة تشمل التفكك الأسري وتعاطي المخدرات.

– تبين أن التفكك الأسري يُعد من العوامل المؤثرة بشكل كبير في لجوء الأفراد إلى تعاطي المخدرات.

– لم تظهر نتائج الدراسة وجود تباينات ذات دلالة ترجع لمتغيري النوع أو المنطقة، في حين وُجدت فروق دالة إحصائيًا تعود لمتغير التخصص، وكانت هذه الفروق لصالح المتخصصين في علم النفس والصحة النفسية مقارنة بغيرهم من التخصصات.

2- أجرت (الهشلمون، 2020) دراسة بعنوان: "تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في انحراف الاحداث دراسة ميدانية على دور تربية وتأهيل الأحداث التابعه لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن".

سعت الدراسة الى استطلاع دور كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الاحداث داخل مراكز التربية والتأهيل التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، وذلك كما يتصورها الاحداث ذاتهم، كما سعت الدراسة إلى الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعًا للمتغيرات الديموغرافية، وذلك عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما استندت الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات ووصل عدد أفراد العينة (112) حدثا وذلك لجميع الاحداث المتواجدين في دار أحداث مركز أسامة، وقد كشفت الدراسة النتائج الآتية:

– يترك كل من المحيط (الأسري، المدرسي والاقتصادي) بصمة بارزة في انحراف الأحداث.

– تساهم بيئة كل من (الأصدقاء، الترفيه، الثقافة بما في ذلك الدين والاعلام) بشكل معتدل في انحراف الأحداث.

الدراسات الأجنبية.

1-أجرت كل من (Surong & Lyngdoh, 2020) دراسة بعنوان: " A study on the causes of juvenile deliquency and its prevention by communit ".

تم اجراء الدراسة في Shillong من أجل استكشاف الأسباب التي تدفع الأطفال أو الشباب لارتكاب الجرائم وكيف يمكنهم كمجتمع اتخاذ تدابير وقائية للمساعدة في الحد من ارتفاع الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث.

عينة هذه الدراسة تألفت من 26 مستجيبًا من المفترض أن يكونوا معلمين، ورؤساء قرى، وضباط شرطة، موظفين من دار ملاحظات الأحداث، عاملين اجتماعيين ومعلمين ولكن لم يستجب سوى 18 منهم ومن بين الـ 18 مستجيبًا، كان 7 منهم معلمين و11 منهم ينتمون إلى إدارة الشرطة.

تم استخدام استبيان شبه منظم وتحليل موضوعي لجمع البيانات وتحليلها، بعد إجراء الدراسة، تم اكتشاف أن الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم هي ضغط الأقران، مرحلة المراهقة (عدم الاستقرار العاطفي والشخصية)، عدم الاستقرار المالي، العوامل البيئية (خلفية الأسرة، مهارات الوالدين، والبيئة المحيطة)، ووسائل التواصل الاجتماعي كما تم اكتشاف أن التعليم يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل نظام المعتقدات والقيم الأخلاقية وأن المجتمع والمدارس يمكن أن يطوروا برامج توعية، تمثيليات، واستشارات لمساعدة الشباب على تعلم كيفية الانخراط في تقييم ذاتي إيجابي والتعامل مع النزاعات والعدوان.

2- أجرى كل من (Atrey & Singh , 2024) دراسة بعنوان: " Impact of Socio-Economic Factors on Juvenile Deliquency: An Explorative Study in Rajasthan".

سعت الدراسة الى دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تسهم في انحراف الأحداث بالإضافة الى تحليل المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة لإعادة تأهيل الأحداث.

جمعت الدراسة بين المقابلات النوعية والبيانات الكمية لـ 250 مستجيبا من بينهم 150 حدثا، 30 والدا، 30 ضباط الشرطة و40 محاميا، وقد كشفت نتائج الدراسة الى:

- وجود ارتباط كبير بين انخفاض دخل الأسرة ومستويات التعليم الوالدية والسلوك المنحرف.

- تُعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا، حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح .

– تأكيد البحث على الحاجة إلى مشاركة فعالة من الآباء وبيئات عائلية داعمة للوقاية من جنوح الأحداث بالإضافة الى المبادرات الشاملة لإعادة التأهيل التي تعالج الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، تعزز التعليم، وتوفر التدريب المهني ضرورية، من خلال معالجة هذه القضايا الأساسية يمكن لصانعي السياسات تقليل معدلات الجنوح بين الأحداث وتعزيز التنمية الإيجابية للشباب في Rajasthan.

8- التعقيب (التعليق) على الدراسات السابقة.

من حيث الموضوع.

تتفق دراستنا مع دراسة (الهشلمون) ودراسة (Atrey & Singh) ودراسة (Surong & Lyngdoh) في معرفة جميع الجوانب التي ساهمت في انحراف الاحداث باعتبار أن الانحراف يوجد في كل المجتمعات ولكن ما هو منحرف في مجتمع ما قد لا يكون منحرفا في مجتمع آخر أي هنا الثقافة هي التي تحدد الأمر منحرفا أم عكس ذلك في حين ركزت كل من دراسة (لغريبي و درنوني) ودراسة (الحمدان) على موضوع التفكك الاسري وهذا الموضوع موجود في دراستنا الحالية باعتباره العنصر الرئيسي لانحراف الاحداث كما تتفق دراستنا الحالية مع دراسة (بقال وبطاهر) في أنماط المعاملة الوالدية الخاطئة بحيث الهدف اصلاح الاحداث وذلك بعد تقديم توجيهات لتوعية الوالدين.

من حيث النتائج.

تتفق دراستنا الحالية مع دراسة لغريبي ودرنوني من ناحية ظاهرة التفكك الاسري وعلاقته بانحراف الاحداث حيث يؤدي ضعف الاشراف الى شعور الطفل بالحرية المطلقة في اتخاذ الحدث الى القرارات الغير سليمة وحب اثبات الذات مع عدم الاهتمام للعواقب المترتبة على أفعاله ، كذلك الخلافات المستمرة بحيث أنها تمتاز بالتعصب والتمسك بالآراء حتى لو كانت خاطئة كوسيلة للدفاع عن مواقفهم، بالإضافة الى العنف وهذا راجع الى وجود مشاكل نفسية أو أزمات اقتصادية وتختلف هذه الدراسة مع دراستنا في أنها أهملت العوامل الاجتماعية الأخرى كالمدرسة والأصدقاء بحيث أنها اعتبرت الاسرة هي الأساس وراء هذه الانحرافات التي تصادف الطفل منذ نعومة أظافره أما بالنسبة الى دراسة الحمدان فانها تتفق أيضا مع دراستنا في موضوع التفكك الاسري بحيث ركزت على العامل

النفسي الغير إيجابي المؤدي الى انحراف الاحداث وذلك باعتبار النفس هي الأساس لاتجاه البشر نحو السواء أو الانحراف ويختلف مع دراستنا في أنه اعتبر الجوانب الأخرى على راسها الاقتصادية يعود الانحراف فيها الى التأثير على النفس.

– دراسة الهشلمون فهي دراسة مطابقة لدراستنا بحيث عالجت الانحراف من جميع جوانبه أي اجتماعيا واقتصاديا وذلك راجع الى نفس القيم الدينية بحيث ذكرت جانب آخر غير الانحراف وهو الاخلاق.

– دراسة (بقال وبطاهر) تتفق مع دراستنا في أنماط المعاملة الوالدية الخاطئة واعتبرا المعاملة هي الأساس وراء صلاح أو فساد الفرد وذلك من خلال مكان السكن لأنه يتأثر بما حوله بحيث تعتمد نتائج سلوكيات الطفل على نوعية هذه المعاملة والوسط الذي ترعرع فيه الى جانب ذلك لا تحدث الحالة المنية تأثيرا ملموسا في أسلوب المعاملة بمعنى أن نوعية العلاقة هي التي تحدد أسلوب المعاملة بغض النظر عن أسرة مطلقة أو منفصلة أم مرتبطة.

– دراسة Atrey & Singh تتفق مع دراستنا في نقص الرشد الوالدي وضعف الدخل يشعر الطفل بعدم الانتماء مما يدفعه للبحث عن هويات بديلة قد تكون منحرفة أو ربما تشجيع الوالدين للطفل على كسب المال بأي طريقة حتى لو كانت غير مشروعة.

– تتفق دراستنا مع دراسة Surong & Lyngdoh في جميع النتائج فمن ناحية ضغط الاقران نجد بأنهم لهم نفس الأفكار تقريبا وذلك لتقاربهم في العمر لذلك نجد بأنهم يتقبلون أي قرار من طرف أصدقائهم حتى لو كانت سلبية، أما مرحلة المراهقة يمتاز فيها الحدث بأنه يتعرض لتغيرات نفسية مما يصعب عليهم اتخاذ القرار المناسب، بالإضافة الى عدم الاستقرار المالي يشعر الطفل بالإحباط واليأس فيسعى الى الانخراط في أنشطة غير مشروعة لتعويض هذا الشعور، الى جانب ذلك نجد بأن خلفية الاسرة ومهارات الوالدين يمكن يكون راجع الى التجارب السيئة التي تعرض لها الوالدين أو ربما الى افتقارهما الى الخبرة اللازمة في تربية سليمة لأبنائهما، زيادة على ذلك البيئة المحيطة التي تمتاز بالعنف كالجوار والمدرسة فإنه يتأثر ببيئته الا في حالة نشأ في اسرة سوية فإنه لا يقلد أصدقائه لأن الاسرة المشبعة بالقيم الأخلاقية تعتبر الأساس وتفوق على المؤسسات الأخرى وتكملة لذلك تلعب

وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في حياة المراهقين حيث يتعرض الاحداث الى محتوى لا يتناسب مع قيمهم الثقافية مما يؤثر سلبا على تصورهم للواقع وبالتالي يفقد الاحداث القيم الأخلاقية وفي الأخير التعليم الجيد يمكن أن يسهم في تطوير التفكير النقدي والوعي الأخلاقي أما اذا كان التعليم يركز فقط على الجانب الاكاديمي دون تنمية القيم الإنسانية فقد يؤدي ذلك الى انحراف الاحداث.

9- المقاربة النظرية للدراسة (المنحنى البنيوي للانحراف).

يتضمن هذا المنحنى تطبيقا للمفاهيم التحليلية والسوسيولوجية – الاجتماعية في محاولة توضيح السلوكيات الشاذة والمنحرفة، وما يتضمنه هذا المنحنى هو الافتراض القائل بأنّ هناك ظروفا اجتماعية تعمل على إنتاج وخلق السلوكيات الشاذة والمنحرفة، لهذا يحاول مؤيدو هذه النظرة وضع ملخص للسمات والخصائص البنيوية ذات الصلة بالسلوكيات الشاذة، والتحقق من مدى علاقتها الكائنة بين صفات وخصائص اجتماعية معينة وبين الانحراف، فيرى هؤلاء أنّ هناك مجموعة من المتغيرات الاجتماعية (Social Variables) من أمثال: الطبقة الاجتماعية؛ التفكك الاجتماعي؛ الاضطراب الاجتماعي؛ التركيبة الاجتماعية؛ الوسط الاجتماعي؛ التشرذم؛ الانقطاع الثقافي وصراع الأدوار هي التي تؤدي إلى الانحراف، ولاشك في أنّ هذه الرؤية نابعة من موقف يتعلق بنظام القواعد أو ما يسمّى بتوقعات الأدوار الوظيفية وتكهناتها، فالمضمون الوارد هنا يقول بأنّ الانحراف حركة مستقلة وخاضعة للرؤى الخاصة بالمعزز أو المحرض وهذا هو الموقف الذي يتخذه الباحثان "بارسونس وميرتون" Parsons and Merton "، حيث يبدأ الباحثان بتحليل النموذج الستاتيكي للنظام الاجتماعي، ثم يطرحان سؤالا يتعلق بسببية وجود انتهاكات للمعايير والقيم، فالسلوكيات الشاذّة والمنحرفة حسب ميرتون ما هي إلاّ نتيجة لظرف خاص يتعلق بالبنية الاجتماعية التي يتوافر فيها التفكّك وعدم الترابط، فتلقي البنية الاجتماعية بظلالها وبضغوطاتها على الفرد لكي يتصرّف بشكل منحرف.

الفصل الثاني: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة: نظرة سوسيولوجية

- لمحة تاريخية للأسرة.
- أثر التاريخ على هوية الأسرة الجزائرية.
- أهمية الأسرة ودورها.
- مقومات الاسرة.
- وظائف الاسرة.
- الوضع الاجتماعي للأسرة.
- أساليب المعاملة الاسرية.
- التفكك الاسري.
- الوضع الاقتصادي للاسرة.
- عوامل نجاح الاسرة.

الفصل الثاني: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة: نظرة سوسيولوجية.

– تمهيد.

يُعدّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة من العوامل الجوهرية التي تُؤثر بعمق في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكياته، خاصة في المراحل المبكرة من حياته، فالأسرة تُعتبر النواة الأولى التي تحتضن الطفل وتزوده بأنماط التنشئة، وتؤثر في توازنه النفسي والاجتماعي حيث تلعب طبيعة العلاقات الأسرية دورًا أساسيًا في ذلك؛ فالعلاقات القائمة على التفاهم والحوار والدعم العاطفي تُسهم في بناء شخصية سوية ومتزنة، بينما تؤدي العلاقات المتوترة أو المفككة إلى اضطرابات سلوكية قد تدفع بالحدث نحو الانحراف كما لا ينفصل هذا التأثير عن البيئة المعيشية للأسرة، فمكان السكن – من حيث توفر المرافق والخدمات وظروف الأمن والراحة – ينعكس بشكل مباشر على نوعية الحياة التي يعيشها الحدث، ويؤثر في اندماجه الاجتماعي أو انعزاله وانجرافه نحو السلوكيات المنحرفة كما تبرز المدرسة كعامل مكمل في هذه المنظومة، فهي ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل فضاء اجتماعي يُشكل قيم الحدث ويوجه سلوكياته، ويكمل ما قد تغفله الأسرة أو تعجز عن تقديمه ومن جهة أخرى، يُعد المستوى التعليمي والثقافي للوالدين مؤشراً حاسماً في نوعية التربية التي يتلقاها الأبناء، إذ يُسهم ارتفاع هذا المستوى في تعزيز الوعي بأهمية التنشئة الإيجابية، والتعامل الحكيم مع المشكلات، بينما يرتبط التدني المعرفي والثقافي أحيانًا بالأساليب التربوية العشوائية أو القمعية ويُضاف إلى ذلك تأثير القيم الاجتماعية والثقافية السائدة داخل الأسرة، والتي تُحدد نظرة الطفل إلى نفسه وإلى المجتمع، وتوجه سلوكياته ضمن ما يُقبل أو يُرفض اجتماعياً وأخيرًا، كما لا يمكن تجاهل البُعد الاقتصادي ممثلًا في الفقر والبطالة، فغياب الموارد المادية الأساسية، وصعوبة توفير احتياجات الحياة اليومية، تُشكل ضغطاً مستمرًا على الأسرة وعلى الأبناء، وقد تدفعهم للبحث عن وسائل بديلة – في كثير من الأحيان غير مشروعة – لسد احتياجاتهم، مما يُسهم في نشوء السلوكيات المنحرفة لدى الأحداث ومن هنا

تتضح أهمية دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة باعتباره مدخلًا أساسياً لفهم دوافع الانحراف، ومعالجة أسبابه من الجذور.

1- لمحة تاريخية عن الأسرة (سمات تاريخية للأسرة).

المرحلة الأولى تسمى بالاباحية لهذه المرحلة خاصية منفردة حيث كان نظام زواج منعدم ، بمعنى تعتمد الأسرة على مبدأ الادعاء بالقرابة، كان رئيس الأسرة يقوم بإعلان الاعتراف بالأفراد مما يتيح لهم الانضمام إلى الأسرة والاستمتاع بكافة الحقوق التي يتمتع بها الآخرون، ارتبطت هذه المرحلة بظهور الإنسان الأول الذي عاش حياة حرة ذات طبيعة إباحية أو بدون قيود ومع ذلك، هناك تباين في آراء العلماء حول حقيقة وجود هذه المرحلة؛ فبينما يرى "Mcleland" أنها كانت موجودة، يعترض "Henry Maine"على فكرة وجود مرحلة الإباحة أساسًا، أما المرحلة الثانية الماتريريكية أو الأموية تتسم هذه المجتمعات بقيادة الأم للأسرة، حيث يكون الزوج منشغلاً برحلات صيد طويلة بينما تبقى الأم في مكان ثابت للعناية بالأبناء، في هذه الحالة تصبح كلمتها هي الحاسمة في شؤون الأسرة ويُمنح الخال دوراً إشرافياً في تربيتهم كبديل للاب، بالإضافة الى المرحلة الثالثة البطريكية أو الأبوية في هذه المرحلة يتولى رئيس الأسرة إدارة الشؤون المادية كاملة ويتمتع بقدرته على اتخاذ القرارات أو التأثير على سلوك الآخرين بشكل واسع، لا سيما إذا كان لديه عدة زوجات إلى جانب إشرافه على زوجات أبنائه في حال كانوا جميعًا يعيشون تحت سقف واحد، وفي الأخير المرحلة الرابعة الاستقلالية أو الانفرادية تتميز هذه المرحلة باستقلالية كل من الزوجين، حيث لا يمتلك أي منهما تأثير على الآخر وجاء هذا التطور نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية والأمريكية، حيث أصبح المنزل مجرد مكان يجتمع فيه الزوجان والأولاد للنوم، مع مرور الوقت، تغيرت العادات التقليدية فبعد أن كان الطعام يتم تحضيره في المنزل أصبح الزوجان يتناولان وجباتهما في المطاعم، كما انخرط كل منهما في عمله الخاص، مما أدى إلى قضاء معظم النهار خارج البيت، في الوقت ذاته يمكث الأبناء في الحضانات أو المدارس، ففي هذه المرحلة حدث تحول جذري بالنسبة للمرأة، حيث ازدادت استقلاليتها من خلال أفكارها وعملها الخارجي ودخلها الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تراجع سيطرة

الرجل وضعف النظام البطريركي ومع ذلك، هذه الظاهرة لا تزال محدودة التمثيل في نطاقات معينة من المجتمع (دلاسي و بن عمر، 2007/2006، الصفحات 101 – 102).

الى جانب ما سبق توجد خصائص أخرى للأسرة والتي تشمل التالي :

الأسرة تمثل أصغر وحدة في النسيج الاجتماعي، فهي النواة الأولى والمؤسسة الاجتماعية الأساسية في بناء المجتمع، إذ تمثل الركيزة الأساسية لاستقرار الحياة الاجتماعية ووحدة للتفاعل الاجتماعي بين الأشخاص المتواجدين فيها، حيث يقوم كل منهم بأداء الأدوار والواجبات بهدف تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية، كما تُعتبر وحدة اجتماعية تسهم بدورها في تشكيل القيم السائدة في المجتمع كما تتأثر بالمعايير والقيم والعادات الشائعة في المجتمع المحيط بها، بالإضافة الى أنها تمتاز عادةً ما يعيش أفراد الأسرة معاً تحت سقف واحد، وفي الاخير للأسرة نظام اقتصادي خاص بها يشمل الاستهلاك المدروس وسعي أفرادها للإنتاج بهدف توفير متطلبات الحياة وضمان الاستقرار المعيشي في المستقبل (يونسي و ميطر، 2021، الصفحات 339 – 340).

2- أثر التاريخ على هوية الأسرة الجزائرية.

سنحاول عرض طبيعة الاسرة من قبل الاحتلال الى غاية ما بعد الاستعمار.

2-1- الأسرة في المجتمع الجزائري (قبل الاستعمار): كانت العائلة التقليدية تتكون من أسرتين فأكثر لتشمل عدة أجيال الذين يعيشون جميعًا في مسكن مشترك، كانت هذه الأسرة تمثل في المجتمع التقليدي وحدة إنتاجية متماسكة برابطة الدم وغير قابلة للانقسام، بالإضافة الى وحدة الملكية فهي جماعية سواء على مستوى الأرض أو رأس المال فالملكية العامة كانت تُعتبر ملكية خاصة لا يمكن بيعها أو تقسيمها، بحيث لم يكن يُنظر إلى الشخص كفرد مستقل، بل كجزء لا يتجزأ من أسرته كذلك تميّزت العائلة التقليدية أيضًا بكونها أبوية، حيث كان الجد، الأب، أو في بعض الأوقات الأخ الأكبر ما يتولى القيادة ويُعتبر مركز القوة كانت تستند إلى الأعراف والتقاليد، حيث يتولون مسؤولية الحفاظ على وحدة الأسرة ونيابتها في الشؤون الداخلية والخارجية كما أن البنية كانت أبوية ليس فقط من حيث

الحكم، بل أيضًا في النسب ونمط السكن، إذ كان الزوجان يعيشان عادة مع عائلة الزوج (مالكي، 2011، الصفحات 46 – 47).

على الصعيد الاقتصادي، غلب الطابع الزراعي والرعوي على الإنتاج، فيما كانت الأنشطة التجارية والصناعية تلعب دورًا ثانويا لهذا النمط، اتسم الاقتصاد في المجتمع التقليدي الجزائري بالاعتماد على الاقتصاد المنزلي، الذي ركز بشكل كبير على التموين والاكتفاء الذاتي، كما كانت الأسرة التقليدية الجزائرية قائمة على نظام القرابة، حيث يشكل التضامن الأسري أحد أبرز سمات البناء الاجتماعي الريفي، والذي ارتكز بدوره على روابط الدم والانحدار من نسب مشترك، ففي إطار الأسرة الممتدة التقليدية، كان الفرد يعتبر جزءًا من نظام القرابة وخادمًا لمصالح الأسرة، مما جعل العلاقات بين أفرادها تتسم بطابع طبيعي ومع ذلك، تغيّرت هذه الروابط مع تطور الزمن فأصبحت العلاقات في الوقت الحاضر تُبنى على أسس اختيارية فردية، مبتعدة عن الطابع الجماعي التقليدي كما أن القرابة في العصر الحديث باتت تُعتبر مصدرًا للفرد نفسه فقط، بدل أن تكون رابطًا جامعًا للأسرة بأكملها (حرايرية و طبال، مراحل وخصائص تطور الأسرة الجزائرية من أجل فهم وتفسير التحولات الحاصلة، 2018، صفحة 15، 17).

2-2- عوامل ظهور الأسرة النواة (أثناء الاستعمار): يمكن حصرها في النقاط التالية: (بوطورة، 2022، الصفحات 476 – 477).

-الانتقال من المناطق الريفية إلى المدن أصبحت وسيلة للبحث عن فرص عمل وتحقيق مصدر رزق، خاصة مع التحولات التي طرأت على الأنشطة الاقتصادية.

– التعليم أصبح منتشراً على مختلف المستويات، مما أدى إلى تنامي مشاركة النساء بشكل كبير في المجال التعليمي.

– رغبة الأسرة في الاعتماد على وسائل تحديد وتنظيم النسل جاءت نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى تطور الوعي الثقافي والاجتماعي الذي اكتسبته المرأة.

– انخفاض نسبة تعدد الزوجات وانتشار نمط الزواج الأحادي أسهما بشكل كبير في تقليل حجم الأسرة وإحداث تغيير في بنيتها الاجتماعية.

– نقص المساكن الكافية كان عاملاً رئيسياً في الانتشار الواسع لنمط الأسرة النواة.

2-3- الأسرة الجزائرية في المجتمع الحديث (بعد الاستعمار): تمتاز الأسرة الحديثة بصغر حجمها، حيث تتكون عادةً من الزوج والزوجة والأبناء فقط، مع مرور الوقت تراجعت السلطة التقليدية للوالدين، مما منح كل فرد داخل الأسرة كيانًا مستقلًا يُعبّر عن ذاته حيث بات لكل منهم انشغالات ودوائر اجتماعية خارج نطاق الأسرة، مثل تفاعل الأطفال مع جماعات اللعب في الحي أدى هذا التحول إلى انتشار قيم الديمقراطية داخل الأسرة، حيث لم تعد هناك سلطة مطلقة تُفرض على الأطفال كما شهد المركز الاجتماعي لأفراد الأسرة تغيرات ملحوظة، خاصة فيما يتعلق بوضع المرأة الذي شهد تطورًا كبيرًا بحيث أصبحت المرأة أكثر استقلالية، قادرة على الاعتماد على نفسها، وبرزت كعنصر إيجابي ومسؤول في التصرف بحرية على إدارة شؤون منزلها أي متساوية مع الرجل (بن شرقية و زروالي، 2022، الصفحات 422 – 423).

توجد خصائص للأسرة الجزائرية الحديثة غير التي تم ذكرها والتي تتمثل فيما يلي :

– تأجيل سن الزواج يبدو الأكثر شيوعاً بين أفراد الطبقة الوسطى، حيث تركز هذه الطبقة على الاستثمار في تعليم أبنائها لضمان مستقبل أفضل فتسعى العائلات في هذه الفئة إلى تحفيز أبنائها لتحقيق طموحات عجزت الأجيال السابقة عن تحقيقها، وذلك بهدف تمهيد الطريق أمامهم للوصول إلى وظائف مرموقة، كما تمتاز الأسرة الجزائرية بشكل عام بحالة من عدم الاستقرار، مع ارتفاع ملحوظ في نسب الطلاق خاصة في المناطق الحضرية، هذا الوضع يؤثر سلباً على استقرار الأسرة، مما يجعل الأبناء أكثر عرضة للضياع والانحراف، بالإضافة إلى ازدياد المشكلات الاجتماعية وظهور العديد من الظواهر السلبية داخل المجتمع، أبرزها ما تزال مكانة المرأة الجزائرية أدنى من مكانة الرجل، ويُرجع بعض الباحثين والمختصين هذا التفاوت إلى القيم السائدة في المجتمع، حيث يُنظر إلى الرجل على أنه رب الأسرة والمسؤول الأساسي عن الاعتناء بها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى

خروج المرأة الجزائرية للعمل يرتبط بعدة عوامل مثل عدم تغطية احتياجات الأسرة بشكل كامل وغير ذلك من المشكلات الأخرى وعلى الرغم من حصولها على العديد من الحقوق والامتيازات ووصولها إلى مناصب مرموقة في مختلف المجالات، إلا أنها تحمل أعباء الأدوار التقليدية إلى جانب مسؤولياتها الجديدة خارج إطار الأسرة يعود هذا الوضع بشكل كبير إلى تمسك الرجل بدوره التقليدي واستمرار قوة نسق القيم الاجتماعية التي تفرض سيطرتها عليها، مما أدى إلى قبول المرأة لهذا الواقع المزدوج الى جانب ذلك الانعزال عن زيارة الاهل والاقارب أي باتت الزيارات مقتصرة على الحالات النادرة والضرورية فقط، مثل وجود أحد أفراد الأسرة، وتحديدًا الأب أو الأم ماعدا ذلك فالأفراد الآخرين غير معنيين بالزيارة وتكميلا لهذه الفكرة التخلي عن المشاركة في بعض العادات والتقاليد فمن أبرز سمات الأسرة الحديثة هو الابتعاد عن المشاركة في تنظيم الحفلات والمناسبات الاجتماعية، حيث أصبحت تقلل من التواصل مع الأسرة الممتدة خلال المناسبات مثل عيد الفطر أو عيد الأضحى يعود ذلك إلى عدة عوامل منها البعد الجغرافي عن الأهل، أو ارتباط الزوجين بظروف المهنة، أو الرغبة في تحقيق أسرة مستقلة (زيوش، 2021، الصفحات 355 – 356).

– تأثير الاعلام الالكتروني على الحياة الاسرية حيث أصبحت الأسرة اليوم نادراً ما تجتمع دون أن يكون كل فرد منشغلاً بهاتفه الذكي، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الانفصال داخل الأسرة وتعطيل لغة الحوار بينهم، مما يساهم في تفاقم الظروف وبروز مشكلات اجتماعية مستحدثة، مثل الشعور بالاغتراب داخل محيط الأسرة أو الانعزال الاجتماعي (قنيفي و مهني، 2022، الصفحات 325 – 236).

– على صعيد القيم، ورغم التغيرات التي أصبحت تميل نحو الماديات، لا تزال الأسرة الجزائرية الحديثة مرتبطة بشكل كبير بقيمها التقليدية وهذا التوازن يظهر بوضوح في المراكز الحضرية، حيث تمزج الأسرة الحديثة بين خصائص الأسرة الحضرية وبعض وظائف الأسرة التقليدية الريفية (حرايرية و طبال، مراحل وخصائص تطور الأسرة الجزائرية من أجل فهم وتفسير التحولات الحاصلة، 2018، صفحة 25).

3-أهمية الأسرة ودورها.

تعتبر الأسرة المؤسسة التمهيدية التي يتعامل معها الطفل، فهي تشكل البيئة الثقافية التي يستمد منها لغته وقيمه، كما تؤثر بشكل كبير في تنشئته من ناحية البدن والمهجة أي الأفكار بحيث تضطلع الأسرة بمسؤولية صيانة النوع البشري وتحقيق الأمن والسكينة للحدث، إلى جانب تكوينه ثقافيًا بما يتوافق مع المجتمع الذي ينتمي اليه ويحقق له تطورا اجتماعيًا صحيحا، يُظهر ذلك بوضوح من خلال العلاقة المميزة بين الطفل وأمه، حيث يبدأ خلق الطفل بروابط بيولوجية تربط بينهما وتقوم أساسًا على تلبية احتياجاته الجسدية مع مرور الوقت، تتطور هذه الروابط لتصبح علاقات نفسية متينة لذلك، فمن الضروري أن تدرك الأمهات قواعد تربية الأطفال وتعمل على المحافظة على سلامتهم، كون الأم جزءًا من كيان الأسرة فهذه الاخيرة تترك بصمتها بما يفوق تأثير العوامل التربوية الأخرى في المجتمع فعندما تكون الأسرة صالحة ومتماسكة، يمكنها تصحيح تأثير الظروف التربوية الأخرى أما إذا فسدت أو انحرفت، فإن ذلك يؤدي إلى هدر جهود المؤسسات التربوية الأخرى (لعموري، 2022، الصفحات 290 - 291).

كما توجد أهمية اخرى تتمثل فيما يلي :

إنها تُعد البيئة الأولى في إنشاء المجتمع، حيث إن الأسرة المعتدلة تشكل الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية، بل وتمثل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع المتكامل، كونه يتألف من مجموعة من الأسر المتفاعلة، الى جانب ذلك تسهم الأسرة في تحقيق الأدوار الطبيعية للشخص، مثل السلوك الذي يضمن بقاء الكائن على قيد الحياة وتعزيز الروابط الاجتماعية بين أجزائها، وفي الأخير تقوم الأسرة بتنمية ذات أفرادها من خلال تزويدهم بالمهارات (تعليم حرفة مثلا) بحيث يستطيعون العيش بدون أدنى خطر وسط المجتمع الذي ينتسبون إليه (بن سليم و زرقط، 2019، صفحة 63).

الأسرة ليست مجرد مجموعة من الأفراد، بل هي مؤسسة حيوية تشكل الهوية الإنسانية وتحدد ملامح المجتمعات، فالاستثمار في الأسرة هو استثمار في مستقبل أفضل، حيث تُبنى المجتمعات القوية على أسس من الحب والدعم والتفاهم.

4- مقومات الاسرة.

سنحاول ابراز مقومات الاسرة من مختلف جوانبها:

- **الاجتماعية:** ترتكز الحياة الأسرية على تحقيق الاندماج المتبادل بين الواجبات الزوجية من ناحية اشباع غرائز الانسان المختلفة (الغذائية، النفسية، الجنسية والاجتماعية) وعندما ينتقل الزوجان إلى دور الأبوة، تبدأ مرحلة جديدة من الالتزامات المشتركة تجاه الأبناء، مما يؤدي إلى الارتقاء بالعلاقات التي كانت قائمة بينهما، وهذا يشير إلى ضرورة تحقيق التكامل في هيكل الأسرة بما في ذلك العلاقات الاسرية والعمل على تقويتها وتعليم الاخلاق والقيم السليمة (الجعافرة، 2021، صفحة 24 ، 27).

- **النفسية:** يؤثر نوع تعامل الاسرة مع بعضها بشكل كبير على قدرة الطفل على التأقلم مع محيطه العائلي، فعندما تسود علاقة ايجابية بين الوالدين، يشعر الطفل بالهدوء النفسي أما في حالات العداوة بين الأبوين، فإن ذلك قد يؤدي إلى اختلال الأسرة، مما يترك آثارًا سلبية على نمو الفرد (الحدث) بشكل معافى فإن العلاقات المتوترة تؤدي إلى نتائج عكسية، بناءً عليه، فإن تأثير البيئة الأسرية، سواء كان بشكل موافق أو معارض، يتجلى بوضوح في تكوين شخصية الطفل وشكل اتجاهاته واهتماماته ورؤيته للحياة (قداري، 2023، الصفحات 60 - 61).

- **الصحية:** يعتمد على مدى خواء الأسرة من الأوبئة المتباينة، وخاصةً العلل الوراثية وكذلك على عزيمة أفرادها على التكاتف والثبات لمقاومة تهديدات وأزمات الداء (كماش، 2017، الصفحات 21 - 22).

- **الدينية والاقتصادية:** الدين يعد من أكثر الواسطات فعالية في ضبط السلوك، حيث يزود الفرد بالوقاية الشخصية على أفعاله فمعظم الأديان رغم تغايرها، تشجع على المكارم وتؤكد على القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تعارض الانحراف والجرائم، كما أن معدلات جرائم الافراد تسمو في الدول التي تفتقر إلى الدراية القائمة على القواعد الدينية، ومن ثمة، فإن غياب أو إغفال القيم الدينية يُضعف قدرة الفرد على مقاومة الانحراف، مما يجعله أكثر عرضة للتأثر بالعوامل التي قد تدفعه للجنوح (قمقاني، 2022، صفحة 213) كما من الواضح أن الفقر يُعتبر عاملًا محفزًا لبعض أشكال

الانحراف، حيث يلجأ الحدث إليها لتلبية احتياجاته ومع ذلك، فإن الفقر مهما كان شديدًا لا يؤدي بالضرورة إلى سلوك منحرف إذا تسلح الحدث بالأخلاقيات السامية والقيم التي تدعمه بالصبر الرضى لمواجهة ظروفه بطرق سليمة وهكذا، يمكن اعتبار الفقر عاملًا غامض في جنوح الأحداث إذا صاحبه غياب الرعاية الأخلاقية وضعف الرشد الديني (بودان و حمار، 2020، صفحة 39).

إن الأسرة ليست مجرد مجموعة من الأفراد، بل هي مؤسسة شاملة تساهم في تشكيل الأبعاد الاجتماعية، النفسية، الصحية، والدينية في حياة الأفراد، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تطوير مجتمعات قوية وصحية.

5- وظائف الاسرة.

-**البيولوجية** : تنطوي عن هذه الوظيفة الإنجاب والتكاثر وضمان استمرارية البشر للحفاظ على النوع من الزوال، وتتباين طبيعتها بتنوع صنف العائلة والمجتمع الذي تنتمي إليه (رحماوي، 2022، صفحة 228).

- **الصحية والعقلية:** تبدأ الأسرة بالاهتمام بطفلها قبل ولادته عبر الحفاظ على سلامة الأم بدنيا وعقليا واجتماعيا والذهاب الى الطبيب المختص بشكل مستمر وذلك لتقديم نصائح صحية للتأكد من براءة الطفل من كل عيب و بعد انتهاء مرحلة الحمل حيث تضع الأم مولودها الجديد، تتولى الأسرة واجبات الطفل على أكمل وجه من خلال المواظبة على تغذيته الصحية وتطعيماته لحماية الطفل من ضرر الأمراض أي قبل وقوعها والحراسة على عافيته (الطالب، أبو سليمان، و الطالب، 2019، الصفحات 173 - 174، 222) إلى جانب ذلك تعليمه القيم الصحيحة كما تسعى لتعويده على استقلالية القيام بحاجياته وتعزيز عاداته الإيجابية بالإضافة إلى التشجيع على الإفصاح عن ذاته ورؤاه ومساعدته في تطور مستواه الذهني بالإضافة الى تحفيز الجانب الإبداعي لديه (يوسف، 2009، الصفحات 7 - 8) .

-**النفسية** : تتمحور هذه الوظيفة حول تقديم الرعاية الكاملة لأفراد الاسرة من خلال تحقيق الدعم النفسي، مما يساهم في بناء شخصيات متوازنة ترفع من مكانتهم داخل الأسرة وتدفعهم نحو النجاح (عليوات، 2023، صفحة 1048).

-**الاجتماعية:** يتم ذلك عبر تشجيع الطفل على التحدث باستخدام لغة صحيحة، مع تجنب الكلمات غير اللائقة المخالفة للمبادئ الاخلاقية المتعارف عليها في المجتمع، يُضاف إلى ذلك تعزيز مهارات الإستماع وإجراء النقاشات والحوار بأسلوب هادئ وبأجواء دافئة خالية من الانفعالات كما يتم تعليمه أهمية الإقناع بطرق منطقية بعيداً عن مظاهر العناد أو الغضب (آل عبد الله، 2012، صفحة 67) ويهدف كل ذلك إلى إحكام استجابة الطفل للمواقف الاجتماعية من خلال الالتزام بالأعراف والتقاليد الشائعة، بما يساعده على الهيمنة على تصرفاته ضمن إطار أخلاقي (بوحنيكة، 2020، صفحة 45).

- **الدينية:** يتحقق هذا من خلال التربية الدينية التي تلعب دورًا كبيرًا في تعديل سلوك الطفل وتمنعه من ارتكاب أي فعل قد يلحق الضرر بالآخرين (زروالي و ياسين، 2014، صفحة 148) ذلك لأنه يزرع ضمنه وقاية شخصية تكون حاضرة في تصرفاته أينما حل، بحيث يُوجهه التهذيب الديني، فيردعه خوفه من الله عن ارتكاب الجريمة حتى لو وجد نفسه في مكان معزول وفي ظروف مغرية تمكنه من ذلك (حواوسة، 2018، صفحة 143).

- **الاقتصادية:** تواجه الأسرة تحديات متزايدة تفرضها متطلبات الحياة اليومية في المجتمعات الحديثة، حيث تعمل ككيان اقتصادي يساهم فيه كل من الزوج والزوجة معًا في تربية الأبناء وتلبية احتياجاتهم المادية (الجعافرة، 2021، صفحة 27).

باجتماع الوظائف سابقة الذكر، نعتبر بأن الأسرة نواة متكاملة تسهم في بناء الأفراد وتعزيز تلاحم المجتمع، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في التنمية البشرية والاجتماعية.

6- الوضع الاجتماعي للأسرة.

6-1- العلاقات الاسرية: تُعَدُّ الأسرة الوحدة الأولى التي يخوض فيها الطفل تجربته الأولى في العلاقات الاجتماعية، حيث يكتسب منها سلوكياته الأولية من خلال الامتثال لأفرادها، حيث يشكّل

أفراد الأسرة بصفاتهم التي تمثل تكيف الفريد للشخص مع الحياة، نماذج يحتذي بها الطفل، مما يجعل تأثير هذه النماذج عاملاً رئيسياً قد يسهم في توجيهه نحو ما هو مقبول أو منحرف (زرارقة، 2005/2004، الصفحات 126 – 127).

التنشئة الأسرية ليست مجرد عملية تربوية بل هي تجربة شاملة تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأطفال ومستقبلهم.

6-2- مكان السكن: تتميز بيئة المستقر بتنوع ظواهرها وواقعها مقارنة بالمناطق الاخرى، حيث يلاحظ اختلاف الأفراد في المدن عن سكان الأرياف في توجهاتهم و معتقداتهم، غالبًا ما يتربى سكان المدن في بيئات ذات درجات تعليمية وثقافية وترفيهية مرتفعة تجعلهم منفردين عن غيرهم بالتناظر مع سكان القرى تتميز بصلة قرابية وعلاقات اجتماعية أقوى، نظراً لطبيعة البيئة المغلقة التي يعيشون فيها مقارنة بالحياة في المدن بحيث يؤثر السياق الاجتماعي بشكل كبير على تكوين الإنسان، حيث يظهر الأطفال الذين يترعرعون في بيئات اجتماعية تفتقر إلى الأخلاق والفضيلة يتصفون بسمات تعكس طبيعة تلك البيئات، على عكس الأطفال الذين يتربون في مجتمعات قائمة على الأخلاق الحميدة والقيم الرفيعة، وبالمثل، فإن المجتمعات المثقفة والمتعلمة تتباين في تكوينها وتأثيرها عن المجتمعات الغارقة في الأمية والجهل (الهشلمون، 2020، الصفحات 433 – 434).

يلعب السكن دورًا حاسمًا في تشكيل حياة الأطفال وسلوكياتهم، فهو يوفر له السياق النفسي والاجتماعي الذي ينمو فيه بحيث يؤثر بشكل مباشر على تجاربهم اليومية وفرصهم المستقبلية، فالبيئة السكنية التي يعيش فيها الطفل يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية تعكس على نموه وتطوره.

6-3- البيئة المدرسية: تُشكّل المدرسة حلقة وصل بين عالم الأسرة المُقيد وعالم المجتمع الرحب، قد يجد الطفل صعوبة في التأقلم مع هذا الانتقال، مُلاحظاً اختلافاتٍ في التعامل وأساليب الحياة، ما قد يُعرقل اندماجه الاجتماعي، فإذا افتقر الطفل إلى الدعم والتوجيه الكافيين، فقد يُعاني من صعوباتٍ في الانسجام مع بيئة المدرسة، وقد ينزلق إلى سلوكياتٍ مُنْحرفة (بسكري، 2022، الصفحات 545 – 546).

تشمل البيئة المدرسية ما يلي: (الشوابكة، 2022، الصفحات 101 – 102).

– تعزيز اطلاع أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي على جهود المدرسة مع أبنائهم، بهدف تفعيل الشراكة المجتمعية طبقا لإطار " الخطة الوطنية العامة للتنمية البشرية والاقتصادية ".

– تشجيع أولياء الأمور على رصد أبنائهم من خلال لقاءات دورية للمدرسة للتعرف على التحصيل العلمي وتنفيذ عملي.

– حرص المدرسة على مسايرة التبدلات المعاصرة مع الحفاظ على الأصول الثقافية الراسخة.

– إبلاغ المدرسة بأي تحديات قد تواجه الأبناء، مع تقديم المعلومات الضرورية للحالات التي تحتاج إلى رعاية خاصة، وذلك بالتعاون مع الأخصائي الاجتماعي لتطبيق أساليب تربوية وإرشادية لدعمهم على التكيف السليم.

– تقديم أولياء الأمور لملاحظاتهم بشأن تحسين الأداء المدرسي والمساهمة في تطوير البيئة التعليمية بما يتماشى مع رغباتهم المستقبلية.

– تنسيق المدرسة مع الجهات والمؤسسات المتخصصة في رعاية الحدث، نظرًا لدورها الفاعل في دعم نموه وتطوره.

البيئة المدرسية تمثل واحدة من أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأطفال لذا، من الضروري أن تعمل المدارس على توفير بيئة تعليمية إيجابية وآمنة، وتعزيز العلاقات الجيدة بين التلاميذ والمعلمين من الناحية النفسية والاكاديمية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تقليل انحراف الأطفال وتعزيز نموهم الإيجابي.

6-4- الثقافة: تمثل الايمان والثقة العميقة في الحياة الدينية التي يلتزم بها أفراد المجتمع الواحد، فهي تشكل قوة مؤثرة تتخذ القرارات بحيث توجه سلوكياتهم وترسم ملامح تصوراتهم عن ذاتهم وعن العالم المحيط بهم كما أنها تمتد لتشمل السمات والافكار التي اقتنع بها الفرد وأصبحت مشكّلة لعاداته

وتصرفاته في مجالات مختلفة اذ يميز بين الخطأ والصواب بناء عليها لذلك فالثقافة مرتبطة بالجماعات ومتوارثة منذ زمن بعيد (بلبول، 2021، صفحة 448).

تُعتبر الثقافة عنصرًا حيويًا يؤثر في جميع جوانب الحياة الإنسانية، حيث تعزز من الفهم المتبادل وتساهم في بناء مجتمعات متماسكة ومتنوعة، فاحترام التنوع الثقافي وفهمه يعدان ضروريين لتحقيق التعايش السلمي والتعاون بين الشعوب، مما يسهم في تطور الإنسانية ككل.

6-5- القيم الاجتماعية: يعرفهاTalcolt Parsons:« القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية مصدرها البناء الثقافي الذي يتكون من نسق الافكار وأنساق الرموز» (بكوش، 2014، صفحة 76).

6-5-1- وظائف القيم: تشمل المستوى الفردي والمجتمعي.

أ - **على المستوى الفردي:** ويتمثل فيما يلي (دانة و دانة، 2021، صفحة 124).

- تسمح للأفراد بانتقاء أشياء محددة تساهم في توجيه السلوكيات الصادرة عنهم، مما يجعل لها دوراً مهماً في ضبط الشخصية الفردية بحيث يتم تعيين طموحاتها بالاعتماد على إطار نموذج سليم.

- تمنح الفرد القدرة على أداء المطلوب منه، مما يساعده على التعود والانسجام بشكل مواتي مع مختلف الظروف.

- تسهم في تعزيز شعور الفرد بالأمان، حيث يستغيث بها للتغلب على نقاط ضعفه ومواجهة التحديات التي تعترضه في حياته.

- تساعد الفرد على التحكم في رغباته، بحيث لا تطغى على عقله أو مشاعره.

- تمنح الفرد مساحة للتعبير عن نفسه، كما تساهم القيم في صياغة مفاهيم ومعتقدات عامة تدعم بناء نظام اجتماعي أخلاقي يضمن حياة متوازنة، كريمة وعادلة (القحطاني، 2010، صفحة 29).

ب - على مستوى المجتمع: وتشمل النقاط ما يلي: (حرايرية، منظومة القيم ودورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، 2019، صفحة 16).

– تسهم في الحفاظ على تماسك المجتمع من خلال تخصيص أهدافه، قيمه العليا وقواعده المستقرة.

– تدعم المجتمع على التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليه، مما يسهل حياة أفراده ويحمي كيانه ضمن إطار متحد.

– تعمل على دمج عناصر الثقافة المجتمعية لتبدو متناغمة، كما تقدم للنظم الاجتماعية قواعد مرشدة تتحول إلى معتقدات راسخة لدى أعضائه.

– تحمي المجتمع من الانغماس في الأنانية المبالغ فيها والخلافات الأهواء المهملة، حيث تصبح القيم والمبادئ هدفًا يسعى الجميع لتحقيقه.

الى جانب ذلك نجد وظائف أخرى تتمثل في: (القحطاني، 2010، الصفحات 31 – 32).

– تُعدّ القيم أداة أساسية للتمييز بين السلوك المقبول والمرفوض، مما يُسهم في تعزيز السلوك المناسب ومواجهة السلوك المخالف كما أنها تمتاز بالاستمرارية عبر الزمن، مما يُساعد في الحفاظ على هوية المجتمعات.

– تؤدي القيم التي تعود بالفائدة الاجتماعية دورًا محوريًا في تشجيع التضامن وتعزيز روح المشاركة المجتمعية، ودعم الابتكار والتطوير بما يخدم المنفعة الشاملة ويسهم في بناء الأوطان، وأي أذى يمس بأي جانب من هذا البناء ينعكس سلبًا على قيم الوحدة والثبات داخل المجتمع.

– تمثل القيم انعكاسًا لهوية المجتمع في نظر الآخرين.

– القيم تمثل المقياس الذي يُحدد الحقوق والواجبات بل تُعتبر المحرك الأساسي لتجسيد مفهوم المواطنة على أرض الواقع ومن ثمة، فإن تطور المجتمع وسلامته يعتمد بشكل كبير على التزام جميع شرائح وفئات المجتمع بممارسة القيم المواطنة بصورة شاملة.

7- أساليب المعاملة الأسرية.

سنبيّن في هذا العنصر الأساليب السليمة من الخاطئة.

7-1- الأساليب السليمة.

- **التقبل:** إن اكتراث الوالدان برعاية الطفل يلعب دورا حيويا في تشكيل شخصيته وبناء مستقبله، وذلك بتوجيهه وتشجيعه على وضع الخطط والعمل لتحقيقها كما يظهر هذا الاهتمام أيضًا في تواصل الوالدين مع الطفل بطريقة إيجابية، حيث يؤكدان على صفاته الإيجابية ويساعدانه على بناء ثقته بنفسه وتطوير مهاراته كفرد مستقل يمتلك شخصية فريدة، بحيث تؤثر هذه الطريقة بشكل إيجابي على شخصية الطفل، إذ تعزز فيه قيم الحبّ لوالديه والاحترام للآخرين وتجعله أكثر توافقا من الناحية الاجتماعية كما تسهم في نجاحه الأكاديمي وتنمية قدراته على التفكير السليم وتولي الواجبات (أقنيني، 2018، صفحة 130).

- **المساواة:** تعتبر مبدأ المساواة في التعامل مع الأبناء أساساً هاماً في بناء علاقة صحية ومتوازنة بين الوالدين والأبناء بحيث يجب عدم التمييز بين الأبناء بناءً على مستوى الذكاء أو الجنس أو أي اختلاف فردي قد تجعل أحدهم مميزًا في نظر الوالدين على حساب الآخر، وفي الحالات التي تتطلب اهتمامًا خاصًا، من المهم توضيح الأسباب ومناقشتها بشكل عقلاني، الى جانب ذلك نجد أن تبني نهج المساواة والعدل في التعامل مع الأبناء أحد الوسائل الفعالة لتوطيد الوئام بين الإخوة و تقوية التفاهم والتعاون والثقة بينهم في جميع الظروف اليومية (مواس، 2022، الصفحات 18 - 19).

- **أسلوب الحزم (السواء):** هذا الأسلوب يمثل وسيلة تقع في الوسط تجمع بين التدليل والتسلط، حيث يولي أهمية لرجاءات الطفل مع السعي لتحقيق توازن بين أبغاء الفرد وقيم المجتمع، فهو يحترم حرية الفرد دون إغفال حريات الآخرين، كما لا يفضّل بمصالح الذات على حساب المصلحة العامة كما يقوم على مبدأ الثواب والعقاب، لكنه يعتمد في ذلك على النصح والسداد، مما يساهم في تطوير الضمير الأخلاقي لدى الأبناء ويعزز لديهم شعورا بالانضباط الشخصي (الحايك، 2016، صفحة 27).

- **حرية التعبير واحترام الرأي الآخر:** تهدف التربية إلى إيجاد بيئة مناسبة تسمح لكل فرد بالتعبير عن ذاته وميوله واختيار ما يشاء من أقوال وأفعال، مع الحرص على عدم أذية الغير إلا في حدود ما ينص عليه القانون، فالأسرة تمثل المحطة الأولى التي يتعلم فيها الفرد قيم التفكير والتعامل حيث أن دعم هذه القيمة من حُتوم الأسرة، وأن الإصغاء إلى وجهات نظر الأبناء خلال الطفولة المبكرة يسهم في غرس هذه القيمة لديهم مما تسهل الصياغة عن اعتقاداتهم بحرية، ويتحقق ذلك من خلال تخصيص الزمن الكافي للإصاخة (الاستماع) وذلك للتعرف على ما يدور في أذهانهم، مما يمكّننا من اكتشاف إمكاناتهم وجهدهم وكلما كانت هذه القيمة قوية ، أصبحت أكثر استقرارا في مهجتهم و جزءًا من سلوكهم اليومي، خاصة أثناء تعاملهم مع الآخرين في الحياة الاجتماعية (صاحبي، 2022، الصفحات 219 - 220).

- **الثواب:** هو كل ما من شأنه أن يُولد لدى الفرد شعورًا بالارتياح والرضا، سواء تجسّد ذلك في كلمات تشجيعية، أو تعبيرات عاطفية دافئة، أو مكافآت مادية ملموسة (بن لباد، 2014، صفحة 177).

تتطلب تنشئة الطفل اتباع أساليب شاملة ومتوازنة تشمل الأبعاد النفسية، والاجتماعية، والأخلاقية، مما يسهم في بناء جيل قادر على مواجهة تحديات الحياة بشكل إيجابي.

7-2- الأساليب الخاطئة.

- **التسلط:** يرتكز هذا النمط التربوي على نفوذ الوالدين في استجابات الطفل تجاه المواقف المتنوعة، سواء كانت لفظية أو سلوكية، وذلك من خلال فرض ضوابط على رغباته باستخدام أسلوب الإلزام والإجبار مما يُوجَّه سلوك الطفل بما يتناسب مع الرغبات الذاتية للوالدين، وغالبًا ما يُكلَّف القاصر بأداء مهام تفوق إمكانياته و طاقته ظنًّا منهم أن ذلك يعود عليه بالفائدة مستقبلاً، غير أن لهذا الأسلوب انعكاسات سلبية على تكوين شخصية الطفل، إذ يُعيق التفكير الإبداعي ويُضعف حسّ التميّز لديه، كما يُقلّل من قدرته على الانخراط في الحوار واتخاذ القرار وغالبًا ما يُفضي إلى شعور مستمر بالخجل، التوتر القلق وقد يتطور لاحقًا إلى العناد أو الميل إلى التصرف بعدوانية (هدله، 2011، الصفحات 103 - 104) .

– **الرفض:** يتمتع الطفل بقدرة فطرية على إدراك طبيعة علاقته بوالديه، إذ يعي بوضوح افتقاده للقبول من جانبهما، وهو ما يتجلى في غياب مظاهر المودة والعاطفة نحوه كما أن والديه غالبًا ما يغفلان مشاعره ويتجاهلان رغباته، مما يُفضي إلى شعوره بالعزلة والانفصال العاطفي عنهما ويُعمّق الفجوة بينه وبين محيطه الأسري (عدواني و بوضياف ، 2021، صفحة 866).

– **الاهمال:** ترك الطفل دون تعزيز للسلوك الإيجابي أو تصحيح للسلوك السلبي يُعد شكلًا من أشكال الإهمال التربوي يعكس تقصيرًا واضحًا في الرعاية والاهتمام، وغالبًا ما ينبع هذا الإهمال من اضطرابات في البيئة الأسرية، كالصراعات بين الوالدين أو افتقار الأم إلى الرغبة في تحمل مسؤولياتها التربوية أو ضعف وعيها بدورها في تنشئة الطفل، هذا الإهمال المتكرر يُولّد لدى الطفل شعورًا بانعدام القيمة داخل محيطه الأسري، ويحرمه من الإحساس بالحب والانتماء، مما يترك أثرًا عميقًا في تكوينه النفسي ونتيجة لذلك، تنشأ لديه شخصية يغلب عليها القلق والتردد، وقد يدفعه هذا الفراغ العاطفي إلى البحث عن مجموعات بديلة تمنحه التقدير والاهتمام الذي افتقده في أسرته لكن هذه الجماعات لا تكون دائمًا ذات توجه إيجابي؛ إذ قد تدفعه نحو سلوكيات خاطئة أو منافية للمعايير الأخلاقية والقانونية ويعود ذلك في جوهره إلى غياب التوجيه المبكر، الذي يُفترض أن يُعين الطفل على فهم التوازن بين الحقوق والواجبات ويُمكّنه من التمييز بين السلوك القويم والانحراف (وعلي، 2015، صفحة 231).

– **الحماية الزائدة:** أحد مظاهر الإهمال التربوي يتمثل في إقدام أحد الوالدين أو كلاهما على القيام بالمهام والمسؤوليات التي يُفترض أن يتولاها الطفل بنفسه، الأمر الذي يُعطّل تطوره الطبيعي نحو الاستقلال والاعتماد على الذات، ينتج عن هذا الأسلوب التربوي آثار نفسية سلبية، أبرزها ضعف الشخصية، غياب روح المبادرة وتدنّي مستوى الثقة بالنفس كما يعاني الطفل من قصور في القدرة على تحمّل الإحباط والاعتماد المفرط على الآخرين في اتخاذ قراراته، فضلاً عن عدم تحمّله للمسؤولية وزيادة حساسيته تجاه النقد، مما يُعيق نموه النفسي والاجتماعي على المدى البعيد (فلاحي و خلفاوي، 2020، صفحة 259).

– **التذبذب في المعاملة:** يشير هذا الأسلوب إلى التباين في معاملة الوالدين للطفل، لاسيما عند تطبيق نظام الثواب والعقاب بطريقة غير متسقة، حيث يُعاقَب الطفل أحيانًا على سلوك محدد بينما يُكافأ على السلوك ذاته في مواقف أخرى، هذا التناقض يزرع في نفس الحدث حالة من الارتباك والالتباس تجعله عاجزًا عن التمييز الواضح بين الصواب والخطأ في أفعاله، وتُضعف قدرته على تقييم سلوكياته بشكل

سليم، وعلى المدى البعيد، يؤدي هذا التذبذب التربوي إلى تكوين شخصية مضطربة تتسم بالتناقض في التصرفات وتفتقر إلى الاتساق في العلاقات مع الآخرين (شخصية مزدوجة) (العزي، 2011، صفحة 62).

العقاب: يُعدّ أسلوب العقاب من الوسائل التربوية الأساسية التي يُعتمد عليها في توجيه الطفل، من خلال نهيه عن ارتكاب الأفعال غير اللائقة ويتم ذلك عبر توعيته بما ينبغي اجتنابه، ومعاقبته عند الإخلال بالأوامر، على أن يُقترن هذا التوجيه دائمًا بتعزيز الشعور بالرقابة الإلهية، وغرس الخوف من عقاب الله في قلبه، إذ يُعلَّم الطفل أن الله هو الرقيب والمحاسب، وأن من يغضبه يُعرض نفسه للعقوبة في الآخرة، بما في ذلك نار جهنم، ولا ينبغي حصر التوجيه في مراقبة الوالدين فقط، لأن ذلك يُنمّي في الطفل سلوكًا ظاهريًا يهدف إلى نيل رضا الوالدين حتى وإن اضطر للكذب أو التظاهر بالطاعة أما إذا تعلّق قلبه برقابة الله، فإنه يتعلم الصدق، ويُنمّي في نفسه الإخلاص والتقوى، وتُغرس فيه مخافة الله، فينشأ على الخشية الصادقة، والتعلق بالآخرة ورضوان الله، مما يجعله أكثر التزامًا وثباتًا على القيم السليمة كما أن الخوف – في حدوده الفطرية الطبيعية – يُعتبر غريزة ضرورية في شخصية الطفل، إذ يُسهم في حمايته من الأخطار، ويضبط سلوكه، ويجعله أكثر وعيًا بعواقب أفعاله أما انعدام الخوف تمامًا فقد يكون مؤشرًا على اضطراب نفسي أو خلل عقلي، مما يؤكد أن التربية القائمة على الترهيب وعلى تنمية الرقابة الذاتية المرتبطة بالله، تُعدّ من أنجع السبل في تنشئة طفل سويّ ومتزن (كتفي، 2016، الصفحات 135 – 136).

من الضروري أن تسعى الأسر إلى تجنب هذه الأساليب الخاطئة في تنشئة الأطفال لما لها من أثر سلبي على نفسية الحدث، والعمل على تبني أساليب تربوية إيجابية تدعم نموهم وتطورهم بشكل صحي.

8- التفكك الاسري.

8-1- مفهومه: تفكك الأسرة يعني نقص التماسك والتآخي بين أفرادها، مما يؤدي إلى انحلال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة، بحيث يحدث تفكك الأسرة عندما يفشل أحد أو أكثر

من أفرادها في تحمل مسؤولياتهم، مما يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الانسجام بين أفراد الأسرة بما يشمل العلاقات الأبوية والزوجية والعائلية (الأقارب) (الخزرجي و عرعار، 2021، صفحة 127).

8-2- عوامل التفكك الأسري: يتمثل في العوامل التالية: (الحضرمي، الراشدي، و المعولية، 2022، صفحة 783).

- غياب التوافق بين الزوجين بشأن أساليب تربية الأبناء، مما يخلق بيئة تربوية مشوشة وغير متجانسة.

- تصاعد الضغوط النفسية بين الشريكين.

- تعرض أحد الوالدين للسجن، مما يخل بتوازن الأدوار داخل الأسرة.

- التدخل المستمر من أفراد العائلة – سواء من جهة الزوج أو الزوجة – في الشؤون الداخلية للأسرة، مما يؤدي إلى توتر العلاقات وعرقلة عملية التربية.

- انتشار مظاهر العنف الأسري، سواء كان جسديًا أو نفسيًا أو جنسيًا، مما يترك آثارًا نفسية عميقة على الأبناء.

- يتأثر نهج التربية بعدد أفراد الأسرة، حيث يرتبط تقليص حجم الأسرة بزيادة الاهتمام بالأطفال، في حين لا تتيح الأسرة الكبيرة الفرص لمتابعة الأبناء (بعايري و براخلية، 2021، صفحة 17).

أما وليام جود فيعتقد أن العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى انحلال الأسرة متعلق بالتحولات في تعريف الأدوار الحاصلة عن التوجيهات المتنوعة للتقلبات الثقافية بالإضافة الى مفهوم أسرة "القوقعة الفارغة"، حيث يعيش أفراد الأسرة في مسكن واحد دون وجود تواصل كاف بينهم مما يؤدي إلى فشلهم في بناء علاقات طيبة وسليمة، خصوصًا فيما يتعلق بالمسؤولية واستعاضة العواطف من جهة أخرى، أما بالنسبة الى محمد عاطف غيث فيرى أن تحقيق الاستقلال المادي للمرأة وانجلاء مفهوم تعادلها مع الرجل، لا سيما في مجالات مثل تربية الأطفال واتخاذ القرارات، إلى جانب تعليمها وانخراطها في مجال العمل والاعتراف بشكل متدرج بصلاحياتها القانونية المماثلة لحقوق الرجل، كل

ذلك جعل المرأة تتشبث بقوة الحقوق، هذا التطور أثار رد فعل من الرجل الذي تمسك بتعزيز هويته الذكورية، خاصة عند مواجهة القضايا الجوهرية، مما عزز استمرار هيمنته التي لا تزال راسخة وحاضرة في ثقافات العديد من المجتمعات (دريد، 2006، الصفحات 94 – 95).

– غياب المقاصد المشتركة بين الزوجين والتي تُوحّد رؤيتهما للحياة الأسرية، إلى جانب بروز أنماط من اللامبالاة والاستهتار المتبادل، حيث تُصبح المصالح الفردية أكثر أولوية من الأهداف العائلية (المصيلحي، 2019، صفحة 37).

التفكك الأسري قضية معقدة تتطلب فهمًا عميقًا وتعاونًا من جميع أفراد المجتمع، لضمان توفير بيئة صحية ومستقرة تدعم الأسر وتعزز من تماسكها مما يسهم في بناء مجتمع أكثر تلاحما واستقرارا.

– **العوامل العقلية والثقافية:** إن تفاوت مستوى التفكير بين الزوجين يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في تباين توقعاتهما تجاه بعضهما البعض، فعندما تكون هذه التوقعات غريبة أو بعيدة عن التوافق، فإن المشكلات التي تنشأ بينهما تصبح أكثر تعقيداً وخطورة، مما يؤدي إلى حدوث ما يُعرف بـ "صراع التوقعات"، إضافة إلى ذلك، فإن انخفاض المكانة التعليمية والثقافية والقيمية في جوف الأسرة يسهم بشكل كبير في إشعال الجدال المستمر، وهو ما يترك تأثيراً سلبياً على العلاقة بين أفراد الأسرة (مجاني و بن سخرية، 2019، صفحة 19).

يؤدي الاختلاف إلى صعوبات في التواصل وفهم وجهات النظر خاصة إذا كان أحد الزوجين يتمتع بمستوى تعليمي أعلى، فقد يشعر الآخر بالقلق أو النقص، مما قد يؤثر على الثقة بالنفس ويُحوّل الخلافات البسيطة إلى صراعات مستمرة تُرهق كيان الأسرة وتُهدد استقرارها.

– **العوامل الصحية والدينية والأخلاقية:** العوامل الصحية تتضمن الحالة العامة لصحة الزوجين، إذ أن الانتياب ببعض الأوبئة المتأصلة قد تؤثر بشكل كبير على تضاؤل العلاقة الزوجية، لا سيما إذا كانت هذه الامراض صعبة العلاج مما تؤدي إلى العجز عن الإنجاب، هذا الأمر ينعكس فورا على العلاقات الأسرية، حيث ترتفع معدلات الطلاق بين الأزواج الذين لم يتمكن زواجهم من تحقيق حلم الإنجاب، في مثل هذه الحالات، قد يلجأ الطرف القادر على الإنجاب إلى طلب الطلاق سعياً لتحقيق رغبة الأبوة

أو الأمومة إضافة إلى ذلك، فإن الاعتراء بأحد الأمراض الجسدية الخطيرة قد يجعل أحد الزوجين يقصر في إنجاز أدواره الأسرية، مما يؤثر سلباً على نفسية الطفل، ففي كثير من الأحيان، قد يشعر الطفل بعقدة نقص عندما يقارن أسرته بوضع أسر أصدقائه، ومن أخطر التهديدات التي تواجه مستقبل الأسرة أن يكن أحد الوالدين مصاب بداء نفسي أو عقلي لا يمكن الشفاء منه، حيث يؤدي ذلك إلى اضطراب العلاقات داخل الأسرة، مما قد يدفع الطفل للبحث عن نماذج بديلة خارج نطاق الأسرة، قد تكون هذه المعايير المنتقى يدفعه للتمرد على الامور مما يعرض الطفل لخطر الانحراف أما العوامل الدينية لديها مهام في تحديد مستوى الأخلاق داخل الأسرة، حيث إن قيام الزواج أحيانًا على معايير مادية بعيدًا عن الأسس الدينية والأخلاقية قد يفقده الغايات الشرعية التي وُضع من أجلها، هذا الأمر غالبًا ما يؤدي إلى هدم البناء الأسري بسرعة، خاصة مع ضعف المانع الديني والأخلاقي لدى أحد الطرفين في العلاقة الزوجية، في نهاية المطاف، يمكن أن ينتج عن ذلك وضع الأطفال في خطر الوقوع في سلوكيات منحرفة (زنانرة، تحليل سوسيولوجي لدور التفكك الاسري في انحراف الاطفال، 2017، الصفحات 348 – 349).

تلعب الديانة دوراً مهماً في تشكيل القيم والمبادئ الأخلاقية، فالتعاليم الدينية غالباً ما تشجع على نمط حياة صحي، مثل الاعتناء بالجسد، والابتعاد عن العادات الضارة، وتعزيز الصحة النفسية من خلال الصلاة والتأمل، وعليه فالقيم الأخلاقية التي تستند إلى التعاليم الدينية يمكن أن تحفز الأفراد على اتخاذ خيارات صحية.

– **العوامل الاقتصادية:** الفقر والبطالة يشكّلان عاملان رئيسيان في تفاقم الفوضى الأسرية، حيث يؤديان إلى عجز الأسرة عن تلبية متطلبات أفرادها الأساسية، هذا الحرمان يمكن أن يدفع الأب أو الأبناء إلى اللجوء لبعض الأنماط السلوكية السلبية أو المنحرفة، علاوة على ذلك، يمكن لانحطاط الدخل أن يولّد شعورًا مبكرًا بالمسؤولية لدى الحدث تجاه عائلته، ما يدفعه أحيانًا إلى محاولة قفل احتياجاته بسبل غير قانونية (طعبة، 2016، صفحة 91).

9- الوضع الاقتصادي للأسرة.

تعتبر البطالة من أبرز التحديات التي تعترض المجتمعات الحديثة، حيث تسمو معدلاتها مقابل تدني مستويات الاستقرار والراحة داخل المجتمع وذلك أن البطالة تمثل منبع بيئة تمتاز بالغزارة لظهور العديد من الانحرافات والجرائم التي تهدد السلم الاجتماعي سواء للأفراد أو المؤسسات، ويُقصد بها الأشخاص القادرون على العمل والراغبون فيه لكنهم لا يجدون الفرص المناسبة (بوجمعة، 2022، صفحة 101).

فالحياة في أسرة تعاني من الفقر وتكافح يوميًا لتأمين احتياجاتها الأساسية تدفع كل فرد فيها إلى الإسهام في تغطية النفقات، بغض النظر عن العمر أو الجنس وبالتالي، تلعب الأوضاع المالية دورًا محوريًا للحصول على الاستقرار في الأسرة حيث يُعد تأمين الأساسيات المادية جزءا ضروريًا لضمان توازن الحياة الأسرية، غير أن حالات كثيرة لا يوجد فيها الاستقرار الاقتصادي داخل العائلات ترتبط بغياب الدخل أو سوء إدارة الميزانية الأسرية، وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية المتردية (حرجة)، قد تلجأ بعض الأسر إلى تشغيل الأطفال باعتباره حل وإن كان مؤقتًا للتخفيف من ضغطها (أعبائها) المادية (سليمان فيسة و عبداللاوي، 2021، صفحة 1101) كما إن المستوى التعليمي والثقافي للوالدين لديهما علاقة وثيقة بتربية الفرد منذ سنواته المبكرة، حيث يتميز الأبوين الذين أكملا أطوار التعليم عن أولئك الذين لم يتجاوزا حدود الأمية، إذ يظهر الأهل المتعلمون حرصاً أكبر على تأسيس أبنائهم وفق أساليب علمية صحيحة ومنهجيات إدارية التي تساير القانون، بحيث يحرص هؤلاء على توفير أفضل سبل المعيشة لأبنائهم ويدعمونهم بوسائل تعليمية وثقافية متنوعة مع الاهتمام بغذائهم الصحي وتقديم المساندة النفسية اللازمة وجوانب الرعاية الأخرى التي تسهم إيجابياً في تشكيل حياة الأبناء وطريقة تكوينهم، متكيفين مع الظروف المحيطة بهم بشكل أفضل وبكل مرونة (الهشلمون، 2020، صفحة 435) وعلى النقيض، فإن الطفل الذي يتربى في بيئة يغلب عليها الجهل ويفتقر أهلها إلى الدراية (العلم او المعرفة) والهداية (التوجيه)، قد يواجه مخاطر السقوط في الجريمة أو الانحراف الأخلاقي، يعود ذلك إلى عدم قدرة الأقارب على التعامل مع احتياجاته وتلبية متطلباته بشكل صحيح (تشعبت، 2017، صفحة 189).

الأطفال الذين ينشأون في بيئات تعاني من ضعف اقتصادي وثقافي قد يواجهون صعوبات في تطوير مهاراتهم الاجتماعية والتعليمية، مما يؤثر على مستقبلهم.

10- عوامل نجاح الأسرة.

يرى ماهر عمرو بأن أساس الأسرة المتماسكة تتمثل: **المشاركة الروحية** تتجلى في المحافظة على منظومة القيم والأخلاق النبيلة الراسخة عبر الأجيال، والتي تُشكل الركيزة الأساسية لهوية المجتمع بالإضافة الى **المشاركة الوجدانية** والتي تشمل تضامنًا أسريًا وثيقًا، يتجلى في تبادل المشاعر والأحاسيس وذلك من خلال المشاركةً في الافراح (المسرّات) والأتراح على السواء الى جانب ذلك **المشاركة الفكرية** وتشمل التحاور والتشاور بهدف الحصول على أفكار وإجراء مناقشات واقعية بروحٍ تقبل الآراء المختلفة بعيداً عن التشدد والتجاوز، حفاظاً على مشاعر جميع أفراد الأسرة وكرامتهم وفي الأخير **المشاركة الاجتماعية** وذلك بتنفيذ كل فرد وظائفه الاسرية على أكمل وجه مع تحديد حقوقهم وواجباتهم بكل شفافية (حليلو و معمري، 2018، الصفحات 126 - 127).

خلاصة الفصل.

بناءً على ما تم تناوله من عوامل متعددة تُسهم في انحراف الأحداث، يمكن القول إن ظاهرة الانحراف لا تنبع من عامل واحد فقط، بل هي نتيجة تداخل معقد لجملة من الأسباب التي تتوزع بين ما هو اجتماعي واقتصادي فالتفكك الأسري، بما يتضمنه من غياب أحد الأبوين أو ضعف الوازع الديني والروابط العاطفية داخل الأسرة يشكل بيئة خصبة لغياب التوجيه والانضباط الداخلي، مما يدفع الأحداث نحو سلوكيات منحرفة ومضادة للقانون والقيم المجتمعية كما أن العوامل العقلية والثقافية، كضعف الوعي يضعف لدى الحدث القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ أما الجانب الصحي، وخاصة الاضطرابات النفسية ، فقد تلعب دورًا خطيرًا في تقويض الاستقرار الذاتي، مما يعزز السلوكيات المنحرفة ولا يمكن إغفال أثر الفقر والبطالة، باعتبارهما من أبرز الدوافع الاقتصادية التي تدفع الحدث للبحث عن بدائل غير مشروعة لتلبية حاجاته، وهو ما ينعكس في تفشي بعض أنماط الانحراف مثل السرقة أو الانخراط في شبكات الجريمة، وبالتالي، فإن التصدي لظاهرة انحراف الأحداث يتطلب معالجة شاملة ومتكاملة تستهدف جذور المشكلات داخل الأسرة والمجتمع، مع تعزيز

برامج الرعاية النفسية والدينية والتربوية، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة تضمن الكرامة والفرص المتكافئة لهؤلاء الشباب، وتمنحهم الأمل في مستقبل أفضل بعيدًا عن طرق الانحراف.

الفصل الثالث: التناول السوسيولوجي لانحراف الاحداث.

- ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري.
- خصائص السلوك الاجرامي.
- الفرق بين الجنوح والانحراف.
- أشكال الانحراف.
- عوامل انحراف الاحداث.
- النظريات المفسرة لانحراف الاحداث.
- الآثار المترتبة على الانحراف.
- دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الانحراف.
- الانحراف في التشريع الجزائري.
- المهام الأساسية لشرطة الاحداث.
- التدابير التي يتخذها قاضي الاحداث.
- مؤسسات إعادة التربية.
- التنفيذ داخل الوسط المغلق.
- التنفيذ في الوسط المفتوح.

الفصل الثالث: التناول السوسيولوجي لانحراف الاحداث.

- تمهيد.

يُعدّ انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تستدعي اهتمام الباحثين والمربين وصناع القرار، لما لها من آثار سلبية عميقة على الفرد والمجتمع على حد سواء، فمرحلة الحداثة – أي الطفولة المتأخرة والمراهقة – تُعتبر من أكثر المراحل الحساسة في تكوين شخصية الإنسان، حيث يكون الفرد في طور بناء هويته النفسية والاجتماعية، ويكون أكثر عرضة للتأثر بالمؤثرات الخارجية، سواء كانت أسرية أو بيئية أو ثقافية أو اقتصادية وفي حال غياب التوجيه السليم أو وجود اختلالات في المحيط الذي يعيش فيه الحدث، قد ينحرف سلوكه عن المسار الطبيعي ليتخذ أشكالًا مختلفة من الانحراف كالسلوك العدواني، السرقة، العنف المدرسي وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها لا تؤثر فقط على مستقبل الحدث، بل تنعكس أيضًا على المجتمع ككل من خلال تفشي مظاهر الجريمة، وتهديد الاستقرار الأمني والاجتماعي، وتعطيل مسار التنمية ومن هنا، فإن دراسة انحراف الأحداث لا تقتصر على الجانب القانوني أو العقابي فقط، بل تشمل تحليلًا عميقًا للأسباب والعوامل المؤدية إليه، مثل التفكك الأسري، ضعف الرقابة، الانقطاع عن الدراسة، الضغوط النفسية، الفقر، رفقاء السوء، وضعف الوازع الديني حيث تُعد هذه الدراسة مدخلًا لفهم الظاهرة ومعالجتها بطريقة وقائية وعلاجية، تُمكّن من إعادة إدماج الحدث في المجتمع بشكل سليم وبناء.

1- ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري.

سنحاول تبيان الانحراف قبل الاستقلال وبعده.

1-1- انحراف الاحداث قبل الاستقلال: إن الفروقات الموجودة في القوانين والقيم قبل استقلال الجزائر أدى الى عدم جلاء ظاهرة الانحراف بسبب ازدواجية الأنظمة، فالأفراد الذين يلتزمون بالقواعد الفرنسية كانوا يُعتبرون غير مرغوب فيهم من طرف معشرهم المرجعي المتمثل في المجتمع الجزائري في المقابل، من يتمرد عن المبادئ الفرنسية كان يُصنَّف ضالا عن القانون حسب ما يراه المهيمن

الفرنسي، وقد كانت السلطات تعتقل هؤلاء الأحداث في السجون الواسعة بالمدن الكبرى، حيث يُحتجزون مع البالغين دون أي تمييز في المعاملة أو الجزاء، وبقيت هذه الحالة في التعامل مع الأحداث المناهضين (المعارضين) لنطاق (في حدود) النظام الفرنسي طيلة فترة الاستعمار (زرارقة، 2005/2004، الصفحات 100 – 101).

تعزز الازدواجية من الصراع الداخلي بين الانتماء للقيم التقليدية والرغبة في التكيف مع القيم الغربية مما يؤدي الى ظهور سلوكيات تعبر عن التوتر.

1-2- انحراف الاحداث بعد الاستقلال.

– شهدت الجزائر بعد الاستقلال تحولات ملحوظة تمثلت في هجرة ريفية واسعة النطاق نتيجة لتطبيق سياسات متعددة منها التصنيع، توسيع التعليم، تنمية شبكة الطرق، تطوير آليات الاتصال، وسائل الإعلام وغير ذلك من المبادرات الهادفة إلى تحديث البلاد إلا أن هذه التطورات صاحبها تأثيرات اجتماعية، خصوصاً فيما يتعلق بنمط الحياة الأسرية بصفة خاصة والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة ومع تضاؤل المساحات السكنية، اضطر العديد من الأفراد إلى قضاء معظم أوقاتهم خارج المنازل، مما أدى إلى تزايد فرص الاحتكاك بأشخاص يعانون من ظروف مشابهة، وفي كثير من الحالات، أسفر ذلك عن انحراف سلوكي تبنّى فيه البعض الجريمة كوسيلة لتلبية احتياجاتهم، حيث أدى الابتعاد عن التقاليد إلى زعزعة الاستقرار الثقافي وضعف آليات الضبط الاجتماعي الأساسية، إضافة إلى ذلك، ساهم التعرض لمعايير اجتماعية أجنبية أو غائرة في خلق حالة من عدم التوازن ومع ازدياد تعقيد البناء الاجتماعي وتنوع الأنظمة التي تحكمه، فتفاقمت مظاهر التغاير والتوتر نتيجة القيود المتزايدة، هذا التعقيد دفع البعض إلى التمرد على القوانين والأنظمة القائمة، مما أدّى بدوره إلى ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة بشكل ملحوظ (دردیش و كويحل، 2022، الصفحات 09 – 10).

–استخدام مصطلح "الحداثة" كواجهة لإصلاحية زائفة، بهدف التأثير على القيم والثوابت الدينية وتشويه المقدسات بدلاً من الاعتراف بصورة مباشرة بالتأثير السلبي المحتمل (مثل "الغزو الثقافي")

واستبداله بمصطلح أكثر قبولاً ("حوار الثقافات") كلغة براقة لإخفاء النوايا المدمرة وذلك لتسهيل تمرير أفكار علمانية (عبد الرحمن و آل خرصان، 2017، صفحة 1658).

–تُعد عولمة الثقافة الغربية في الجزائر ظاهرة مؤثرة ترافقت مع شيوع الفساد الأخلاقي نتيجة قصور الرقابة الأسرية، هذا الضعف يرتبط بشكل أساسي بانهماك الوالدين بالعمل بعيدا عن المنزل، إلى جانب تحلي الأب أحياناً بالتجاهل تجاه رعاية الأولاد، كما أظهرت هذه الظاهرة تصاعداً في عدم احترام الأبناء للأعراف والتقاليد المجتمعية السائدة انعكس هذا النقص في الرقابة الأسرية بشكل سلبي على المستوى الدراسي للتلاميذ، مما أدى إلى زيادة معدلات الرسوب والتسرب المدرسي وفي أوقات الفراغ، يصبح هؤلاء الشباب أكثر عرضة للاختلاط بأصحاب السوء مما يعزز السلوكيات المنحرفة (عسوس، 2013، صفحة 211).

–أصبحت القيم الاجتماعية أقل تأثيرًا في توجيه السلوك، فتقدّم السعي وراء كسب المال إلى مقدمة الأولويات وبهذا، باتت الاعتبارات المادية البعيدة عن القيم هي المحرك الأساسي للوالدين، مما يدفعهم لتوجيه أبنائهم نحو جمع المال بأي وسيلة دون التفات إلى مصدره أو الكيفية التي يتم الحصول عليه بها وبالتالي فغياب القيم الاخلاقية تشجع الطفل على السلوك المادي الغير منضبط (بن بعطوش، 2019، صفحة 305).

– وضع الاسرة أبناءها في مراكز اعادة التربية بمبرر أنها أصبحت عاجزة على تربية أبنائها وتوجيههم بشكل صحيح حيث إن هذا التصرف يعوق قدرة المربي أو الشرطي أو قاضي الأحداث على تقديم الدعم اللازم للأحداث المعرضين للانحراف دون التعاون الفعال من الأسرة (عليلي، 2022، صفحة 1169) هذا الوضع ساهم في ارتفاع نسب الطلاق وغياب الجهات المؤهلة للتعامل بشكل فعال مع معاناة الأطفال الذين يفتقرون للرعاية الأسرية السليمة فيتحولون الى ضحايا نتيجة التفكك الأسري (بن صابر، 2019، صفحة 91).

يجب على المجتمعات ان تسعى للحفاظ على هويتها الثقافية مع الاستفادة من الفرص التي تقدمها الثقافة الغربية.

2- خصائص السلوك الاجرامي:

- يتطلب تحقق الجريمة وجود القصد الجنائي، بحيث لا يتحمل المجرم المسؤولية عن نتيجة تصرفه إلا إذا كان يمتلك حرية الإرادة (الوعي) كما يجب أن يكون الضرر محظوراً قانوناً ومحدداً في قانون العقوبات (ساسي هادف، 2022، الصفحات 226 - 227).

الى جانب ما سبق يمكننا اضافة العناصر التالية :

- يجب أن يتطابق الفعل مع النية الإجرامية، بحيث يكون ذهاب الشخص إلى مكان ما بقصد ارتكاب جريمة محددة ويُخلّ بإحدى المصالح الفردية أو الجماعية أو كلاهما معاً (قميدي، 2018، صفحة 556).

3- الفرق بين الجنوح والانحراف.

يُعرّف الجنوح بأنه سلوك منصوص عليه قانونيا يتضمن اعتداءً على أحكام القانون أما الانحراف فيشمل الجنوح بالإضافة إلى نماذج سلوكية أخرى، قد لا تكون مُجرّمة قانونيًا، لكنها تُؤثر سلبًا على الطفل تجعله مستعدا لارتكاب أفعال جنوحية مستقبلاً (عوين و غراب، 2017، صفحة 160).

4- أشكال الانحراف.

- **الإنحراف الفكري** تلك النظرة التي تتناقض مع القيم الأخلاقية، الروحية والحضارية للمجتمع، بحيث يعاكس الضمير الجماعي، والأهم من ذلك، هو ذاك الرأي الذي يختلف مع المنطق والعقلانية، مما يؤدي إزالة الدعامات (القواعد) الرئيسية التي تبقي المجتمع متماسكا (داود، 2016، صفحة 823).

قد يؤدي الانحراف هنا الى تهميش الأفراد التي تحمل افكارا جديدة وقد يتعرضون للرفض او الانتقاد بسبب آرائهم في المقابل يمكن أن يؤدي الى الإبتكار والتغيير الايجابي بمعنى آخر الافكار الجديدة قد تساهم في تعزيز التقدم الاجتماعي.

ترى كركوش بأن الانحراف نوعين: فردي وموقفي (ابراهيمي و بلوم، 2018، صفحة 135).

– **الانحراف الفردي** يُعزى هذا النوع من الانحراف إلى سمات شخصية جوهرية، مستقلة عن السياقات الاجتماعية أو المواقف المُحيطة فالشخصية بخصائصها الفريدة هي المحرك الأساسي للسلوك، وقد يُضاف إلى ذلك دور العوامل البيولوجية أو الوراثية، أو حتى تفاعلها مع البيئة الاجتماعية والثقافية.

في بعض الأحيان يمكن أن يؤدي الانحراف الفردي الى الإبتكار والتغيير فالأفراد الذين يخرجون عن المألوف يمكن أن يقدموا رؤى جديدة واساليب مبتكرة لحل المشكلات.

– **الانحراف الموقفي** يمكن تفسير هذا السلوك على أنه نتيجة ضغط بيئي خارجي يؤثر على الفرد، حيث يُعد الموقف ذاته العامل الأساسي المُحفز للسلوك المنحرف.

يمكن أن يؤكد الانحراف الموقفي على اهمية فهم كيفية تأثير الظروف على السلوك مما يتيح تحسين استراتيجيات التدخل والدعم.

توجد أنواع أخرى للإنحراف (المحترف والمنظم) (زنانرة، التغير الاجتماعي في الجزائر واثره على الانحراف – تقرير نظري–، 2023، صفحة 451).

– **الانحراف المحترف** يُرتكب هذا النوع من الانحراف لتحقيق مكاسب مادية أو إشباع رغبات نفسية، مع بقاء الفرد ضمن نطاق أسرته.

قد تكون مواجهة الانحراف المحترف صعبة خاصة في البيئات الاسرية التي تشجع على تحقيق النتائج على حساب الاخلاق يحتاج القادة (الأسر او المؤسسات) الى تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة.

– **الانحراف المنظم** يتّخذ هذا النمط من الانحراف طابعاً جماعياً، إذ يُمارس ضمن عمل جماعي لتحقيق غايات محددة بطرق غير قانونية بحيث يحس الفرد فيه بأنّ انتماءه إلى جماعة معينة هو السبيل الوحيد لإشباع متطلباته الاجتماعية.

– **الانحراف العرضي** يتسم هذا النوع من الانحراف بتوافق الفرد مع القيم الاجتماعية والأخلاقية المعتمدة، لكن قد تضعف طاقته على الصمود أمام ضغوط قوية مفاجئة خلال مرحلة من حياته، مما يدفعه إلى ارتكاب سلوكيات منحرفة أو أفعال إجرامية (بوزبرة و اشبودن، 2016، صفحة 358).

يمكن أن يكون الانحراف العرضي فرصة للتعلم عندما يدرك الأفراد ان تصرفاتهم قد انحرفت عن المعايير المقبولة يمكن أن يكون ذلك بمثابة دعوة للتفكير في كيفية التعامل مع الضغوط والتحديات بشكل أفضل في المستقبل.

– **الانحراف السلبي** ويكون بتأجيل أو تجاهل فعل في الوقت الملائم (حمودي و سيد، 2018، صفحة ص12).

الانحراف السلبي لا يؤثر فقط على الافراد الذين ينخرطون فيه بل يمتد تأثيره الى المجتمع ككل لذلك يجب ان نسعى لفهم الاسباب وراء تلك السلوكيات بدل الحكم مع توفير الدعم اللازم لمساعدتهم على اعادة بناء حياتهم بشكل ايجابي.

5- عوامل انحراف الاحداث.

– **عامل التكوين العضوي:** نعني بذلك جملة من السمات المرتبطة بالحدث عند قدومه الى الحياة من حيث مظهره الخارجي، فقد يكون التكوين البنيوي المخجل عاملًا مباشرًا يدفعه إلى الجنوح إذا أثر على جهازه العصبي وبالتالي انعكس على سلوكه، كما يمكن أن يكون عاملًا غير مباشر إذا أثر على حالته النفسية وأدى إلى شعوره بالدونية وعدم قدرته على التأقلم مع الوسط المحيط به، مما يجعله أكثر عرضة للانحراف في سلوكياته (لعروسي، 2014، الصفحات 254 – 255).

الأفراد الذين يعانون من ضغوط نفسية او اجتماعية قد يكون أكثر عرضة للانحراف بغض النظر عن بنيتهم الجسدية بمعنى البنية الجسدية ليس لها دور دون التأثير على نفسية الفرد.

الى جانب العامل العضوي يوجد العوامل الاقتصادية والإتجار بالأطفال وأعضائهم البشرية (عبد الرزاق ر.، 2022، الصفحات 695 – 696).

– **العوامل الاقتصادية** وذلك بهدف اجبار عائلة الحدث بغرض الحصول على الفدية أو ممارسة الابتزاز المالي من أهله مقابل إطلاق سراحه، وقد يكون في بعض الحالات الأطفال وسيلة للاستغلال في أعمال التسول، حيث تُوظَّف براءتهم لاستعطاف المارين في الطرق، مما يجعلهم أداة مؤثرة في نفوس الناس لجمع أكبر قدر ممكن من المال إلى جانب ذلك، يُعد الفقر أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع معدلات الجرائم التي يكون المحفز بالأساس هو المال، حيث يدفع العوز الشخص إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتأمين احتياجاته، ولا يمكن إغفال دور العادات السلبية مثل تعاطي المخدرات، التي غالباً ما تكون وسيلة للهروب من الضغوط النفسية والمادية، لكنها في الوقت ذاته تدفع أصحابها لارتكاب الجرائم بمبرر وطأة الفقر بهدف الحصول على الأموال اللازمة لتوفير مادة ادمانه.

التغيرات في الاقتصاد الكل كالتضخم في أسعار الفائدة الى جانب البطالة تؤثر بشكل مباشر على الأسر وذلك لارتفاع أسعار السلع الاساسية يمكن أن ضغطا اضافيا على الميزانية الاسرية.

– **الاتجار بالأطفال وبأعضائهم البشرية** ويرجع ذلك إلى قصور دور الأسرة في تأمين رقابة أطفالها، مما يجعلهم هدفاً سهلاً للاختطاف مثلا، والإتجار هنا يشير إلى عملية البيع والشراء بغرض تحقيق الربح، وذلك عبر ازالة الأعضاء البشرية واستغلالها بعد اختطاف الضحايا واغتيالهم، وقد تحولت هذه العمليات إلى وسيلة لكسب المال لبعض العصابات المتخصصة كنمط للاسترزاق، حيث أصبح الإتجار بالأعضاء البشرية جزءاً من الجريمة المنظمة.

– **ضعف الوازع الديني:** يعد الجهل وضعف الرشد الديني من أكثر العوامل شيوعا المرتبطة بالجريمة، وذلك لغياب القيم الأخلاقية داخل المجتمعات يساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات الجريمة، مما يجعل تنفيذ مثل هذه الجرائم أكثر سهولة للأفراد، وقد يكون اضمحلال الوعظ الديني من أخطر الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب الجرائم، لأنه يترك الإنسان دون رادع يعيده عن الإقدام على هذه الأفعال الاجرامية (زواوي أ.، آليات الحد من جريمة خطف الأشخاص على ضوء القانون رقم 20 – 15، 2022، صفحة 593).

من المهم تعزيز الوعي بأهمية الجانب الديني من خلال التوجيه وذلك لما لها من دور فعال في نشر القيم والتقليل من الانحراف.

– **العوامل الاجتماعية:** تواجه الأسرة أحيانًا تحديات كبيرة تشمل التفكك أو انفصال الوالدين، مما قد يؤدي إلى إهمال الطفل وعدم توفير الرعاية اللازمة له، هذه الظروف قد تدفع الطفل إلى تبني موقف دفاعي تجاه الحياة وتنمية شعور بالعداء نحو المجتمع ككل إلى جانب ذلك، فإن جهل الأبوين بأساليب التربية الصحيحة يؤثر على نشأة الطفل، حيث يمكن أن تتشكل شخصيته بشكل سلبي بسبب المعاملة القاسية أو الإفراط في التدليل (منايفي، 2022، صفحة 399) من جهة أخرى، تلعب البيئة المدرسية أيضًا دورًا مؤثرًا، إذ إن سوء المعاملة التي قد يتعرض لها التلميذ من طرف معلميه تؤثر على سلوكه، كما أن جماعة الأقران تسهم بشكل بارز في تشكيل تصرفات الفرد، حيث يمكن أن يؤدي الاحتكاك بأصدقاء منحرفين إلى دفعه نحو تبني السلوك الإجرامي، وهو ما يعد من بين العوامل الرئيسية لانتشار الجريمة (بغريش، 2018، الصفحات 154 – 155).

العوامل الاجتماعية كانفصال الوالدين وجهلهم بالتربية الصحيحة وتأثير المدرسة ورفقاء السوء تعتبر عوامل مترابطة تؤثر على نمو الاحداث وسلوكياتهم لذلك من الضروري تعزيز الوعي حول اهمية التربية السليمة وخلق بيئات داعمة في المنزل والمدرسة وذلك لضمان تنشئتهم بشكل صحي.

– **العوامل النفسية:** يعاني الجاني في كثير من الأحيان من اضطرابات نفسية وعقلية تؤدي إلى اختلال في تركيبته (بنيته) الشخصية (النفسية)، كما تعود محركات خطف الأطفال مثلا بدافع الانتقام، ويفسر ذلك بأن الجاني قد تعرض للخطف في السابق أو عانى من حرمان عاطفي أثَّر على حالته النفسية بشكل كبير كذلك، قد تنبع هذه الجريمة من تصفية حسابات شخصية مع عائلة الضحية أو بسبب الغيرة المرضية أحيانًا، يكون تأثير المخدرات عاملًا رئيسيًا في وقوع الجريمة، إذ يفقد المدمن القدرة على التحكم في تصرفاته، مما يدفعه إلى إطلاق العنان لشهواته ورغباته دون مانع من ضمير أو خوف من الجزاء (عبد الرزاق ر.، 2022، الصفحات 698 – 699).

الامراض النفسية هي عنصر مركزي يؤثر على جميع جوانب حياة الأفراد، فمن الضروري تعزيز الوعي بالصحة النفسية وتوفير الدعم المناسب للأفراد لمساعدتهم على التغلب على التحديات النفسية وتحقيق التوازن في حياتهم وذلك بعد فهم العوامل النفسية وكيفية التعامل معها يمكن أن يسهم في تحسين جودة الحياة بشكل عام.

6- النظريات المفسرة للانحراف.

6-1- نظرية الضبط الاجتماعي (بوزار، 2023/2022).

يُعد الضبط الاجتماعي من المفاهيم الشائعة في علم الاجتماع، ويُستخدم للدلالة على تلك العمليات التي تُنظم من خلالها سلوكيات الأفراد والجماعات داخل المجتمع، فكل مجتمع يتبنى مجموعة من القواعد والمعايير التي تهدف إلى ضبط السلوك العام، ولا يمكن تصوّر قيام أي مجتمع دون وجود آليات تُعزز الالتزام بهذه المعايير وتواجه الانحراف عنها، بهدف تحقيق النظام وضمان الاستقرار، التماسك والاستمرارية المجتمعية في إطار يحظى بقبول أفراده.

ويُعد عالِم الاجتماع هيرشي (Hirschi) من أبرز رواد هذا الاتجاه، إذ قدّم في عام 1969 نظرية بارزة استند فيها إلى دراسة ميدانية أجراها في ولاية كاليفورنيا، شكلت لاحقًا أساسًا لنظريته المعروفة في تفسير السلوك الإجرامي خلال ستينيات القرن الماضي، وترى نظرية Hirschi أن الأفراد يتمتعون بحرية ارتكاب الجريمة، إلا أن ما يكبح هذا السلوك هو قوة الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تربطهم بالآخرين كما تؤكد النظرية على أن الامتثال للمعايير الاجتماعية واحترامها يُعد شرط جوهري لتحقيق الضبط الاجتماعي وأن غياب هذه الروابط أو ضعفها يؤدي إلى تفكك اجتماعي ينعكس في مظاهر الجريمة والانحراف.

تتجلى أنماط الضبط الاجتماعي في ثلاثة أشكال رئيسية، لكل منها دور محوري في توجيه سلوك الأفراد والحفاظ على النظام داخل المجتمع:

– **الضبط المباشر:** وهو نمط خارجي وظاهر، يتمثل في القيود التي تُفرض على الفرد، كالقوانين الرسمية التي تُجرّم سلوكيات معينة وتحدد لها عقوبات متنوعة، بهدف ردع الانحراف وحماية النظام العام.

– **الضبط غير المباشر:** يرتكز هذا النمط على العلاقات العاطفية، لاسيما علاقة الفرد بأشخاص ذوي تأثير قوي في حياته مثل الوالدين أو أفراد مقربين حيث يُسهم هذا الارتباط الوجداني في تعزيز الامتثال للمعايير المجتمعية دون الحاجة لتدخل مباشر.

– **الضبط الذاتي:** يُمثل أعمق أشكال الضبط، إذ ينبع من داخل الفرد نفسه، عندما تصبح القيم والمعايير الاجتماعية جزءًا من كيانه الداخلي، فتتشكل لديه رقابة ذاتية تُوجه سلوكه وتدفعه للامتثال للقواعد دون حاجة لرقابة خارجية.

يرى العالِم Hirschi أن قوة العلاقة التي تربط الفرد بمجتمعه تُعد عاملًا حاسمًا في تقليل فرص الانحراف، وإن لم تكن كافية بذاتها لضمان الامتثال الكامل ويؤكد أن ضعف الضبط داخل أي من مؤسسات المجتمع كالأُسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، الأندية أو بيئة العمل يؤدي إلى تراجع الروابط التي تشد الأفراد إلى النظام الاجتماعي مما يخلق بيئة خصبة لزيادة احتمالية السلوك المنحرف.

يُشير Hirschi في نظريته إلى أن الرابطة الاجتماعية تتكوّن من أربعة عناصر أساسية، تُمثل مجتمعة آلية فعالة للتقليل من الانحراف:

– **الارتباط (Attachment):** يشير إلى قوة العلاقة العاطفية والاجتماعية بين الفرد والآخرين كالأبوين، الإخوة أو أفراد المجتمع، فكلما كانت هذه الروابط قوية قلّ احتمال مخالفة الفرد للمعايير الاجتماعية.

– **الاندماج (Involvement):** كلما زاد انخراط الفرد في الأنشطة الاجتماعية أو المؤسسية (كالمدرسة أو العمل)، زادت طاقته المستثمرة فيها وأصبح وقته مشغولًا بشكل يقلل من فرص الانحراف نظرًا لغياب الفراغ.

- **الالتزام(Commitment)** : يمثل استعداد الفرد للاستثمار في حياته المستقبلية مما يجعله أكثر حرصًا على تجنب السلوكيات التي قد تهدد مصالحه أو مكانته، حيث يكون مدفوعًا بالخوف من العواقب والخسائر المحتملة.

- **الاعتقاد(Belief)** : ويعني اقتناع الفرد بشرعية القيم والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع قيم صحيحة وخاصة وجوب احترام القوانين والعُرف، ما يعزز لديه الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الطاعة والانضباط.

6-2- نظرية التفكك الاجتماعي (بوزار، 2023/2022).

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للانحراف والجريمة على مفهوم التفكك الاجتماعي بوصفه حالة ناتجة عن التحولات والتغيرات العميقة التي تصيب البُنى الأساسية للمجتمع مما ينعكس الى خلل يصيب البناء الاجتماعي، مما يتجسد في غياب الانسجام بين مكوناته وما يترتب عليه من قصور في أداء المؤسسات الاجتماعية لدورها في الضبط والتوجيه.

ويُعرّف Michael Mann التفكك الاجتماعي بأنه: «جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام التقليدي بالمجتمع، وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي» موضحًا في الوقت ذاته أن هذه الحالة لا تقتصر على خلخلة القيم والبُنى التقليدية، بل تمتد لتُضعف آليات الضبط الاجتماعي مما يُسهّل انتشار السلوك المنحرف ويقوّض استقرار المجتمع.

يُعد العالِم الاجتماعي Thorsten Sellin من أبرز رواد نظرية التفكك الاجتماعي، وقد استمد أفكاره من ملاحظاته للمجتمع الأمريكي المعاصر له، إلى جانب دراسته لمجتمعات أخرى لم يعايشها مباشرة لكنه قارنها بالمجتمعات المتحضرة من خلال تحليلات كمية ومقاربات اجتماعية دقيقة، وقد أظهرت دراساته أن المجتمعات المتقدمة حضاريًا تشهد ارتفاعًا في مستويات الحرية مقابل انخفاضها في المجتمعات الريفية وهو ما ربطه بزيادة معدلات الجريمة في المجتمعات الحضرية كنتيجة مباشرة لحالة التفكك الاجتماعي.

يرى سيلين Sellin أن التفكك الاجتماعي ينشأ بفعل ضعف الروابط الاجتماعية التي تشكل النسيج الجامع لأفراد المجتمع، ففي الوقت الذي تحتفظ فيه المجتمعات الريفية بقيمها وتقاليدها ويغلب عليها طابع الترابط والتكافل والتعاون، تعاني المجتمعات الحضرية المتقدمة من ضعف في هذه الروابط وتغلب عليها الأنانية والفردانية في العلاقات ما يؤدي إلى تآكل الحس الجماعي وتراجع الضبط الاجتماعي.

ويُرجع سيلين Sellin ازدياد الظاهرة الإجرامية في المجتمعات الحديثة إلى هذا التفكك الناتج عن تصارع القيم وتضارب المصالح وغياب التناسق والانسجام بين أفراد المجتمع، ويؤكد أن فشل مؤسسات المجتمع (كالعائلة، المدرسة وجماعات الانتماء) في بناء علاقات قوية ومستقرة بين الأفراد يفسح المجال أمام بروز النزعة الفردانية وتغليب المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.

ويخلص سيلين Sellin إلى أن كلما زاد التقدم والتحضر داخل المجتمع كلما تزايدت عوامل الجريمة والانحراف نتيجة لانعدام أنماط التضامن والتكافل الاجتماعي مما يفسر تنامي معدلات الجريمة وتنوع أنماطها في المجتمعات الحديثة حيث يجد الفرد نفسه في بيئة تفتقر إلى الانسجام والدعم الاجتماعي، فينحرف سلوكه بحثًا عن بدائل أو تعبيرًا عن الاغتراب الاجتماعي.

من بين أبرز رواد نظرية التفكك الاجتماعي أيضًا نجد كلًا من: إدوين سذرلاند .E) (Sutherland، إرنست برجس(E. Burgess) وكليفورد شو(C. Shaw) ، وقد ساهم كل منهم في تطوير فهم أعمق للعلاقة بين التفكك الاجتماعي والسلوك الإجرامي، انطلاقًا من دراسات ميدانية وتحليلات معمقة للبيئة الحضرية.

يرى شوShaw أن المناطق الحضرية المتخلفة داخل المدن تمثل بؤرًا لنمو الجريمة، إذ تُعد هذه المناطق الأكثر عرضة للتفكك الاجتماعي بسبب غياب الضغط المجتمعي الموحد وافتقارها إلى آليات الرقابة الاجتماعية الفعالة ما يؤدي إلى ضعف الالتزام الجماعي وتنامي السلوك المنحرف، أما برجس Burgess فقد ركّز على البُعد الديموغرافي للتفكك، حيث يرى أن التغيرات السكانية والظروف السكنية السيئة تُسهم بشكل مباشر في تفكك الروابط الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات

الجريمة، في حين يرى سذرلاند Sutherland أن المجتمع يتكوّن من جماعات أولية أو فرعية تتباين فيما بينها من حيث القيم والمعايير مما يؤدي إلى تصادم ثقافي داخلي يعكس حالة من التفكك الاجتماعي، ووفقًا له فإن هذا التباين يجعل من الطبيعي أن تظهر سلوكيات منحرفة، إذ ينشأ الفرد في جماعة تتبنى معايير قد تتناقض مع القيم السائدة في المجتمع الأكبر.

6-3- نظرية اللامعيارية (بن عودة، 2016 / 2017).

طوّر العالم Robert Merton أفكار Émile Durkheim حول الانتحار، مستعينًا بها لتفسير السلوك الجانح، حيث رأى أن الانحراف لا يعود في الغالب إلى نزعات فردية أو دوافع شخصية متمردة على قواعد الضبط الاجتماعي، بل هو نتاج اجتماعي بامتياز، يتشكّل بفعل تفاعل بنيتين أساسيتين في المجتمع: النظام الاجتماعي والثقافة السائدة واللتين تساهمان بشكل غير مباشر في نشأة وتغذية هذا السلوك المنحرف.

وفي شرحه لهذه الفكرة، يميّز (R. Merton) بين عنصرين مركزيين في ثقافة أي مجتمع:

- **الأهداف الثقافية:** وهي الغايات التي ترسّمها الثقافة كطموحات مشروعة يسعى جميع أفراد المجتمع إلى تحقيقها.

- **الوسائل المشروعة:** وهي الطرق والأساليب التي يُقرّها النظام الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف.

تظهر المشكلات الاجتماعية، وعلى رأسها الانحراف عن السلوك السوي عندما يحدث خلل في التوازن بين ما يطرحه المجتمع من أهداف وبين الوسائل المتاحة لتحقيقها، فحين يعجز الأفراد عن بلوغ الغايات المرسومة بوسائل مشروعة يسود نوع من الاضطراب الاجتماعي يتجلى في فقدان التنظيم، غياب الاستقرار وظهور سلوكيات منحرفة تمثل ردود فعل على هذا التوتر البنيوي.

ولفهم كيفية تكيّف الأفراد مع هذا الخلل بين الأهداف والوسائل، صاغ روبرت ميرتون (R. Merton) خمسة أنماط من الاستجابات، يمكن من خلالها تفسير سلوك الفرد داخل النسق الثقافي والاجتماعي:

– **التوافق (Conformity):** وهو النمط السلوكي الأكثر شيوعًا في المجتمعات، حيث يقبل الفرد أهداف المجتمع كما حددها البناء الثقافي، ويستخدم الوسائل المشروعة لتحقيقها ويعد هذا النمط أساس الحفاظ على النظام والانسجام الاجتماعي.

– **الابتكار(Innovation)** : يظهر هذا النمط عندما يقبل الفرد الأهداف الثقافية التي يروّج لها المجتمع، لكنه يرفض الوسائل المشروعة لبلوغها، فيلجأ إلى طرق غير قانونية أو غير أخلاقية لتحقيق النجاح أو الثراء ما يعكس شكلًا من أشكال الانحراف الاجتماعي.

– **الطقسية (Ritualism):** في هذا النمط يوافق الفرد على الوسائل المشروعة، لكنه يتخلى عن الطموح لتحقيق الأهداف الكبرى، وغالبًا ما يظهر هذا السلوك لدى من يتمسكون بالقواعد والإجراءات الشكلية دون إيمان حقيقي بالغايات.

– **الانسحابية (Retreatism):** يتجسد هذا النمط في رفض الأهداف والوسائل معًا، أي الانسحاب الكامل من النسق الاجتماعي، ويشمل ذلك الفئات المهمشة أو من يعانون من اليأس والإقصاء كمدمني المخدرات وهو نمط يعكس أعلى درجات الانفصال عن المجتمع.

– **التمرد (Rebellion):** وهو نمط يتميز برفض الأهداف والوسائل القائمة مع السعي إلى استبدالها بأهداف ووسائل جديدة تُعبّر عن نظام قيمي بديل تختلف عن تلك المعترف بها داخل المجتمع القائم.

6-4- نظرية المخالطة الفارقة (بن عودة، 2016 / 2017).

سلّم العالم سذرلاند Sutherland بمبادئ نظرية التفكك الاجتماعي، واعتبره في بداية صياغته لنظريته – التي عرضها سنة 1939 في كتابه "مبادئ علم الإجرام" – السبب الجوهري في تفسير السلوك الإجرامي، غير أنه أضاف بعدًا أكثر عمقًا حين ضم تفسيرًا جديدًا لهذا السلوك مستندًا إلى البنية الاجتماعية وعلاقتها بعمليات التعلم.

يرى سذرلاند Sutherland أن الجريمة لا تولد فقط من دوافع نفسية أو فردية، وإنما تسبقها ظروف اجتماعية تؤثر في البنية النفسية للفرد، وذلك نتيجة لحالة عدم التنظيم الاجتماعي التي تصيب

البنية الاجتماعية وتخلّ بوظائف أنساقها الأساسية وعلى رأسها نظام الضبط الاجتماعي، هذا الخلل يشمل المؤسسات الاجتماعية ذات الدور التربوي والتوجيهي مثل الأسرة، المدرسة، النادي وغير ذلك من البُنى المعنية بتنشئة الأفراد وضبط سلوكهم.

في هذا السياق، يرى سذرلاند Sutherland أن السلوك الإجرامي لا يُكتسب عبر التقليد النفسي كما ذهب إليه تارد، بل من خلال عملية تعلم اجتماعي تتم داخل جماعات تنقل هذا السلوك وتُشرعنه، ففي البيئات التي تضعف فيها القيم الرادعة أو تغيب فيها المعايير الواضحة يصبح من السهل انتقال السلوك الإجرامي من أشخاص مجرمين إلى آخرين لم تكن لديهم ميول إجرامية سابقة.

وتتجسد عملية التعلم هذه في مستويين:

- **تعلم الجانب التقني والمادي للجريمة:** مثل طرق التخطيط، استخدام الوسائل وتنفيذ الأفعال الإجرامية.

- **تعلم الاتجاهات والقيم الدافعة للسلوك الإجرامي:** أي تبنّي معتقدات وأفكار تبرر الجريمة وتدفع الفرد نحو ممارستها لكن في مقابل هذه الاتجاهات المنحرفة يُمكن أن يتعلم الفرد أيضًا اتجاهات إيجابية تُسهم في بناء الضمير الأخلاقي وتشكل رادعًا داخليًا يمنعه من ارتكاب الجريمة بحسب طبيعة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ويؤكد سذرلاند Sutherland أن قوة هذا التأثير مرتبطة بمدى التفاعل والارتباط الاجتماعي للفرد بالجماعة التي ينتمي إليها، وأن المجتمعات التي تمر بمرحلة تغير اجتماعي سريع أو جذري تصبح أكثر عرضة لحالة من التفكك وعدم التنظيم الاجتماعي، مما يُهيّئ بيئة خصبة لانتقال السلوك المنحرف وانتشاره.

6-5- نظرية البيولوجية الجنائية (بن عاشور، 2018 / 2019).

يرى الفقيه الجنائي Enrico Ferri أن الجريمة لا تنجم عن عامل واحد، بل هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الشخصية، الطبيعية والاجتماعية تتداخل فيما بينها لتُنتج السلوك الإجرامي.

– **العوامل الشخصية:** تشمل السمات الفردية التي تميز المجرم مثل: التركيب البيولوجي والفيزيولوجي، الخصائص النفسية، الحالة المدنية (كالحالة الاجتماعية والعائلية)، الطبقة الاجتماعية، مستوى الثقافة، الجنس والعمر.

– **العوامل الطبيعية:** وتتجلى في البيئة الجغرافية، بجميع عناصرها بما في ذلك: المناخ، التضاريس، تعاقب الفصول ونوعية التربة.

– **العوامل الاجتماعية:** تبرز من خلال: بنية الأسرة، كثافة السكان، النظام الاقتصادي، الإداري، السياسي والتشريعي.

ويعتقد فيري أنه في بيئة محددة تتوافر فيها هذه العوامل بشكل سلبي ومكثف يحدث ما يُعرف بـ "التشبع الإجرامي"، وهو مفهوم يشير إلى بلوغ المجتمع درجة من التوتر والاختلال تجعله مهيأً لإنتاج عدد غير متغير من الجرائم، مما يُضفي نوعًا من الحتمية على الظاهرة الإجرامية في تلك الظروف.

– **تصنيفات فيري للمجرمين:** انطلاقًا من قناعته بتعدد أسباب الجريمة، صنّف فيري المجرمين إلى فئات مختلفة بحسب خصائصهم النفسية والاجتماعية:

– **المجرم المجنون:** يعاني من اضطرابات عقلية تفقده الإدراك والتمييز، فيرتكب الجريمة دون وعي.

– **المجرم بالميلاد:** يشبه إلى حد كبير مجرم "لومبروزو"، مع تركيزه على الجوانب النفسية أكثر من الجسدية، إذ يولد الفرد مهيأً للجريمة.

– **المجرم المعتاد:** يرتكب الجرائم بشكل متكرر حتى تصبح جزءًا من سلوكه اليومي ويتعذر عليه التخلي عنها، ويُعدّ اللصوص والنصابون من أبرز ممثليه.

– **المجرم بالعاطفة:** يتصف بالمزاج العصبي والانفعال الشديد والغيرة، وغالبًا ما يشعر بالندم بعد ارتكاب الجريمة وقد يصل إلى حد الانتحار.

– **المجرم بالصدفة:** لا يملك ميولًا إجرامية مسبقة، لكنه يرتكب الجريمة نتيجة ظروف طارئة خارجة عن إرادته تتعلق بالظروف الاقتصادية، كالفقر أو البطالة.

6-6- نظرية التحليل النفسي (حاج الله، 2021/2020)

يفسّر علماء النفس الجريمة من خلال العوامل والمتغيرات النفسية الداخلية مثل الغرائز، الدوافع الشعورية، الصراعات النفسية العميقة والعُقَد والانفعالات بالإضافة إلى التحولات النفسية التي تتجلى في ميولٍ مثل حب المغامرة، النزعة إلى التخريب، سهولة التظاهر واحتقار الآخرين، ويُعدّ السلوك الإجرامي لدى البعض انعكاسًا لأشكال الشذوذ العقلي والنفسي، وهو ما تناوله العالم النمساوي Sigmund Freud (1856–1939) في نظريته التحليلية النفسية لتفسير العنف والجنوح والسلوك العدواني.

اتفق Freud مع المدرسة التكوينية في ربط السلوك الإجرامي بالعوامل الفردية، إلا أنه اختلف معها في طبيعة هذه العوامل، إذ رأى أنها نفسية وليست عضوية، ووفقًا لنظريته يولد الإنسان وهو يحمل غريزتين أساسيتين تحكمان سلوكه:

-**غريزة الحياة(EROS)** : وتشمل الحب، الجنس، والرغبة في البقاء وتميل نحو البناء والتواصل.

-**غريزة الموت(Thanatos)** : وتشمل الميل إلى التدمير، العنف والإيذاء، وقد تتجه نحو الآخرين أو الذات كما هو الحال في الانتحار الذي يُعدّ أقصى درجات العدوان الموجه للذات.

يرى Freud أن هذه الغرائز تعيش في حالة صراع دائم داخل الفرد، ويعتمد السلوك الظاهر على مدى نجاح أو فشل الفرد في كبح (التحكم) الغرائز التدميرية وتوجيهها بطرق سوية، ويعتقد أن بعض مظاهر العنف والانحراف تُعزى إلى اضطرابات في الشخصية، خاصة تلك التي تنتج عن الكبت الجنسي أو عدم تفريغ الطاقات النفسية المكبوتة منذ الطفولة، مما يؤدي إلى انحراف السلوك في مراحل لاحقة من النمو.

نظرية Freud تُعد من النظريات البنائية في تفسير السلوك الإنساني، حيث يرى أن شخصية الفرد تتكون من ثلاث مكونات أساسية مترابطة تتفاعل فيما بينها وتحدد طبيعة سلوكه، سواء كان سوياً أو منحرفاً، وهذه المكونات هي:

-**الهو(Id)** : يمثل الجانب الغريزي الفطري في الإنسان، وهو مخزن للغرائز والدوافع الأولية "يقوم على أساس اللذة" التي تسعى لإشباع حاجات الفرد بأي وسيلة كانت دون مراعاة للواقع أو القيم (المعايير الأخلاقية)، وهو بذلك يُعدّ الجزء البدائي في النفس الإنسانية ويشترك فيه الإنسان مع الحيوان.

-**الأنا(Ego)** : يمثل الجانب الواعي والعقلاني من الشخصية، وهو الوسيط بين مطالب الهوّ من جهة، ومتطلبات الواقع الخارجي والأنا الأعلى من جهة أخرى، يعمل الأنا على مبدأ الواقع، ويهدف إلى تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي من خلال إشباع الغرائز بطرق مقبولة اجتماعياً، مما يجعله المسؤول عن ضبط السلوك وضمان توافقه مع الواقع.

-**الأنا الأعلى(Super Ego)** : يُعدّ الضمير الأخلاقي للفرد، وهو نتاج التنشئة الاجتماعية والتربية، حيث يمثل القيم والمبادئ والتقاليد التي اكتسبها الفرد من الأسرة والمجتمع، يقوم الأنا الأعلى بوظيفتين أساسيتين: أولاً، كبح جماح الهوّ ومنعه من الانفلات والتعدي على القيم الاجتماعية؛ وثانياً، مراقبة الأنا ومحاسبته عند التقصير في القيام بدوره التوفيقي، وهو بذلك يمثل السلطة الداخلية الرادعة التي توجه السلوك نحو الالتزام الأخلاقي.

يرى Freud أن السلوك الإنساني يتحدد وفقاً لنمط العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة، فعندما تهيمن الغرائز الفطرية دون رقابة، ينحرف السلوك وتكون الشخصية غير ناضجة أما إذا سيطر الأنا الأعلى وتمكن الأنا من تحقيق التوازن، فإن السلوك يكون متزنًا ويعكس شخصية ناضجة، غير أن الإفراط في كبح الهوّ قد يؤدي إلى الكبت النفسي، مما يولد صراعات داخلية وعقداً نفسية كالشعور بالذنب أو النقص أو الظلم، وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار النفسي للفرد .

7- الآثار المترتبة على الانحراف.

7-1- على مستوى الفرد.

- **الآثار الجسدية، العاطفية والاجتماعية:** إذا تصدى الطفل للاعتداء البدني بشكل مستمر بانتظام، فقد تترتب على ذلك عواقب وخيمة تصل إلى حدوث عاهات دائمة يصعب الشفاء منها، حيث يمكن أن يتعرض الدماغ لأضرار تؤدي إلى فقدان الحواس مثل السمع أو البصر إضافة إلى ذلك، قد يحدث

اعاقة ذهنية، تأخر في النمو، فقدان الحركة، أو حتى فقدان الوعي بشكل دائم بحيث يصبح عاجز على التفاعل مع ما يجري حوله، وفي كثير من الحالات قد تنتهي بوفاة الطفل، الى جانب ذلك نجد بأن تكون الحالة النفسية (العاطفية) للطفل الذي يتعرض للاعتداء غالبًا مُهيأة للاضطرابات العاطفية، حيث يعاني من انخفاض في مستوى الثقة بالنفس والشعور بالإحباط وغالبًا ما يظهر هؤلاء الأطفال سلوكيات عدوانية تجاه أفراد الأسرة أو الأطفال الآخرين إلى جانب ذلك، تشمل المشاكل النفسية الأخرى التي قد يواجهونها مشاعر الرعب، الغضب والاهانة، بالإضافة إلى صعوبة في التعبير عن مشاعرهم وإيصالها، أما على المدى الطويل، فقد تكون التأثيرات العاطفية مهدمة لشخصية الضحية، إذ يصبح الطفل حين يكبر أكثر عرضة لضعف الثقة بالنفس والميول إلى الاكتئاب، وربما الانزلاق إلى تعاطي المخدرات أو الكحول كما يزداد احتمال أن يمارس هو نفسه العنف الجسدي ضد أطفاله مستقبلاً بالإضافة الى الآثار الاجتماعية وتتضمن فشل قدرة الطفل على تكوين صداقات مع أصدقائه، وتدهور مهاراته الاجتماعية، اللغوية والمعرفية مما يؤدي إلى تراجع ثقته بالآخرين، كما أنه يميل إلى حل نزاعاته مع الآخرين بالعنف والعدوانية وعندما يكبر هذا الصغير، تترك التجارب المؤلمة للاعتداء التي واجهها في طفولته تأثيراً واضحاً على علاقاته مع عائلته بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، فقد بيّنت الدراسات أن الأطفال الذين تعرضوا للإيذاء في صغرهم يكونون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض العقلية، التشرد، الجريمة والبطالة، من هنا يصبح من الضروري أن يساهم المجتمع في تمويل وإنشاء برامج متخصصة للرعاية الصحية والتأهيل لدعم هؤلاء الأطفال ودمجهم في المجتمع. (الجلبي، 2015، الصفحات 236 – 237).

– **الآثار النفسية:** وتشمل ما يلي: (فراح، 2023، الصفحات 64 – 65).

– افتقاده لمهارته وكرامته، وعدم شعوره بإنسانيته، قد يدفع الطفل للتفكير في الانتحار.

– إذا تعرض الطفل للاختطاف المقترن بالاعتداء الجنسي، فإن ذلك قد يؤدي إلى انحرافه في المستقبل نحو سلوكيات غير سوية، مما يتسبب في فقدانه القدرة على تكوين علاقات زوجية مستقبلاً، بالإضافة الى وصمة العار التي سترافقه بحيث أن هذه التجربة المؤلمة تؤثر بشكل سلبي على مستوى الطفل التعليمي نتيجة حدث غير متوقع (الصدمة النفسية) الذي مر به.

– تظهر آثار صحية أخرى مثل سهولة البكاء، الشعور الدائم بالقلق والخجل، وتأنيب الضمير والشعور بالذنب، كما قد يعاني الطفل من فقدان ضبط النفس، صعوبة التذكر والتركيز، اضطرابات نوم تتجلى في الأرق أو الكوابيس المزعجة، صداع مزمن، شعور بالتعب المتواصل والإرهاق، خلل في تناول الطعام والهضم التي قد تؤدي إلى خسارة الوزن وقد يميل أيضاً إلى الانسحاب الاجتماعي والعزلة.

– يواجه الطفل، بعد انتقاله من منزل الأسرة المشتتة إلى منزل أحد والديه، صعوبات كبيرة في التأقلم مع الحياة الجديدة، خاصة مع زوجة الأب أو زوج الأم كما يتحمل مثل والديه، ثقل التدبر المستمر في معضلة الانفصال، كما يعاني من اضطراب نفسي متمثل في القلق الشديد بسبب عدم فهمه لعوامل النزاع بين والديه، أو لِمَ يحاول كلٌّ منهما استخدامه كأداة في هذا الصراع؟. (عرامة و دليل، 2021، صفحة 15) .

– تؤثّر تجارب الطفولة وبخاصة العلاقات الأسرية المعنفة، سلباً على تصوّرات الأبناء، وخصوصاً البنات حول الحياة الزوجية، فكثيرات منهنّ يكنّ قناعة باطنية بأن الزواج يعني المعاناة، ممّا يدفعهنّ إلى رفض أيّ خاطب يُقدم للزواج بهن لأنّه يُذكّرهنّ بصورٍ سلبية لأبائهنّ، مُفضّلات بذلك حياة الاستقلال والعمل على إيجاد وظيفة على الزواج (بهنسي، 2016، الصفحات 192 – 193)

السلوكيات المنحرفة تؤدي إلى مشكلات صحية، ففي كثير من الحال أن الأفراد يصبحون أقل اهتمامًا بصحتهم العامة، مما يؤدي إلى نمط حياة غير صحي وهذا الانحراف غالبًا ما يصاحبه مشاعر متعددة وذلك راجع الى تعدد المواقف السلبية التي يتعرض لها الأفراد الذين يعيشون في حالة من الانحراف قد يشعرون بأنهم مرفوضون من المجتمع، وهذا يؤثر على صحتهم النفسية فتنعكس كذلك على صحتهم الجسدية بشكل كبير نتيجة للوصمة الاجتماعية التي يواجهونها، حيث يشعرون بأنهم غير مقبولين أو غير محبوبين.

7-2-على مستوى الأسرة.

– يزيد العنف الأسري المتكرر، خاصةً في الأسر التي تسودها المشاعر السلبية بين الزوجين من احتمالات الطلاق، ما يُصعّب على الوالدين تربية أبنائهم تربية سليمة نفسياً واجتماعياً، ينتج عن ذلك

جفاف المشاعر الأسرية، مما يدفع الأبناء للبحث عن بدائل خارج إطار الأسرة مما قد يُؤدّي إلى انحرافهم وانخراطهم في السلوكيات العدوانية، بل وحتى الجريمة كما قد يؤدي ذلك إلى إهمالهم لواجباتهم الحياتية (قاسم، 2017، صفحة 222) .

– **الطلاق والانفصال:** يُشكّل الطلاق ظاهرة اجتماعية مُعقّدة، تُؤثّر سلباً على بنية الأسرة وسلامة أدوارها الاجتماعية فهو فَكٌّ لرابطة الزوجية بحيث يُنهى الزواج وفق إجراءات رسمية مُعتمدة دينياً وقانونياً أما الانفصال، فيُشير إلى تباعد الزوجين عن الحياة الزوجية المشتركة وذلك من خلال اتفاق مُسبق دون الوصول إلى حدّ الطلاق الرسمي (المصيلحي، 2019، صفحة 38).

– **الهجر والوفاة** يُعرّف الهجر بانتهاء العلاقة الزوجية نتيجة لتخلي أحد الزوجين الحياة الزوجية دون اتفاق مسبق بينهما، أما الوفاة فتُنهي العلاقة الزوجية بشكل نهائي إما بموت أحد الزوجين أو كلاهما، أو حتى نتيجة للانتحار سواء واحد منهما أو مع بعض (مطمر و جبايلي، 2018، الصفحات 509 – 510).

الانحراف يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في التواصل داخل الأسرة، قد يشعر الأفراد بالخجل أو الخوف من مناقشة المشكلات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التعامل بشكل فعال مع القضايا المطروحة هذا يمكن أن يزيد من سوء الفهم ويؤدي إلى تفاقم المشكلات.

7-3-على مستوى المجتمع.

– لا تقتصر تداعيات الخلافات الزوجية على الزوجين أنفسهما، فهي تمتدّ لتشمل الأسرة بأكملها، بل وتتجاوز نطاق المنزل لتطال الى العلاقات الاجتماعية (صالحي، 2017، صفحة 22).

–يُشكّل التفكك الأسريّ تهديداً خطيراً للأمن الاجتماعيّ، فهما جانبان لشيء واحد، فحيثما يختل النسيج الأسريّ، يتأثر معه النسيج الاجتماعيّ وبالمثل، فإنّ استقرار الأسرة هو أساس استقرار المجتمع والأخطر من ذلك، هو انتقال هذه الظاهرة وراثياً عبر الأجيال، مُشكّلةً ثقافةً من الصراع تُورّث من آباء إلى أبناء، وتُفاقم هذه المشكلة التغيرات الاجتماعية السريعة التي تُخلق هوةً بين الأجيال، مما يُساهم في تفكك الأسرة والمجتمع على حد سواء (زواري أحمد، 2022، صفحة 128، 130، 132).

كما توجد آثار أخرى يمكننا حصرها فيما يلي :

في بعض الأحيان يُمهّد العنف داخل الاسرة الطريقَ نحو الانحراف، خاصةً لدى الأطفال الذين يعانون من تفكك أسري، وانعدام المسؤولية والرقابة، إضافة إلى افتقادهم للأمان الاجتماعي وضعف قدرتهم على التصدي للمشكلات، كذلك عرقلة عملية التنمية والتطوير بحيث يُثقل العنف الأسري كاهل المجتمع، وذلك بتهديدات لأمن المجتمع بسبب انحراف بعض أفراد الأسر التي تعاني من العنف وتورّطهم في أعمال إجرامية إذ تُستنزف موارد ضخمة في معالجته والوقاية منه موارد كان بوسعها أن تُسهم في ازدهار المجتمع لو وُجّهت نحو مشاريع تنموية أخرى وتكميلا لذلك فانشغال المجتمع برعاية الأسر المتفككة بحيث تُشكّل الأسر التي تعاني من العنف عبئاً ثقيلاً على المجتمع، سواءً من الناحية المادية بتوفير الاحتياجات الأساسية أو المعنوية، كالتعليم والرعاية، ما يُضاعف أعباء المجتمع ويُرهق موارده (بهنسي، 2016، الصفحات 195 – 196)

الآثار المترتبة على الانحراف تمتد لتشمل الفرد والأسرة والمجتمع ككل، هذه الظاهرة تتطلب استجابة شاملة من المجتمع، تشمل تعزيز التوعية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية، فمن خلال العمل الجماعي، يمكن تقليل آثار الانحراف وتعزيز رفاهية الأفراد والأسر والمجتمعات وعليه فهمنا العميق لهذه الآثار يمكن أن يساعد في بناء مجتمع أكثر صحة وأمانًا، حيث يتمكن الجميع من تحقيق إمكانياتهم الكاملة.

8-دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الانحراف.

8-1- الأسرة: دور الأسرة في الوقاية من الجريمة يتمثل في محورين رئيسيين: الأول يكمن في توعية عائلة الحدث من خلال المدرسة والمسجد وذلك لضمان حماية الأطفال من عرضة وقوعهم ضحايا للفعل الإجرامي، بينما يركز المحور الثاني على تنشئة الأطفال بطريقة تساهم في إبعادهم عن ارتكاب الجرائم (خموين، 2019، صفحة 183).

8-2- المدرسة: لا تقل وظيفة المدرسة أهمية عن دور الأسرة، حيث لم تعد مسؤولية المؤسسات التعليمية محدودا على تدريس العلوم النظرية المتنوعة فحسب، بل تعداه ليشمل غرس القيم والمبادئ

الأخلاقية والمثل العليا لدى الأطفال لذلك، فإن دور المدرسة يأتي متمما لمهمة الأسرة، ومع تزايد معدلات الجرائم التي يكون الطفل فيها إما مجرما أو ضحية، أصبحت المدارس أكثر إدراكاً لمسؤولياتها نحو الأطفال بحيث صار أمر حتمي حماية الأطفال من الإهمال وسوء المعاملة، إلى جانب الحراسة المتواصلة للكشف عن حالات الانحراف لدى التلاميذ كعنصر من دورها الأساسي كما تعمل المدارس على تسريع تقديم الدعم للأطفال الذين تظهر لديهم سلوكيات قد تتطور إلى تصرفات إجرامية (مباركية و غريبي، 2020، الصفحات 153 – 154).

8-3- الاعلام الرقمي: تلعب الوسائط الحديثة دورًا محوريًا في إرشاد الرأي العام وتحذيره إلى خطورة هذه السلوكيات الغير إنسانية، وذلك عبر ما تقدمه من حقائق ومعلومات وآراء تسهم في نشر الوعي، وباعتبارها وسيلة لنقل ثقافات متنوعة، تسعى من خلال شبكة الانترنت الى مناقشة العوامل التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة، كما تضطلع بدور مهم في الإعلان عن الحالات الموجودة في الجريمة والمستجدات (الأحداث الجديدة) المرتبطة بها بهدف تيسير عمليات البحث ومع ذلك، هناك من يرى أن الإعلام قد تعيق عملية التنشئة الاجتماعية وتؤدي إلى التشويش عليها، خاصة عند تناول تفاصيل ارتكاب الجرائم في سياق تغطياتها الإخبارية، مما قد يتيح للبعض التعرف على أساليب تنفيذ تلك الجرائم (زواوي ن.، 2022، صفحة 67).

9- الانحراف في التشريع الجزائري.

9-1- المهام الأساسية لشرطة الأحداث.

العمل على إجراء تحقيقات بدائية حول الأوضاع الاجتماعية للطفل وجمع الحقائق الأساسية المتعلقة بظروفهم، ثم تسليمها إلى قاضي الأحداث أو الجهات والمؤسسات المختصة، بهدف استخدامها في تقييم حالتهم واتخاذ التدابير المناسبة لإصلاحهم وتحسين أوضاعهم، الى جانب ذلك تُخوّل القوانين في بعض البلدان الشرطة صلاحية التعامل مع الأحداث الذين يرتكبون جُرماً أو مخالفة، إما عبر إحالتهم إلى القضاء أو من خلال اتخاذ إجراء تأديبي بالاشتراك مع منظمات أو الهيئات الخاصة، أو تسليمهم إلى ذويهم مع توجيههم نحو تصحيح سلوكهم بالإضافة الى ضرورة توفير الرعاية

الكاملة للأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة داخل أسرهم، من خلال السعي لاكتشاف حالاتهم، وتقديم الدعم اللازم لهم، وتوجيههم نحو مسار أفضل وأيضا التحري عن الأسر البديلة التي يمنح إليها الأحداث لتربيتهم، مع التركيز على تقييم مدى التزامها بواجباتها تجاه الأطفال المكفولين، فقد لوحظ أن العديد من الأسر البديلة لا تفي بتعهداتها فيما يتعلق برعاية الأبناء المكفولين فضلا عن العمل على ضبط الجرائم التي يرتكبها الأحداث والتعامل معهم بطريقة تأخذ بعين الاعتبار وضعهم الصحي واحتياجاتهم للإصلاح والرعاية اللازمة وفي الأخير تأسيس قاعدة بيانات أو أرشيف ثانوي مخصص للأحداث الجانحين، يتضمن متابعة متواصلة للوقائع وتوثيقها وتسجيلها بشكل دقيق (جاهمي، 2023، الصفحات 1486 – 1488).

-**الوساطة:** قام المشرع بتحديد مفهوم الوساطة في المادة 02 من قانون حماية الطفل بأنها:« آلية قانونية تهدف الى إبرام اتفاق بين الطفل الجانح وممثله الشرعي من جهة وبين الضحية أو ذوي حقوقه من جهة أخرى، والتي تهدف إلى انهاء المتابعات وجبر الضرر الذي تعرضت له الضحية ووضع حد لآثار الجريمة والمساهمة في اعادة ادماج الطفل » (عمورة، 2018، صفحة 346).

9-2- التدابير التي يتخذها قاضي الاحداث.

9-2-1- التدابير المؤقتة: يمكن لقاضي الاحداث اتخاذ تدبير واحد أو أكثر من التدابير المؤقتة وتكون قابلة للمراجعة والتغيير والتي تتمثل في النقاط التالية: (زراولية و حسون، 2021، الصفحات 315 – 316).

– تسليم القاصر إلى وصيه الشرعي أو إلى أحد أفراد أسرته وذلك يضمن ويؤمن الرقابة الدقيقة على تصرفات الحدث أم الى فرد أو أسرة موثوق بها، وذلك وفق تقدير القاضي بعد بحث دقيق لظروف القاصر فالأولوية في التسليم للوالدين، وإذا غاب أحدهما لسببٍ ما (كالعنف الأسري أو الموت أو الطلاق)، يُسلم القاصر للطرف الآخر وإذا تعذر وجود الوالدين البيولوجيين أو لم يكن لديهما الحق في الحضانة– يُسلم القاصر لمن يحق له لمن يستحقه قانونياً يختاره قاضي الأحداث بناءً على معايير الثقة والصالح العام للطفل.

– إيداعه في مؤسسة مختصة ومؤهلة لدعم الطفولة بحيث يهدف هذا الإجراء إلى إبعاد الطفل المنحرف عن العوامل المؤذية الموجودة في بيئته ووضعه في بيئة أكثر ملاءمة لرعايته.

– تأهيل الحدث من خلال ما يعرف بالمؤسسات الإصلاحية وذلك بهدف تعويده على الانضباط وتدعيم الالتزام بالقانون، يتم ذلك من خلال تعزيز الجانب الديني في شخصيته، بالإضافة إلى تدريبه على مهارات علمية أم مهنية تساعده على اكتساب حرفة تُمكّنه من الحياة بكرامة بعيداً عن المسار الإجرامي.

9-2-2- الوضع تحت الحراسة القضائية: يمكن لقاضي الأحداث أن يقرر فرض الحراسة القضائية وفقًا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية، في حال كانت الأفعال المنسوبة إلى الطفل قد تؤدي إلى عقوبة الحبس، وذلك استنادًا إلى المادة 71 من قانون حماية الطفل (عمورة، 2018، صفحة 348).

9-2-3- الوضع في الحبس المؤقت: جعل المشرّع من الحبس المؤقت الخيار البديل بعد الرقابة القضائية وذلك لأنها الأصل، والذي يمكن لقاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث اللجوء إليه في حق الطفل الحدث الذي ارتكب الجريمة وذلك من خلال المادتين 71 و72 من قانون حماية الطفولة، والذي لا يمكن إقراره إلا ضمن شروط محددة: أولا حظر المشرع الجزائري احتجاز الأحداث الأصغر من 13 سنة في الحبس المؤقت لفترة محددة قبل المحاكمة، ثانيا حظر المشرع الجزائري حبس الاحداث مؤقتا للذين تزيد أعمارهم عن ثلاثة عشر عامًا اذا كان الحد الأعلى من الجزاء القانوني لا يتجاوز ثلاث سنوات، ثالثا يُحدّد القانون الجزائري مدة الحبس الاحتياطي للأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 13 وأصغر من 16 عامًا، وذلك إذا كانت العقوبة القانونية المعينة هي الحبس لأكثر من ثلاث سنوات، بشرط أن تكون الجريمة المُرتكبة جنحة تهدد النظام العام بشكل جسيم، ثالثا أقر المشرع الجزائري بإمكانية الحبس المؤقت للأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة بشكل متوافق مع الشروط السابقة، مع إمكانية تجديد الحبس لمرة واحدة فقط ، وفيما يخص قضايا الجنايات، فقد أتاح المشرع حبس الأحداث بشكل مؤقت، بشرط أن يكون هذا الإجراء ضروريًا ولا يمكن تجنبه، وذلك بعد استنفاد جميع البدائل القانونية المتاحة قبل اللجوء إلى الحبس وفي هذا الاطار، حيث نصت قواعد بكين في المادة 13-2 على أهمية الالتزام بهذه المبادئ: « ...يستعاض عن الاحتجاز رهن

المحاكمة، حيثما أمكن ذلك بإجراءات بديلة مثل المراقبة عن كثب أو الرعاية المركزة أو الإلحاق بأسرة أو بإحدى المؤسسات أو دور التربية ... » (عبادة، 2018، الصفحات 03 – 04).

9-3- مؤسسات اعادة التربية.

9-3-1- التنفيذ داخل الوسط المغلق.

أ- **التعليم والتمهين:** ترتكز مراكز إعادة التربية على إعادة تأهيل الأحداث المحتجزين من خلال تصميم برامج تهدف إلى تطوير أفكارهم وتثقيفهم بما يتيح لهم التآلف مع رفقائهم في المستقبل، أما بخصوص الأحداث المتعلمين يتم ضمان استمرارهم في التعليم عن طريق نقلهم الى مدارسهم، وذلك تحت إشراف مباشر من مدير المركز وبالتضافر مع المؤسسة التعليمية أي نخبة من الموظفين المؤهّلين الذين يتم اختيارهم بعناية من طرف المدير، تُشرف على تربية الأحداث وتأهيلهم تربويًا وتعليميًا (دراسيا) (عثماني، 2023، الصفحات 3266 – 3267) أما إذا كان الحدث غير ملتحق بالدراسة، فيُسجل في مركز التكوين المهني بما يتناسب مع ميوله، حيث يتلقى تكوينًا يزوده بمهارة وظيفية (مهنة أو حرفة) تساعده على التكيّف في المجتمع بشكل أفضل عند مغادرته من المركز (حيرش، 2020، صفحة 220).

ب- **برامج اعادة التربية:** ويكون من خلال التهذيب الخلقي بهدف زرع وترسيخ القيم الأخلاقية في روح السجين، بحيث يصبح مشبعًا بمكارم الأخلاق، ولتحقيق هذا الهدف يؤدي هذا المهام فريق متخصص يجمع بين خبرات علم النفس وعلم التربية وعلم العقاب، حيث يتم التعامل مع السجين بشكل فردي لدراسة شخصيته من أجل فهم العوامل التي قادته إلى الجريمة، والعمل على تحديد الاستراتيجيات الفعالة لمعالجة المشكلة (مداني، 2023، صفحة 204).

ج- **الرعاية الصحية والاجتماعية:** تحظى الصحة البدنية للقاصر بأهمية بالغة داخل المؤسسات الإصلاحية، حيث تزوّد له إطار متكامل من الأنشطة الصحية المتنوعة التي تساهم في تعزيز سلامته الجسدية ودعم نموه البدني السليم، ولا يقتصر أثر هذه الرعاية على الجوانب الجسدية فقط، بل يمتد ليشمل الصحة النفسية والعقلية والاجتماعية، مما يساهم في بناء توازن شامل في شخصية القاصر،

وتشمل هذه الرعاية كذلك تقديم العلاج الطبي عند الحاجة، إلى جانب اتخاذ التدابير الوقائية الضرورية لحمايته من الأمراض وضمان بيئة صحية وآمنة (حمادي، 2021، صفحة 226) مع ذلك، فإن تحقيق التغيير الحقيقي في حياة القاصر لا يكتمل دون وجود بيئة اجتماعية داعمة تتيح له بناء علاقات أسرية ومجتمعية متوازنة، إذ إن الانفصال عن هذه البيئة يُعد من أبرز المعوقات أمام إعادة تأهيله بشكل فعّال، وهنا تبرز أهمية الرعاية الاجتماعية التي تُسهم في تهيئة الحدث نفسيًا لتقبّل حياته داخل المؤسسة بحيث تمكّنه من تطوير مهارات التفاعل الإيجابي ضمن الجماعة كما تعمل على تعزيز قدرته على الاندماج في المجتمع لاحقًا كفرد مسؤول، مبادر، وقادر على أداء مهامه بكفاءة مع الحفاظ على تواصله المستمر مع محيطه الخارجي تمهيدًا لإعادة إدماجه الكامل في المجتمع (بوحسون، 2020، الصفحات 138 – 139).

9-3-2- التنفيذ في الوسط المفتوح.

أ- الافراج المشروط.

- **تعريف الافراج المشروط:** عرفه الاستاذ عبد المعطي عبد الخالق:« نظام يخول للإدارة العقابية الافراج عن المحكوم عليه قبل انقضاء مدة معينة من العقوبة، إفراجا مقيدا بشروط معينة تتمثل في اخضاعه لجملة من الالتزامات التي تقيد حريته ويترتب على تنفيذها الافراج النهائي عنه أما إذا أخل بها فتسلب منه حريته مرة ثانية ويعود الى المؤسسة العقابية لتنفيذ المدة الباقية » (زواوي، الافراج المشروط في التشريع الجزائري، 2021، صفحة 195).

- **شروط الافراج المشروط:** لم يُخصص التشريع الجزائري نظامًا خاصا بالإفراج المشروط لفئة الأحداث، بل تم إخضاعهم للأحكام العامة ذاتها المطبقة على البالغين. يستند هذا النظام إلى مجموعة من الشروط، أبرزها:

-يشترط أن يتمتع المحبوس بالسمعة الطيبة (سويلم و محي الدين، 2023، صفحة 573).

– الإفراج المشروط لا يعني انتهاء العقوبة، بل يُتيح للمُحكوم عليه قضاء ما بقي من عقوبته خارج السجن، فهو يبقى مُقيّداً ببعض الحقوق طيلة فترة الإفراج، والذي قد يُلغى في أي وقتٍ إذا خالف المُفرج عنه الشروط المُحددة أثناء فترة تفعيل الافراج (لريد، 2017، صفحة 14).

–لا يُعدّ الإفراج المشروط حقًا مكتسبًا للمحكوم عليه، بل امتيازٌ يمنحه المشرّع الجزائري تقديرًا للسجين الذي يستوفي شروطًا محددة قانونًا وفي حالة كان للمحكوم عليه التقدم بطلب للانتفاع منه، إلا أن قرار قبوله أو رفضه منوطا بالسلطة القضائية (عبد الرزاق ا.، 2013، صفحة 186).

يُعدّ الإفراج المشروط من أبرز التقنيات العقابية المعاصرة، لما يحققه من نتائج إيجابية في مساعدة المحبوسين على العودة ولاندماج في المجتمع وتعديل سلوك ليكون متوافقا مع القوانين (طواهري، 2022، صفحة 287).

ب– نظام الافراج المراقب: ينصّ القانون الجزائري رقم 156 المتعلق بالإجراءات الجزائية، في المواد من 478 إلى 481، على نظام الإفراج المشروط بحيث يُمثّل هذا النظام آخر حلقة في سلسلة تدابير الرعاية والإصلاح، فهو نهج اصلاحي غرضه إعادة دمج القاصر في وسطه الطبيعي، مع بقائه حراً تحت إشراف المُكلّف بمتابعة جميع سلوكاته وظروفه بحيث المشرف أو الراصد يتم تحديده أو اختياره من طرف قاضي الأحداث، كما يُقدّم تقريراً دورياً كل ثلاثة أشهر إلى قاضي الأحداث حول سيره في مختلف جوانب حياته وهكذا، يتوافق الإفراج المشروط مع الهدف المنشود المتمثل في إعادة دمج القاصر في مجتمعه، مع ضمان عدم عودته إلى السلوك المنحرف مجددا (حي، 2015، الصفحات 155 – 156).

خلاصة الفصل.

في ضوء ما تم عرضه من عوامل متعددة تؤدي إلى انحراف الأحداث، يتبين أن هذه الظاهرة هي نتاج لتشابك معقد بين عناصر نفسية واجتماعية واقتصادية ودينية وتربوية، تتفاعل فيما بينها لتشكل بيئة خصبة لانحراف السلوك، فالتكوين العضوي واضطراباته، سواء على المستوى الجسدي أو العقلي، قد ينعكس سلبًا على قدرة الحدث على التكيف مع محيطه، ويؤثر في توازنه النفسي وسلوكه

الاجتماعي كما يُعد الابتزاز المالي والضغوط الاقتصادية من العوامل القوية التي تدفع الحدث أحيانًا إلى الانخراط في ممارسات منحرفة كمحاولة للهروب من الشعور بالعجز أو لسد احتياجات مادية عاجلة ومن جهة أخرى، فإن ضعف الوازع الديني يُفقد الحدث البوصلة الأخلاقية التي تضبط سلوكياته، وتمنعه من الوقوع في الانحراف، خاصة في ظل غياب المراقبة الذاتية ويزداد الأمر تعقيدًا حين يكون الحدث ضحية لتفكك أسري، حيث تفتقد الأسرة لأدوارها التربوية والتوجيهية، ويغيب فيها الاستقرار والدعم العاطفي، مما يترك المجال مفتوحًا أمام التأثيرات السلبية الخارجية اضافة الى ذلك تُعد البيئة المدرسية بدورها عاملاً مؤثرًا، حيث يمكن للمعلمين للرفقاء أن يُشكلوا نموذجًا سلبيًا يُغري الحدث باتباع سلوكيات منحرفة، خاصة إذا افتقرت المدرسة إلى بيئة تربوية حاضنة وداعمة وفي الاخير تُساهم الاضطرابات النفسية في تغذية مشاعر العزلة والتمرد والرفض، مما يدفع بالأحداث إلى الهروب من الواقع عبر سلوكيات غير سوية.

وبناءً على ما سبق، فإن مواجهة ظاهرة انحراف الأحداث تتطلب معالجة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية إلى تدخلات تربوية ونفسية واجتماعية تُراعي خصوصية كل حالة، وتستهدف تقوية البنية الأخلاقية والدينية، وتحسين ظروف الأسرة والمدرسة، وتوفير الدعم النفسي والرعاية الشاملة، بما يضمن إعادة دمج الحدث في المجتمع بطريقة إيجابية وآمنة.

الفصل الرابع: الإجراءات الميدانية للدراسة.

- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- العينة.
- المجال الزمني للدراسة الميدانية.
-. أدوات جمع البيانات.
- الأساليب والقياسات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
- صعوبات الدراسة.

الفصل الرابع: الإجراءات الميدانية للدراسة.

1- منهج الدراسة.

لما كانت الدراسة وصفية، فإن المنهج الملائم للدراسة هو المنهج الوصفي حيث يركّز البحث الوصفي على دراسة الواقع القائم كما هو، من خلال تقديم تصوير دقيق للحالة الراهنة أو الحدث المدروس ويعمل على وصف الخصائص والمكونات المرتبطة بالظاهرة، وتحليل العوامل المؤثرة فيها، إضافةً إلى استعراض الظروف المحيطة بها، كما يسعى هذا النوع من البحوث إلى تحديد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات ذات التأثير في تلك الظاهرة، ومن خلال هذا الإطار التحليلي الشامل يصبح من الممكن استخلاص مؤشرات تسهم في التنبؤ بمآلات الظاهرة وتطوراتها المستقبلية (خوجة ، دحمون، و خرشي، 2022، صفحة 17) وفي دراستنا فبعد تحديد وضبط موضوع الدراسة وهو الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط الانحراف لدى الأحداث، فقد تم جمع المادة العلمية بالتركيز على النظريات المفسرة للانحراف والدراسات السابقة بغية بناء الموضوع علميا ومنهجيا وتأسيس علاقات وصلات جديرة بالدراسة، يؤدي اختبارها إمبريقيا الى إيجاد سياق ضمني للنتائج ضمن المعرفة الموجودة في دائرة اختصاص الموضوع، كما تم وصف الظاهرة محل الدراسة في متغيريها الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والانحراف لدى الأحداث وصفيا يغطي جوانبها المختلفة وبعد الإحاطة بالموضوع تم تشكيل تركيبة من العلاقات في شكل فرضيات تحاول الدراسة اختبارها في المجال الذي تم اختياره وهو مدينة المسيلة، وبعد اختيار أداة جمع البيانات المناسبة والتي كانت المقابلة المقننة والتأكد من قدرتها في القياس، تم جمع البيانات ثم تصنيفها وعرضها في شكل جداول بسيطة وأخرى مركبة، وبعد تحليل النتائج وتفسيرها تم مناقشتها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وصياغة النتائج النهائية للدراسة وكانت هذه هي الخطوات الإجرائية في تبني هذا المنهج.

2- مجتمع الدراسة.

تم اجراء هذه الدراسة في مدينة المسيلة على بعض التلاميذ مرحلة الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين (16 – 18 سنة) في ثانويات (سعودي عبد الحميد وصلاح الدين الأيوبي) بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ في ثانوية سعودي عبد الحميد: **900** تلميذ وتلميذة موزعين على ثلاث مستويات

(سنة الأولى 338، سنة الثانية 253، سنة الثالثة 309) بينما بلغ عدد التلاميذ الإجمالي في ثانوية صلاح الدين الايوبي **770** تلميذ وتلميذة موزعين على ثلاث مستويات (سنة الأولى 234، سنة الثانية 220، سنة الثالثة 316). وفي ظل الإمكانيات المتاحة للباحثة وبالتعاون مع إدارة المؤسستين تم إحصاء **(17) حدثا** قاموا بأعمال انحرافيه.

3- عينة الدراسة.

تم تطبيق الدراسة على عينة تكونت من **(17) من التلاميذ (الأحداث)** المنحرفين بمؤسستي **(ثانوية سعودي عبد الحميد وصلاح الدين الأيوبي)**، حيث تم اختيارهم بشكل قصدي وذلك بعد الذهاب الى مستشارات التوجيه؛ إذ تم احضارهم في مكتبها وتم الجلوس معهم من أجل إجراء معهم المقابلات.

يطلق البعض على هذه الطريقة اسم "الطريقة المقصودة" أو "الاختيار القائم على الخبرة"، حيث يستند اختيار المفردات فيها إلى خبرة الباحث ومعرفته المسبقة بأنّ تلك المفردات تشمل مجتمع الدراسة وتمثله تمثيلاً مناسبًا (مرابطي و نحوي، 2009، صفحة 99)، وفي هذا الإطار ولكون الموضوع يعالج ظاهرة حساسة وليس من السهولة التعامل مع التلاميذ المنحرفين وكسب ثقتهم في البداية، فقد تمت الاستعانة بمستشاري التوجيه، وبعد تهيئة الجو الملائم، شرعنا في اجراء المقابلات مع بعض التلاميذ (الأحداث).

4- المجال الزمني للدراسة الميدانية.

استغرقت الدراسة الميدانية مدة شهر بالتقريب، حيث تم القيام بجولة استطلاعية للمؤسسات المختارة للتعرف على الموضوع عن كثب، وكان ذلك بعد نهاية الفصل الأول من السنة الدراسية (2024-2025) وبالضبط في شهر فيفري، وبعد استكمال الاجراءات المنهجية من اختيار الأداة المناسبة وضبطها تم جمع البيانات في شهري أفريل وماي من عام 2025.

5- أداة الدراسة.

تم استخدام أداة المقابلة المقننة حيث تُصاغ أسئلة هذا النوع من المقابلات مسبقًا ضمن إطار منظم ودقيق، يُقيّد المبحوث بعدم الخروج عن سياقها، ويُلزم الباحث بطرحها كما وُضعت دون أي تعديل أو إضافة، وتعتمد هذه المقابلات على استخدام الأسئلة المغلقة، بهدف الحصول على إجابات

محددة تُعبّر عن القبول أو الرفض، أو التأكيد والنفي، وغالبًا ما تُستخدم في البحوث الكمية التي تستند إلى جمع بيانات قابلة للقياس الكمي، وذلك من خلال استمارات الاستبيان، مع تميّزها بإشراف الباحث المباشر على عملية طرح الأسئلة وتسجيل الإجابات (غواظني، 2021، صفحة 184) وفي هذه الدراسة، ورغم حساسية الموضوع نوعا ما؛ فإنه ونظرا للتعامل مع التلاميذ في هذه المرحلة العمرية(الأحداث) الذين قد لا يكونوا مدركون جيدا لأهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات، فقد تم استخدام المقابلة لضمان الحصول على نتائج ذات نوعية وتعبر عن ميدان الدراسة وبكل موضوعية.

تضمنت استمارة المقابلة على أربعة بنود، يتعلق البند الأول بالبيانات الشخصية، وقد ضم ثلاثة أسئلة (03) تتعلق بالجنس والسن والمستوى التعليمي للتلميذ الحدث الذي ارتكب افعلا انحرافية أما البند الثاني فكان حول الوضع الاجتماعي للأسرة، وضم بدوره أربعة مؤشرات هي بنية الأسرة، وأساليب التنشئة المستخدمة في الاسرة، والعلاقات الأسرية، وأخيرا القدوة الوالدية بواقع (25) سؤال، في حين شمل البند الثالث الوضع الاقتصادي للأسرة (14) سؤال يتعلق بالوضع المهني والسكني والدخل لآباء التلاميذ الذين ارتكبوا افعلا انحرافية أما البند الرابع والأخير فإنه يتناول التعريف بالظاهرة المرتكبة أو الفعل المنحرف، ويضم (09) أسئلة.

– **صدق الأداة:** للتأكد من الصدق الظاهري للأداة، فقد تم عرضها على مجموعة من الأساتذة الخبراء في ميدان علم الاجتماع، بقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول قدرة الأداة في قياس ما صممت لقياسه، لاسيما فيما يتعلق في قدرتها على الإحاطة وتغطية الجوانب المقصودة بالدراسة والمحددة على مستوى الفرضيات والمفاهيم الإجرائية، إضافة الى مدى ووضوح الأسئلة ودقتها، وبعد مراجعة ملاحظات الخبراء تم اجراء التعديلات اللازمة، حتى تم الحصول على الأداة في صورتها النهائية والمبينة في الملاحق.

6– الأساليب والقياسات الإحصائية.

نظرا لطبيعة الموضوع المدروس كونه يتعامل مع ظاهرة الانحراف من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة وخصائص المجتمع المدروس من حيث التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، ولخصوصية الفئة العمرية، هذه الاعتبارات التي حتمت اختيار عينة قصدية محدودة، وهي خاصية تتصف بها موضوعات الجريمة والانحراف، فإنه تم تحليل البيانات بناء على التكرارات والنسب المئوية من خلال

بناء شبكة واسعة من الجداول المركبة التي تختبر العلاقات بين متغيرات الدراسة، وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية.

7-صعوبات الدراسة.

كانت هناك جملة من الصعوبات التي واجهت الباحثة لا سيما في الدراسة الميدانية يمكن اجمالها على النحو الآتي:

- نظرا لطبيعة الموضوع المدروس وهو ظاهرة الانحراف لدى الأحداث، فإن مسألة الحصول على عينة صغيرة أو متوسطة يتطلب الكثير من الوقت والجهد، لا سيما في ظل مجتمع يعتبر الكثير من الموضوعات أمور سرية.
- رغم اختيار الثانويتان المشار اليهما في مجتمع البحث والعينة، وهي من بين المؤسسات التي تمتلك فيها الباحثة اتصالات مباشرة مع طاقمها الإداري، والذي سهل نوعا ما الدراسة؛ إلا أن التعامل مع الأحداث وفي هذه الفئة العمرية كان صعبا للغاية لولا المساعدة التي تم تلقيها من مستشاري التوجيه، فتبقى مسألة الحديث عن الأوضاع الأسرية من الأمور المحاطة بالسرية، كما أن الحديث عن الانحراف يعد وصمة، وهذا ما لا يتقبله الحدث.
- هذين الظرفين فقط كانا كفيلين بالتأثير على مستوى النتائج، فكان أمل الباحثة أن يصل المسح لمعرفة كل أنماط الانحراف الموجودة وبمستوى مقبول حتى تتمكن من الحصول على نتائج تكون أكثر تعبيرا عن الواقع.

الفصل الخامس: عرض النتائج ومناقشتها.

- عرض وتحليل وتفسير البيانات الأولية.

- عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالوضع الاجتماعي للأسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.

- عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث.

- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.

- استنتاجات عامة.

الفصل الخامس: عرض النتائج ومناقشتها.

1-عرض وتحليل وتفسير البيانات الأولية

الجدول (1): توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن					
		السن			المجموع
		16 سنة	17 سنة	18 سنة	
الجنس	ذكر	8	5	2	15
		47.1%	29.4%	11.8%	88.2%
	أنثى	1	1	0	2
		5.9%	5.9%	0.0%	11.8%
المجموع		9	6	2	17
		52.9%	35.3%	11.8%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس والسن حيث نلاحظ بأن الذكور يمثلون (88.2%) من حجم العينة، أي أن معظم المشاركين في الدراسة من الذكور (15 من أصل 17) بينما الإناث يشكلن (11.8%) فقط من العينة، أي أن التمثيل الأنثوي منخفض جدًا (2 من أصل 17) كما نلاحظ أن التركيز الأكبر بين الذكور هو في الفئة العمرية 16 سنة، بينما يقل عدد الذكور مع التقدم في العمر، يمكن أن يشير هذا إلى أن العينة تكون موجهة لفئة عمرية مدرسية أو أن المشاركين الأصغر سنًا كانوا أكثر توفرًا أو استعدادًا للمشاركة في حين تمثيل الإناث محدود للغاية وموزّع بالتساوي على الفئتين العمريتين 16 و17 سنة.

يمكن تفسير ذلك أن الأسر تعاني من وضع اقتصادي، فإن الأبناء يلجؤون إلى أساليب غير مشروعة لتعويض هذا النقص، خصوصًا في سن المراهقة، نسبة الذكور العالية (88.2%) تعكس فئة أكثر عرضة للضغط الاجتماعي لتحقيق أهداف مجتمعية (كالنجاح، الاستقلال المادي، القوة) دون توفر الوسائل المشروعة لذلك، ما يؤدي بهم إلى "الابتكار" وفق تصنيف Merton، أي تبني أهداف

المجتمع لكن بوسائل غير مشروعة بينما ضعف تمثيل الإناث (11.8%) يمكن تفسيره الإناث يعبّرن عن اللامعيارية بطرق أخرى (انسحابية، نفسية...) لا تبرز في أشكال انحراف ظاهرة.

الجدول (2): توزيع المبحوثين حسب الجنس والمستوى التعليمي			
		المستوى التعليمي	المجموع
		ثانوي	
الجنس	ذكر	15	15
		88.2%	88.2%
	أنثى	2	2
		11.8%	11.8%
المجموع		17	17
		100.0%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي، حيث نلاحظ بأن جميعهم يدرسون في المستوى الثانوي، مما يوفر قدرًا من التجانس في البيئة التعليمية التي ينتمي إليها المشاركون، ويُسهم في تقليل أثر المتغيرات الخارجية المرتبطة بالمستوى الدراسي، حيث يشكّل الذكور (15 فردًا من أصل 17)، بنسبة (88.2%) من العينة في المقابل، لا تمثّل الإناث سوى (2 فردين)، أي بنسبة (11.8%) فقط، هذا التفاوت الكبير في التمثيل بين الذكور والإناث يكون هذا ناتجًا عن مدى تجاوب الفئات المختلفة.

يمكن تفسير ذلك بأن الفجوة بين التعليم والواقع الاقتصادي يسبب توقعات مجتمعية أعلى من الذكور لتحقيق النجاح المادي والاجتماعي أو قلة الاحتواء الأسري والرقابة الأبوية الصارمة أو ربما الشعور بالعجز أو الإقصاء يجعل التعليم يبدو عديم الجدوى في نظر الحدث، هذا الضغط بين الطموح (التعليم) والواقع (فقر الأسرة) يؤدي إلى سلوك منحرف كوسيلة "بديلة" لتحقيق الذات أو الكسب بمعنى آخر يتبنى الذكور نمط "الابتكار" في التعامل مع ضغط الأهداف، أي تحقيق النجاح بوسائل منحرفة كما أن المدرسة الثانوية تكون بيئة ذكورية تنافسية، تدفع إلى إثبات الذات عبر أشكال انحرافية (عنف، سرقة، شتم...)هذا أيضا يتماشى مع نمط التمرد في ميرتون، حين يرفض المراهق قواعد المدرسة والأسرة معًا أيضا استمرار ظهور الإناث ضمن حالات الانحراف، حتى لو بنسب بسيطة، يشير إلى

أنهن لا يزلن تحت مراقبة اجتماعية وأسرية مشددة وإذا انحرفن، يحمل ذلك سلوكًا أقرب إلى الانسحاب (الانطواء أو الهروب) أو في حالات نادرة التمرد على التقاليد الأسرية.

2-عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالوضع الاجتماعي للأسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية

2-1- بنية الاسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.

الجدول (3) توزيع المبحوثين حسب ما إذا كان الاب على قيد الحياة ونوع الانحراف الذي ارتكبه الحدث لأول مرة

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل الاب على قيد الحياة؟	نعم	13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان الاب على قيد الحياة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نرى بأن جميعهم في المستوى الثانوي، وفقًا للبيانات المصرح بها، جميع الأفراد (100%) أكدوا أن الأب على قيد الحياة، حيث لم تُسجّل أي حالة وفاة للأب ضمن العينة، ووفقا للإحصائيات الموجودة (76.5%) من الحالات (13 من أصل 17) أبلغوا أن أول سلوك منحرف ارتكبوه كان السرقة بينما (23.5%) من الحالات (4 من أصل 17) أفادوا بأن أول انحراف كان العنف البدني، يشير وجود الأب في حياة جميع أفراد العينة إلى أن غياب الأب ليس عاملًا مباشرًا بين حالات الانحراف المدروسة وبالتالي، فإن الانحرافات المسجلة لا يمكن تفسيرها فقط بناءً على غياب الأب أو فقدان أحد الوالدين ومع ذلك، فإن وجود الأب لا يعني بالضرورة وجود رقابة أو توجيه فعال.

من ناحية نوع السلوك المنحرف، فإن النسبة الكبرى (أكثر من ثلاثة أرباع العينة) بدأت مسار الانحراف بالسرقة، مما يشير إلى أن السرقة تُعدّ المدخل الأكثر شيوعًا لسلوكيات الانحراف بين هذه الفئة في حين أن العنف البدني شكّل نسبة أقل، لكنه لا يزال يُعدّ مؤشرًا مهمًا للسلوك العدواني المبكر.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن الأحداث يشعرون بضغط لتحقيق النجاح المادي أو إثبات الذات، ولكنهم يفتقرون إلى الوسائل المشروعة بسبب ضعف في الرقابة أو التوجيه الأبوي، أو الافتقار إلى الدعم العاطفي من طرف الاب أو ربما الى فقر الأسرة أو عجز الأب فيلجأون إلى الطرق غير المشروعة (كالسرقة) كنمط للابتكار وذلك لتحقيق الأهداف المفروضة عليهم مجتمعيًا.

الجدول (4): توزيع المبحوثين حسب ما إذا كانت الأم على قيد الحياة ونوع الانحراف الذي ارتكبه الحدث لأول مرة

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل الام على قيد الحياة؟	نعم	13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (4) توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الأم على قيد الحياة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ في الفئة الأولى (13 حالة بنسبة 76.5%) ارتفاع نسبة السرقة بالرغم من وجود الأم يشير إلى إشكالية في الإشباع العاطفي أو الاقتصادي أو غياب التوجيه القيمي الفعّال بينما في الفئة الثانية العنف البدني (4 حالات 23.5%) وإن كان أقل نسبيًا، إلا أنه يعكس توترًا في العلاقات داخل الأسرة، أو تقليدًا لسلوكيات عدوانية شاهدوها في المنزل أو المجتمع.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن الأسرة الفقيرة تُنتج ضغطًا على الأبناء لتحقيق ما يعجزون عنه بوسائل مشروعة بالإضافة الى حالة الأم تكون أرملة أو وحيدة في إعالة الأسرة، مما يزيد الضغوط المعيشية، ففي هذه الحالة يظهر الانحراف "كوسيلة للابتكار" المتمثل في السرقة باعتباره مخرجًا غير مشروع لتلبية الحاجات.

الجدول (5): توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية ونوع الانحراف الذي ارتكبه الحدث لأول مرة							
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته ثاني مرة؟					المجموع
		سرقة	عنف بدني	التخريب	التشرد	التدخين	
هل الوالدين؟	مرتبطان	2	6	1	1	3	13
		15.4%	46.2%	7.7%	7.7%	23.1%	100.0%
	مطلقان	0	1	1	0	0	2
		0.0%	50.0%	50.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	منفصلان دون طلاق	2	0	0	0	0	2
		100.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		4	7	2	1	3	17
		23.5%	41.2%	11.8%	5.9%	17.6%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (5) توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف الذي ارتكب لأول من مرة من المنحرفين فكانت النسب كالتالي: (41.2%) عنفا بدنيا، (23.5%) السرقة، (17.6%) التدخين،(11.8%) التخريب و(5.9%) التشرد ومن خلال الربط بين المتغيرين يلاحظ أن الغالبية العظمى من العينة يعيشون في أسر مترابطة (13 من أصل 17 حالة)، رغم الترابط الأسري، لوحظ أن (46.2%) من حالات هؤلاء (6 من أصل 13) ارتكبوا عنفًا بدنيًا، مما يشير إلى أن الترابط الأسري لا يعني بالضرورة استقرارًا وظيفيًا داخل الأسرة كذلك ظهرت سلوكيات متنوعة مثل التدخين(23.1% أي 3 حالات من أصل 17)، السرقة (15.4% أي حالتين من أصل 17) ، التخريب (7.7% حالة واحدة فقط) والتشرد (7.7% حالة واحدة) ضمن هذه الفئة، مما يسلّط الضوء على احتمالية وجود مشاكل داخل الأسرة حتى في حال عدم الانفصال الرسمي (مثل ضعف التواصل، أو العنف الخفي، أو الإهمال العاطفي) أما في حالات الطلاق (2 من 17) تم تسجيل عنف بدني وتخريب بنسبة (50%) موزعة بالتساوي، أي أن الانفصال الرسمي بين الوالدين يرتبط بسلوكيات عدوانية أو تخريبية ورغم العدد المحدود، إلا أن (100%) من هذه الحالات ارتكبوا انحرافات سلوكية غير بسيطة، مما يدل على أن الطلاق يكون عاملاً محفزًا لسلوكيات الانفجار أو التمرّد، أما في حالات الانفصال دون طلاق (2 من 17) تم تسجيل حالتي سرقة (100%)، ما يشير إلى أن الانفصال غير المعلن يخلق بيئة من عدم الاستقرار والغموض

العاطفي، تؤدي إلى سلوكيات انحرافية مثل السرقة، المرتبطة غالبًا بالحاجة أو النقص أو البحث عن الانتباه.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن الحرمان المادي والاجتماعي يدفع الأفراد للجوء إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم، فالأطفال في أسر مفككة أو فقيرة يعانون من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، الشعور بالعجز، مما يحفز نمط الابتكار لديهم وبالتالي يؤدي إلى الانحراف مثل السرقة والعنف البدني والتخريب وعليه تنوع الانحراف في الأسر "المرتبطة" يُعزى إلى الفقر المقنّع أو الضغوط الأسرية الكامنة ما يدفع بعض الأبناء أحيانًا إلى نمط التمرد عبر محاولة تغيير النظام القيمي أو رفضه كليًا.

الجدول (6): توزيع المبحوثين حسب نوع الأسرة ونوع الانحراف الذي المرتكب لأول مرة

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل الاسرة؟	ممتدة تضم الجد والجدة والأقارب	5	2	7
		71.4%	28.6%	100.0%
	نووية الاب والأم والابناء فقط	8	2	10
		80.0%	20.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (6) توزيع أفراد العينة حسب نوع الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث أما بالنسبة لنوع الانحراف الذي ارتكب لأول من مرة من المنحرفين فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة،(23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن في الأسرة الممتدة: (71.4%) السرقة، (28.6%) عنف بدني أما في الأسرة النووية: (80%) سرقة، (20%) عنف بدني حيث نلاحظ أن غالبية الحالات (أكثر من ثلثيها) في الأسر الممتدة ارتكبت سرقة (71.4%)، ما يدل على أن البيئة الأسرية الواسعة لا تشكل حاجزًا كافيًا ضد هذا النوع من الانحراف كذلك احتمال وجود تنازع في الأدوار التربوية أو ضعف الرقابة بسبب كثرة أفراد الأسرة أو ربما الاتكالية أما العنف البدني نسبته أقل (28.6%)، مما يشير إلى وجود ضبط نسبي للسلوك العنيف في بيئة متعددة الأعمار (وجود الجد والجدة يخفف من السلوك العدواني) بينما الأسرة النووية نسبة السرقة

هنا أعلى من الأسرة الممتدة (80% مقابل 71.4%)، مما يشير إلى أن صغر حجم الأسرة لا يعني بالضرورة ضبطًا أقوى للسلوك و يكون السبب ضعف الإمكانات الرقابية أو الانشغال الاقتصادي أو غياب الحوار داخل الأسرة الصغيرة بالنسبة الى العنف البدني أقل أيضًا (20%)، لكنه لا يختفي، مما يشير إلى استمرار وجود توتر أو قصور في التنشئة، حتى ضمن الأسرة النووية.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن في حال وجود فقر أو بطالة داخل الأسرة النووية بحيث يلجأ الأبناء نمط الابتكار "السرقة" كـ"حل بديل" للوصول إلى ما يعجزون عنه بطرق مشروعة كما أن انفصال أو طلاق الوالدين يزيد من هشاشة الرقابة الأسرية، وهو ما يشكل بيئة خصبة لتكرار الانحراف بينما الأسر الممتدة، رغم أنها تقدم شبكة دعم أوسع، إلا أنها أيضاً تعاني من ازدحام سكني وتوترات داخلية، ما يخلق ضغطًا نفسيًا يؤدي إلى سلوكيات عنيفة ومتمردة وذلك لضعف الموارد الأسرية (مادية أو تربوية) التي تدفع الحدث إلى اعتماد وسائل غير شرعية (كالسرقة أو العنف البدني).

الجدول (7): توزيع المبحوثين حسب نوع الاسرة وأكثر الوسائل والأدوات المستخدمة في الانحراف					
		ما هي أكثر الوسائل والأدوات التي كنت تستخدمها؟			المجموع
		اليدين والأرجل	السب والشتم	العصا والحجارة	
هل الاسرة؟	ممتدة تضم الجد والجدة والأقارب	6	1	0	7
		85.7%	14.3%	0.0%	100.0%
	نووية الاب والأم والابناء فقط	7	2	1	10
		70.0%	20.0%	10.0%	100.0%
المجموع		13	3	1	17
		76.5%	17.6%	5.9%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب نوع الاسرة والوسائل والادوات المستخدمة من طرف الحدث. وفيما يتعلق بالوسائل والأدوات المستخدمة من طرف الأحداث في الانحراف حيث صرح (76.5%) من اجمالي العينة كانت اليدين والارجل، تأتي من حيث الترتيب ممن قاموا بالسب والشتم حيث كانت نسبتهم (17.6%)، أما النسبة تقل في من استخدموا العصا والحجارة (5.9%) ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن الاسرة مصنفة الى فئتين، الفئة الأولى أسرة ممتدة في هذا النوع من الأسر، السب والشتم(14.3%) كان أقل شيوعًا في هذه الأسرة، مما يعكس أقل تفضيلا من اليدين والأرجل والتي كانت الوسيلة الأكثر استخدامًا (85.7%)، مما يشير إلى أن أفراد هذه الأسر يكونون

أكثر ميلًا لاستخدام العنف الجسدي المباشر كوسيلة للتعبير عن الغضب أو لحل المشاكل، العصا والحجارة (0%) لم تُستخدم على الإطلاق في هذه الأسرة، مما يعكس أن العنف الجسدي لا يأخذ شكل الأدوات الأخرى بينما الفئة الثانية أسرة نووية في هذه الأسر، اليدين والأرجل لا تزال الوسيلة الأكثر استخدامًا (70%)، ولكن هناك زيادة في استخدام السب والشتم (20%) مقارنة بالأسرة الممتدة، هذا يشير إلى أن الأسر النووية تعاني من توترات داخلية تجعل الأفراد يلجؤون أكثر إلى العنف اللفظي إلى جانب العنف الجسدي أما العصا والحجارة، استخدمها (10%) من الحالات، مما يعكس وجود بعض الحالات التي تتسم بـ العنف المتزايد.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن استخدام العنف عن طريق اليدين والارجل في الاسر الممتدة أكثر يعكس نمط التمرد نتيجة الاحباط والتوتر الداخلي الناجم عن بيئة مضغوطة أما استخدام العصا والحجارة في الاسرة النووية فقط يدل على تصعيد في العنف وذلك لفقد السيطرة أو غياب الحماية الاسرية، وبالتالي عدم الاستقرار أو سوء التوجيه سواء في الأسرة الممتدة أو النووية يؤدي إلى غياب الوسائل المقبولة لتحقيق الأهداف، وهنا تظهر الأنماط المنحرفة كسلوك مبتكر وتعويضي عن الفشل في إشباع الحاجات المشروعة.

الجدول (8): توزيع المبحوثين حسب مع من يعيشوا والتكرار في ارتكاب افعالا انحرافيه

		هل لديك تكرار في ارتكاب افعالا انحرافيه؟		المجموع
		نعم	لا	
مع من تعيش؟	مع الوالدين معا	6	6	12
		50.0%	50.0%	100.0%
	مع الأب	0	1	1
		0.0%	100.0%	100.0%
	مع الأم	1	1	2
		50.0%	50.0%	100.0%
	حالة أخرى	1	1	2
		50.0%	50.0%	100.0%
المجموع		8	9	17
		47.1%	52.9%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب مع من يعيش الحدث مقابل هل لديه تكرار في ارتكاب افعالا انحرافية ، أما بالنسبة للتكرار في ارتكاب افعالا انحرافية فكانت النسب كالتالي: (52.9%) أجابوا بـ: لا، (47.1%) اجابوا بـ: نعم ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ أن الأحداث الذين يعيشون مع الوالدين معا(6 أفراد بنسبة 50%) كرروا الانحراف، أما الذين لم يكرروه (6 أفراد بنسبة 50%)، يُظهر هذا التوزيع أن مجرد العيش مع كلا الوالدين لا يمنع تكرار السلوك المنحرف، ما يشير إلى أهمية نوعية العلاقة داخل الأسرة أكثر من بنيتها، بالنسبة للأحداث الذين يعيشون مع الاب يوجد (1 فرد لم يكرر بنسبة 100%) رغم أن العدد لا يسمح بالتعميم، فإن غياب التكرار يشير إلى التأثير المباشر من الأب، أو إلى ظروف خاصة بينما الأحداث الذين يعيشون مع الأم يوجد حالتين فقط (1 فرد 50% كرر الفعل، 1 فرد 50% لم يكرره) يشير إلى أن غياب الأب لا يعني بالضرورة تكرار السلوك والعكس صحيح أما بالنسبة الى الحالات أخرى (1 فرد 50% كرر الفعل) و (1 فرد 50% لم يكرره) هذا يُشير إلى أن البُعد عن الأسرة البيولوجية يؤدي الى الانحراف.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن الأسر التي تعاني من التوتر الاقتصادي تفشل في تلبية احتياجات الأبناء، مما يولد توترًا داخليًا يدفع إلى الانحراف وفق نمط الابتكار بينما العيش مع الوالدين معا يفسر بوجود "هيكل أسري سليم شكليًا"، فإن التكرار المرتفع يشير إلى خلل في وظائف التنشئة (الإهمال، التسلط، غياب التوجيه) وليس فقط في "التكوين البنيوي" للأسرة مما يدفع بعض الأبناء إلى نمط التمرد ضد الضوابط الأسرية، أما بالنسبة للعيش مع أحد الوالدين فقط يشير إلى الضيق اقتصادي وغياب الدعم المعنوي، ما يخلق بيئة محفزة على تبني نمط الانحراف المتمثل في الابتكار كبديل للاندماج الاجتماعي أما الحالة الاخيرة البيئة البديلة (مؤسسات، أقارب، أو أصدقاء) لا تعوض عن الدور العاطفي والنفسي والاجتماعي للأسرة البيولوجية، مما يؤدي إلى حالة إحباط دائم وانفصال عن القيم المعيارية للمجتمع وعليه يؤدي إلى الانسحاب من هذه القيم.

2-2- أساليب التنشئة المستخدمة في الاسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث.

الجدول (9): توزيع البحوثين حسب ترتيبهم في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب لأول مرة				
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
ما هو ترتيبك في الأسرة؟	الوحيد	1	0	1
		100.0%	0.0%	100.0%
	الأول	1	3	4
		25.0%	75.0%	100.0%
	الأوسط	7	1	8
		87.5%	12.5%	100.0%
	الأخير	4	0	4
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب ترتيبهم في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف الذي ارتكب لأول من مرة من المنحرفين فكانت النسب كالتالي: (76.5%) السرقة، (23.5%) عنفا بدنيا ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأنهم 4 فئات ، بالنسبة الابن الوحيد (1 حالة بنسبة 100%) ارتكب السرقة بينما لا يوجد من ارتكب عنفًا بدنيًا (0%) يشير الى غياب المنافسة أو التفاعل مع الأشقاء، الابن الأول (4 حالات) (75%) ارتكبوا عنفًا بدنيًا (3 من أصل 4) بينما (25%) ارتكبوا سرقة، الأبناء الأكبر غالبًا ما يتحملون أدوارًا قيادية أو يواجهون توقعات عالية، الابن الأوسط (8 حالات)حيث نرى بأن (87.5%) ارتكبوا سرقة (7 من 8) بينما (12.5%) عنف بدني وهذا يشير الى أن الأبناء الأوسطون غالبًا ما يعانون من الشعور بالإهمال أو "اللامرئية" داخل الأسرة، بالنسبة الى الابن الأخير (4 حالات) جميعهم ارتكبوا سرقة بنسبة (100%) في حين العنف البدني لم يظهر اطلاقا (0%) بحيث يُنظر إلى الأصغر غالبًا على أنه "مدلل" أي محاط بحماية زائدة مما يضعف مهاراته في تحمل المسؤولية حيث نجده ينمو في بيئة توفر له الرغبات دون جهد، فإذا اصطدم بقيود المجتمع، فإنه يلجأ للوسائل السريعة وغير المشروعة (كالسرقة) لتحقيق رغباته، مما يدل استخدام السرقة من طرفه على ضعف الضبط الذاتي.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن الترتيب داخل الأسرة يصبح أكثر تأثيرًا إذا ترافَق مع فقر (العامل الاقتصادي) بحيث يشعر الحدث بالعجز عن بلوغ نفس فرص أقرانه أو ربما ضعف الرقابة ما يدفعه إلى نمط الابتكار باستخدام وسائل غير مشروعة لتعويض النقص أو ربما تفكك أسري أو غياب الوالدين فعندما يغيب التوجيه أو النموذج السلوكي الإيجابي فيلجأ الحدث أحيانًا إلى نمط التمرد رفضًا للقيود الأسرية أو القيم السائدة أو ربما وجود ضغط نفسي بسبب سوء توزيع الاهتمام أو المقارنة بين الإخوة مما يولد لدى بعض الأبناء الإحباط ويقودهم إلى نمط الانسحاب بالابتعاد عن الأهداف والمعايير المجتمعية كليًا.

الجدول (10): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الحب والتقدير الذاتي داخل الاسرة ونوع الانحراف المرتكب لأول مرة من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل تحظى بالحب والتقدير الذاتي داخل أسرتك؟	نعم	1	0	1
		100.0%	0.0%	100.0%
	لا	1	3	4
		25.0%	75.0%	100.0%
	أحيانا	7	1	8
		87.5%	12.5%	100.0%
	دون اجابة	4	0	4
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (10) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين الحب والتقدير الذاتي داخل الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث ، أما بالنسبة لنوع الانحراف الذي ارتكب لأول من مرة من المنحرفين فكانت النسب كالتالي: (76.5%) السرقة،(23.5%) عنفا بدنيا ومن خلال الربط بين المتغيرين نرى بأن الأفراد الذين يشعرون بالحب والتقدير الذي أجابوا بـ: نعم(100%) من هؤلاء ارتكبوا السرقة فقط بينما العنف البدني لم يظهر(0%) ارتكبوا يشير هذا إلى أن الشعور بالحب

والتقدير يكون عاملًا وقائيًا ضد العنف البدني تحديدًا، لكنه لا يمنع كليًا السلوك الانحرافي، إذ يظهر الميل إلى انحرافات غير عنيفة كالسرقة، ربما لأسباب تتعلق بجاذبية مادية أو تأثير الأقران لا بنقص الدعم العاطفي أما الأفراد الذين لا يشعرون بالحب والتقدير نلاحظ بأن (75%) ارتكبوا عنفًا بدنيًا في حين (25%) فقط ارتكبوا سرقة يدل على غياب الشعور بالحب والتقدير يبدو مرتبطًا بشكل كبير بالعنف البدني، والذي يعكس إحباطًا داخليًا أو حاجة ملحّة لإثبات الذات بالقوة، بينما الأفراد في المستوى المتوسط من الحب والتقدير (أحيانا) نجد بأن (87.5%) ارتكبوا سرقة أما (12.5%) ارتكبوا عنفًا بدنيًا يشير هذا إلى أن الشعور الجزئي بالحب والتقدير ربما يُقلل من احتمالات العنف لكنه لا يمنع السلوك الانحرافي عمومًا، ويُظهر ميلًا إلى انحرافات أقل عدوانية كالسرقة.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن أفراد العينة الذين يشعرون بالحب والتقدير داخل الأسرة يُعتبر مؤشرًا قويًا على التماسك العاطفي، الذي يسهم في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للأبناء أما في حال غياب الحب والتقدير مع وجود ظروف اقتصادية صعبة، فإن الحدث يعجز عن تحقيق ذاته بوسائل مشروعة، فيلجأ إلى الانحراف كتعويض أو هروب، بالنسبة الى العنف البدني ارتبط أكثر بانعدام التقدير يُفهم كـ"تمرد" على الأسرة والمجتمع بينما السرقة ارتبطت أكثر بالتقدير المتوفر أوالمتذبذب يُفهم كـ"ابتكار" لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية.

الجدول (11): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الشعور بالحنان والعاطفة من الوالدين اتجاه الابناء ورد فعل الاسرة على الانحراف

		كيف كان رد فعل أسرتك؟					المجموع
		بدون علم	عدم الاهتمام	العقاب	النصح والتوجيه	التشجيع	
هل يشعرانك والديك بالحنان والعاطفة؟	نعم	4	2	3	4	1	14
		28.6%	14.3%	21.4%	28.6%	7.1%	100.0%
	لا	0	2	0	0	0	2
		0.0%	100.0%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		4	4	3	4	1	16
		25.0%	25.0%	18.8%	25.0%	6.3%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (11) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين الشعور بالحنان والعاطفة من الوالدين اتجاه الابناء ورد فعل الاسرة على الانحراف، أما بالنسبة لرد فعل أسرة الحدث على الانحراف فكانت النسب كالتالي: (25%) بدون علم، (25%) عدم الاهتمام،(25%) النصح والتوجيه، (18.8%) عقاب، (6.3%) تشجيع ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ أن في الفئة الأولى الأبناء الذين يشعرون بالحنان والعاطفة من والديهم النسب كانت كالتالي: بدون علم الأسرة (28.6%) من الحالات عبّروا عن مشاعرهم دون أن تكون الأسرة مدركة لها يشير ذلك إلى وجود فجوة في التواصل العاطفي، رغم شعور الأبناء بالحنان، بالإضافة الى عدم الاهتمام: (14.3%) من الحالات وجدت الأسرة غير مبالية عند تعبير الأبناء عن مشاعرهم يدل على نقص جزئي في الاستجابة العاطفية حتى في أسر تظهر بأنها حنونة شكليا، كما نجد العقاب: (21.4%) من الحالات واجهت العقاب كرد فعل نسبة مقلقة، حيث تُظهر أن بعض الأسر تعبّر عما بداخلها بشكل سلبي، بالإضافة الى النصح والتوجيه: (28.6%) تلقوا استجابة إيجابية عبر النصح والإرشاد تُعد مؤشراً جيداً على وجود بعد توجيهي في العلاقة الأسرية بمعنى آخر من المنطقي الأسر الحنونة تتعامل مع أبنائها بالتوجيه، وفي الاخير التشجيع (7.1%) فقط تلقوا تشجيعًا وهي أقل نسبة، ما يشير إلى أن التعزيز الإيجابي لا يزال محدودًا أما بالنسبة الى الفئة الثانية الأبناء الذين لا يشعرون بالحنان والعاطفة من والديهم حيث تمثل هذه الفئة نمطًا أحاديًا من الاستجابة الأسرية تمثل في عدم الاهتمام (100%) من الحالات واجهت عدم اهتمام الأسرة عند التعبير عن مشاعرها مؤشر واضح على افتقار هذه الأسر للرعاية العاطفية أو الاستجابة لمشاعر الأبناء أما بقية الردود (بدون علم، عقاب، نصح، تشجيع) (0%) لكل منها يعكس غياب تام لأي نوع من التفاعل الأسري البنّاء أو حتى السلبي بخلاف اللامبالاة.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن الفئة الأولى الذين شعروا بالحنان، لكن تلقوا ردودًا مثل "العقاب" أو "دون علم" فهذه حالة من التناقض في الوظيفة الأسرية خصوصًا في أسر تواجه هشاشة اقتصادية أو تفككًا أسريًا، وتقل فيها فرص التنشئة الاجتماعية السليمة، ويُصبح الانحراف وسيلة لـ "الابتكار" أما الفئة تلقت رد فعل بعدم الاهتمام يدل على تراكم المشاعر السلبية وضعف التوجيه فينسحب تمامًا من الالتزامات الاجتماعية أو يتمرد عنها.

الجدول (12): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين أسلوب الأب التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف					
		ما هي أكثر الوسائل والأدوات التي كنت تستخدمها؟			المجموع
		اليدين والأرجل	السب والشتم	العصا والحجارة	
ما هو الأسلوب الأكثر استخداما من طرف الأب في تربيتك؟	القسوة	5	3	1	9
		55.6%	33.3%	11.1%	100.0%
	الحوار	8	0	0	8
		100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	3	1	17
		76.5%	17.6%	5.9%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (12) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين أسلوب الأب التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف، أما بالنسبة لأكثر الوسائل والادوات المستخدمة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) اليدين والأرجل، (17.6%) السب والشتم، (5.9%) العصا والحجارة ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ الأسلوب الأول القسوة ويشمل اليدين والأرجل (55.6%) من الحالات هذا يشير إلى أن الضرب كان الوسيلة الأساسية في هذا الأسلوب لدى الابناء، ما يعكس حضورًا ماديًا مباشرًا للعنف داخل البيئة الأسرية الى جانب ذلك السب والشتم (33.3%) من الحالات السب يُعد من أشكال العنف الرمزي أو النفسي، واحتلاله المرتبة الثانية يشير إلى أنه يُستخدم إما كبديل للعنف الجسدي أو كوسيلة مصاحبة له، بالإضافة الى العصا والحجارة (11.1%) يدل على توفر بدائل (كاليدين) أو نتيجة وجود رادع اجتماعي أقوى ضد استخدام أدوات خطرة ومع ذلك، يظل استخدام أدوات كالعصا مؤشرًا خطيرًا على تفاقم العنف داخل الأسرة أما الأسلوب الثاني الحوار(100%) نجد اليدين والارجل وذلك يدل على التناقض في وظيفة التنشئة الاجتماعية بينما (0%) في باقي أدوات العنف (السب، العصا والحجارة) مما يُعزز فكرته كنهج قائم على الاحترام، الإنصات، والتواصل غير العنيف.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني غالبًا ما تعاني من ضغوط تؤدي إلى تبني القسوة كأسلوب تربية، في غياب الوعي التربوي والدعم الاجتماعي، فالقسوة هنا تُفهم كأداة "عاجلة" لضبط السلوك، لكنها تؤسس لبيئة لا معيارية، تجعل الحدث يرى العنف

كوسيلة مشروعة لتحقيق أهدافه "نمط الابتكار" في المقابل، أسلوب الحوار يرتبط غالبًا بأسر أكثر وعيًا واستقرارًا، وهو ما يقلل من انحراف الأبناء أو يحصره في أشكال غير مدمرة مما يوجه الحدث نحو نمط الامتثال الذي يوازن بين الأهداف والوسائل المشروعة لتحقيقها.

الجدول (13): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين أسلوب الام التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف					
		ما هي أكثر الوسائل والأدوات التي كنت تستخدمها؟			المجموع
		اليدين والأرجل	السب والشتم	العصا والحجارة	
ما هو الأسلوب الأكثر استخداما من طرف الأم في تربيتك؟	القسوة	4	0	0	4
		100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	الحوار	5	2	1	8
		62.5%	25.0%	12.5%	100.0%
	التدليل	1	0	0	1
		100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	الاهمال	2	0	0	2
		100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	الحزم	1	1	0	2
		50.0%	50.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	3	1	17
		76.5%	17.6%	5.9%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (13) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين أسلوب الام التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف، أما بالنسبة لأكثر الوسائل والأدوات المستخدمة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) اليدين والأرجل، (17.6%) السب والشتم، (5.9%) العصا والحجارة ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ أنه يوجد لدينا 5 فئات، الفئة الأولى الأم التي تعتمد الأسلوب القاسي في التربية نرى بأن اليدين والأرجل(100%) تُستخدم كوسيلة رئيسية للعقاب والانضباط، مما يعكس اعتمادًا كليًا على العنف الجسدي المباشر في التواصل التربوي، أما غياب كامل للوسائل اللفظية أو الأدوات (مثل السب والشتم و العصا والحجارة) يشير إلى نمط مباشر وفوري في رد الفعل، دون اللجوء إلى أدوات خارجية، بينما الفئة الثانية الأم التي تعتمد أسلوب الحوار في التربية نرى بأن تم استعمال اليدين والأرجل بنسبة (62.5%) رغم اعتماد الحوار، فإن نسبة مرتفعة من هذه الأمهات لا تزال تلجأ

إلى الضرب كوسيلة مرافقة للتربية، يشير ذلك إلى وجود تناقض بين مبدأ الحوار والتطبيق الواقعي، ما يجعل الابناء يرتبكون في فهم حدود السلوك المسموح بالإضافة الى السب والشتم(25%) استخدام الألفاظ الجارحة رغم الطابع الحواري يعكس توترًا أو فقدانًا للسيطرة في مواقف معينة كما نجد العصا والحجارة(12.5%) الأم التي تعتمد أسلوب الحوار فإنها تلجأ أحيانًا إلى العنف المفاجئ، ربما عندما تفشل الوسائل الكلامية أو الحوارية، فتنتقل إلى أسلوب أكثر قسوة عند الغضب أما الفئة الثالثة الأم التي تعتمد أسلوب التدليل في التربية نلاحظ بأن تم استخدام اليدين والأرجل (100%)على الرغم من التدليل، يظهر أن العنف الجسدي لا يُستبعد تمامًا، بل يظهر بشكل مفاجئ وغير متوقع كرد فعل عند حدود الانفجار العاطفي، أما غياب الوسائل الأخرى (اللفظية أو الأدوات) يوحي برد فعل غريزي (عفوي) غير مدروس (غير مخطط له) ناتج عن فقدان السيطرة، بالنسبة الى الفئة الرابعة الأم التي تعتمد أسلوب الإهمال في التربية نرى بأن اليدين والأرجل نسبتها (100%) حيث تم استخدام الضرب رغم الإهمال يشير إلى تناقض سلوكي، حيث يغيب التوجيه والدعم العاطفي، لكن يظهر العقاب الجسدي بشكل غير منهجي هذا يعكس بيئة فوضوية تفتقر للتناسق في الاستجابة والفئة الاخيرة الأم التي تعتمد أسلوب الحزم في التربية: اليدين والأرجل (50%) والسب والشتم (50%)هذه الأرقام تشير إلى توزيع متوازن بين العنف الجسدي واللفظي يعكس هذا الأسلوب تطبيقًا للحزم، لكنه في الواقع قد ينطوي على وسائل ردع غير بناءة، ما يؤثر سلبا على العلاقة بين الأم والطفل رغم نية الضبط.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن فالأسر ذات مستوى اقتصادي ضعيف أو أسر منخفضة الوعي التربوي، الأمهات تميل إلى القسوة أو الإهمال بسبب الضغط أو غياب التكوين النفسي والاجتماعي في هذه الأسر حيث يغيب التواصل الفعال فيتولد خلل في القيم والمعايير، ما يدفع الحدث نحو اعتماد وسائل عنيفة أو فوضوية لحل مشكلاته " نمط الابتكار"، أما الحوار، فيُفترض أنه مؤشر على مستوى اجتماعي أكثر استقرارًا، لكن نتائجه ليست دائمًا مثالية إن لم تُدعّم بوسائل اجتماعية قوية (احتواء، رقابة، قدوة...) مما يساعد على تثبيت نمط الامتثال والالتزام بالوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، بالنسبة الى التدليل يقترب من الابتكار إذ يدفع الابن للبحث عن طرق غير مشروعة لتحقيق أهدافه أو يشير إلى أن التدليل الزائد يضعف السيطرة على السلوك فيلجأ الحدث للعنف المباشر وذلك عند أول إحباط.

الجدول (14): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين التشجيع على الافعال الايجابية ودوافع الانحراف								
		ما الدوافع وراء انحرافك؟						المجموع
		الفاقة	التحريض	رد فعل	ضغط الاسرة	ضعف التحصيل الدراسي	جذب الاقران لي	
عندما تقوم بأفعال إيجابية هل تلقى التشجيع والمكافئة؟	نعم	1	1	7	0	0	1	10
		10.0%	10.0%	70.0%	0.0%	0.0%	10.0%	100.0%
	لا	0	0	2	3	1	1	7
		0.0%	0.0%	28.6%	42.9%	14.3%	14.3%	100.0%
المجموع		1	1	9	3	1	2	17
		5.9%	5.9%	52.9%	17.6%	5.9%	11.8%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (14) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين التشجيع على الافعال الايجابية ودوافع الانحراف أما بالنسبة الى الدوافع وراء انحراف الحدث فكانت النسب كالتالي: : (52.9%) رد فعل، (17.6%) ضغط الاسرة، (11.8%) جذب الاقران، (5.9%) الفاقة، (5.9%) التحريض (5.9%) ضعف التحصيل الدراسي ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن الفئة الاولى أجابوا بـ: نعم أي تلقوا التشجيع والمكافأة، فالدافع الأبرز وراء الانحراف هو رد الفعل (70%)، مما يشير إلى أن معظم الأشخاص الذين تلقوا التشجيع والمكافأة عند القيام بأفعال إيجابية إلا أنهم كانوا يعانون من رد فعل بسبب ظروف اجتماعية معينة بالإضافة الى التحريض و جذب الأقران: يشكلان (10%) لكل منهما، ما يعني أن الأشخاص الذين تلقوا التشجيع يكونون تأثروا بتحفيز من أفراد آخرين ايضا (10%) الفاقة وهذا يدل على أن الاسرة تركز أكثر على الجانب المعنوي أما بالنسبة الى الفئة الثانية أجابوا بـ: لا أي عدم تلقي التشجيع والمكافأة، تتنوع الدوافع: أولا، ضغط الأسرة (42.9%)عندما لا يتلقى الطفل أو المراهق التشجيع على سلوكياته الإيجابية، يشعر بعدم التقدير أو الإهمال، إذا تزامن ذلك مع ضغوط مستمرة من الأسرة – مثل التوقعات المرتفعة، المقارنات، أو النقد المفرط – فإن هذه البيئة تخلق توترًا نفسيًا عالياً، يدفع الفرد إلى الانحراف كوسيلة للتمرد أو للهروب من هذا الضغط ثانيا، رد الفعل (28.6%)في غياب التشجيع، يكون الدافع وراء السلوك المنحرف هو الاستجابة لظروف أو مشاعر داخلية، مثل الإحباط أو الغضب، فالانحراف هنا يتحول إلى رد فعل تعويضي ضد التجاهل أو الإهمال في محاولة لجذب الانتباه أو فرض الذات أمام من لم يمنحه التقدير سابقًا، ثالثا،

ضعف التحصيل الدراسي (14.3%)غياب المكافأة يعزز شعور الفشل أو الدونية لدى بعض الأفراد، خصوصًا في الجانب الأكاديمي بحيث من لا يجد تشجيعًا على المحاولة أو التحسن يفقد الدافع ويجد في الانحراف وسيلة لإثبات نفسه بطريقة بديلة، رابعا، جذب الأقران (14.3%) في ظل غياب التحفيز الأسري، يصبح الفرد أكثر قابلية للتأثر برغبات المجموعة أو ضغط الأصدقاء بمعنى الانضمام إلى جماعات منحرفة تعوض نقص التقدير داخل الأسرة، وتمنحه شعورًا بالانتماء والاعتراف.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن المجموعة التي تلقت التشجيع يشير هذا إلى أن هؤلاء حاولوا الامتثال للسلوك المقبول اجتماعيًا أي أظهرت نمط الامتثال في البداية، لكن الظروف المفاجئة أو الانفعالات اللحظية دفعتهم للانحراف لاحقًا كما أن وجود "التحريض" و"جذب الأقران" يظهر أن التأثير الخارجي كان ثانويًا لكن قائمًا يساهم في تعزيز التوجه نحو نمط الابتكار باستخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف بالإضافة الى أن غياب التشجيع يعزز الشعور بالإقصاء أو الظلم، خاصة حين يرى الحدث أن جهده لا يُكافأ، مما يدفعه لسلوك منحرف كـ"رد فعل" دفاعي متمرد على هذا الحرمان الى جانب ذلك نجد بأن "ضغط الأسرة" و"ضعف التحصيل" كدوافع للانحراف تشير إلى عدم تحقق أهداف مشروعة بوسائل مشروعة ما يغذّي توجهه نحو نمط الابتكار كاستراتيجية بديلة لإشباع احتياجاته.

الجدول (15): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين رد فعل الوالدين عند الخطأ والوسائل التي يستخدمها الحدث

		ما هي أكثر الوسائل والأدوات التي كنت تستخدمها؟			المجموع
		اليدين والأرجل	السب والشتم	العصا والحجارة	
عندما تخطئ ما هو رد فعل والديك؟	النصح والتوجيه	6	3	1	10
		60.0%	30.0%	10.0%	100.0%
	التوبيخ –	7	0	0	7
		100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	3	1	17
		76.5%	17.6%	5.9%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (15) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين رد فعل الوالدين عند الخطأ والوسائل التي يستخدمها الحدث، أما بالنسبة لأكثر الوسائل والأدوات المستخدمة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) اليدين والأرجل يُعد مؤشرًا مقلقًا حول طبيعة التنشئة الأسرية ، (17.6%) السب والشتم من الحالات كوسيلة من وسائل التأديب، مما يشير إلى أن العقوبات اللفظية كان لها دور أقل في ردود الفعل مقارنة بالعقوبات الجسدية ، (5.9%) العصا والحجارة حيث تنخفض شرعية استخدام العنف المفرط أو الأدوات في العقاب داخل الأسرة الحديثة، أو بوجود نوع من الوعي المتزايد بخطورة هذه الأساليب على الطفل نفسيًا وجسديًا، ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن النصح والتوجيه يشكل (60%) من الحالات حيث يتعامل الوالدان مع الأخطاء باليدين والأرجل، (30%) لجأوا إلى السب والشتم، و(10%) فقط استخدموا العصا أو الحجارة هناك تناقض بين الأساليب المعلنة (كالنصح والتوجيه) والأساليب الفعلية المستخدمة (المتمثلة في الضرب بالأيدي والأرجل والعصا والحجارة الى جانب الشتم)، مما يدل على أن بعض أشكال العنف تُمارس تحت غطاء "التوجيه" بينما التوبيخ استخدموا اليدين والأرجل فقط بنسبة (100%) كوسيلة تعامل مع الخطأ لم تُستخدم الوسائل الأخرى (السب، العصا والحجارة) ضمن هذه الفئة يعكس تصورًا سلوكيًا أكثر تقليديًا يرتبط بالعنف البدني.

يمكن تفسير النتائج على أن عند وجود النصح والتوجيه الاحداث في هذه الحالة ما زالوا ضمن فئة "الامتثاليين" الذين يسعون لتحقيق أهدافهم عبر الوسائل المقبولة اجتماعيًا أو "المبتكرين" الذين يحاولون تحقيق أهدافهم داخل إطار القواعد (لكن بوسائل غير تامة أو مختلطة)، أما عند التوبيخ فيندرج الاحداث تحت فئة "التمرد أو الرفض"، حيث يشعر الحدث أن الأسرة لا تمنحه فرصًا شرعية لتصحيح سلوكه، فينفر من الوسائل المشروعة وعليه الأسر ذات مستوى اجتماعي واقتصادي متدنٍ تميل أكثر إلى التوبيخ المباشر أو العقاب دون حوار، مما يُضعف البنية الانفعالية والنفسية للطفل، ويعزز السلوك الانحرافي.

الجدول (16): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين رقابة الوالدين وطبيعة الانحراف				
		عادة هل الانحراف المرتكب كان؟		المجموع
		فرديا	جماعيا	
هل يراقب ويتابع والديك تصرفاتك خارج البيت؟	نعم	8	5	13
		61.5%	38.5%	100.0%
	لا	4	0	4
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		12	5	17
		70.6%	29.4%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (16) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين رقابة الوالدين وطبيعة الانحراف أما بالنسبة لطبيعة الانحراف المرتكب من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (70.6%) ارتكبوا فرديا، (29.4%) ارتكبوا جماعيا ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن (61.5%) قالوا نعم أي الرقابة موجودة وتشير هذه النسبة إلى أن أغلب الآباء والأمهات يمارسون شكلاً من أشكال الرقابة والمتابعة على أبنائهم خارج المنزل، ومع ذلك، فإن (61.5%) من الانحرافات ضمن هذه الفئة كانت فردية، مما يدل على أن وجود الرقابة لا يمنع الانحراف تمامًا، لكنه يقل من الانخراط في الجماعات المنحرفة بينما (38.5%) كانت جماعية، مما يشير إلى أن الرقابة قد تكون غير كافية أو شكلية، أو أن الأبناء يجدون سبلًا للانفلات منها، خاصة في وجود تأثير الأقران، أما بالنسبة الى الذين قالوا لا أي لا توجد رقابة والدية والتي شهدت (100%) من الانحرافات كانت فردية هذا يعكس أن الانحراف هنا لا ينبع من ضغط الأقران، بل هو نابع من دوافع شخصية، كالإهمال أو الحاجة لإثبات الذات أو كسب الانتباه، ويشير إلى أثر مباشر لغياب التوجيه والرقابة الأسرية.

يمكن تفسير ذلك على أن الرقابة الأسرية غالبًا ما تتأثر بالوضع الاقتصادي فلأسرة الفقيرة أو المضغوطة اقتصادياً تنشغل بتأمين الحاجات الأساسية وتُهمل المراقبة السلوكية لأبنائها، هذا يؤدي إلى ضعف في الضبط الاجتماعي الداخلي، ما يخلق بيئة مثالية لظهور السلوك المنحرف (وفق Merton نمط الابتكار حين يعجز الحدث عن الوصول إلى أهدافه بوسائل مشروعة فعالة) كذلك، الأسر ذات البناء الهش أو المتفككة (طلاق، غياب الأب، أو انشغال الوالدين) تميل إلى وجود رقابة جزئية للأبناء، مما يدفعهم نحو حلول منحرفة فردية كآلية للتعبير أو التمرد أو التعويض (الابتكار).

الجدول (17): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين تدخل الوالدين في اختيار الاصدقاء ونمط الانحراف المرتكب من طرف الحدث				
		عادة هل الانحراف المرتكب كان؟		المجموع
		فرديا	جماعيا	
هل يحدد لك والديك ويتدخلان في اختيار نوع اصدقائك؟	نعم	8	5	13
		61.5%	38.5%	100.0%
	لا	4	0	4
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		12	5	17
		70.6%	29.4%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (17) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين تدخل الوالدين في اختيار الاصدقاء ونمط الانحراف (فردي أم جماعي) أما بالنسبة لنوع الإنحراف المرتكب من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (70.5%) فرديا، (29.4%) جماعيا ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن(13 حالة) أجابوا بـ: نعم أي تدخل الوالدين في اختيار الأصدقاء وذلك بنسبة (61.5%) ارتكبوا انحرافات فردية (8 أفراد) بينما (38.5%) ارتكبوا انحرافات جماعية (5 أفراد) هذا يشير إلى أن التدخل الأبوي لا يمنع الانحراف، بل يدفع البعض إلى الانخراط في جماعات منحرفة، ربما كرد فعل على القيود الأسرية أو البحث عن بديل للحرية المفقودة كما يوجد (4 حالات) أجابوا بـ: لا أي عدم تدخل الوالدين (4 حالات بنسبة 100%) ارتكبوا انحرافات فردية هذا يُظهر أن غياب الرقابة أو التوجيه في اختيار الأصدقاء يؤدي إلى نزعة فردية في السلوك المنحرف، أي أن الفرد يتخذ قراراته بمعزل عن تأثير الجماعة، ما يعكس ضعفًا في الانضباط الذاتي أو غياب الضبط الأسري.

يمكن تفسير النتائج على أن تدخل الوالدين في اختيار أصدقاء الحدث وطبيعة الانحراف المرتكب (فردي أو جماعي)، الانحراف الجماعي ارتبط فقط بالفئة التي يحظى أفرادها بتدخل الوالدين في اختيار الأصدقاء، تبدو هذه مفارقة، لكن ما يمكن تفسيره بأن الرقابة الزائدة تدفع الأحداث للتمرد أو لاختيار أصدقاء بشكل سري، ما يؤدي إلى الانخراط في جماعات منحرفة دون علم الأسرة أما في حالة غياب تدخل الوالدين، فالانحرافات بقيت فردية فقط، وهو ما يُشير إلى نمط الانسحاب أي العزلة

الاجتماعية أو عدم وجود علاقات قوية مع الأقران، أو حتى إلى غياب التأثير الجماعي نتيجة انعدام التوجيه وهذا يعكس أن جودة العلاقة الأسرية واتزانها أهم من مجرد وجود الرقابة أو غيابها.

2-3- العلاقات الاسرية وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.

الجدول (18): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين صفة الأب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث				
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
ما هي الصفة التي تغلب على علاقتك مع والدك؟	جيدة	6	3	9
		66.7%	33.3%	100.0%
	متأرجحة	7	1	8
		87.5%	12.5%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (18) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين صفة الأب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لأول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) السرقة، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن العلاقة الجيدة مع الاب (9 أفراد)، من بين هؤلاء (66.7%) ارتكبوا انحرافًا من نوع السرقة (6 أفراد) و(33.3%) ارتكبوا عنفًا بدنيًا (3 أفراد)، هذا يُشير أن العلاقة الجيدة مع الأب لا تمنع بالضرورة من الوقوع في السلوك المنحرف لكنها تُسهم في التقليل من شدته أو طبيعته، حيث يُلاحظ ميل أكبر نحو ارتكاب أفعال كالسرقة، والتي تُعد أقل حدةً وعنفًا مقارنةً بالعنف البدني الذي يعكس غالبًا سلوكًا أكثر اندفاعًا وتصعيدًا (أعلى درجة من السلوك المنحرف) بينما العلاقة متأرجحة مع الأب (8 أفراد بنسبة 87.5%) منهم ارتكبوا السرقة (7 أفراد) بينما (12.5%) فقط ارتكبوا عنفًا بدنيًا (حالة واحد)، هذا يعني أن العلاقة غير المستقرة مع الأب تساهم في زيادة احتمال السلوك المنحرف، خاصة من النوع المرتبط بالسرقة، والتي تعكس نقص الحماية النفسية أو العاطفية.

يمكن تفسير النتائج اعلاه بأن جودة العلاقة مع الأب تؤثر في نمط الانحراف الذي يرتكبه الحدث، بحيث أن علاقة الأب المتأرجحة ترتبط بنسبة أعلى من الانحراف من نوع السرقة وهو ما

يعكس نمط الابتكار مقارنة بالعلاقة الجيدة، مما يشير إلى أن عدم الاستقرار في العلاقة مع الأب يدفع الحدث نحو انحرافات تميل إلى السرقة أكثر من العنف وذلك لعدم تحقيق الأهداف المجتمعية بوسائل تقليدية بينما العلاقة الجيدة مع الأب رغم إيجابيتها، إلا أنها لا تمنع حدوث الانحرافات، خاصة العنف البدني الذي يرتبط بعوامل أخرى كالضغوط أو الخلافات الأسرية وهو ما يمكن تفسيره أحيانًا كنوع من نمط التمرد، حين يستخدم الحدث العنف للتعبير عن اعتراضه أو رفضه لوضع لا يستطيع تغييره بوسائل مشروعة.

الجدول (19): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين صفة الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
ما هي الصفة التي تغلب على علاقتك مع أمك؟	جيدة	6	3	9
		66.7%	33.3%	100.0%
	متأرجحة	4	1	5
		80.0%	20.0%	100.0%
	سيئة	3	0	3
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (19) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين صفة الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن الفئة الأولى أي من كانت علاقتهم جيدة مع الأم (9 أفراد) ارتكبوا السرقة كأول نوع من الانحراف وذلك بنسبة (66.7%) أي (6 أفراد) بينما الفئة الثانية أي من ارتكبوا عنفا بدنيا كانت نسبتهم (33.3%) أي (3 أفراد) يُفهم من ذلك أن العلاقة الجيدة تلعب دورًا في التقليل من العنف الجسدي، لكن لا تمنع الانحراف تمامًا، إذ أن نسبة لا يُستهان بها ما زالت ترتكب سلوكيات منحرفة مثل السرقة ويشير ذلك الى عوامل اجتماعية (مثل ضغط الأصدقاء) أو نفسية داخلية (مثل الصراع الداخلي، أو الحاجة لإثبات الذات)، أما بالنسبة من كانت علاقتهم متأرجحة مع الأم (5 أفراد وهو العدد الاجمالي) حيث

نجد بأن هناك من ارتكبوا السرقة (80%) أي (4 أفراد) بينما من ارتكبوا عنفا بدنيا (20%) أي (فرد واحد) رغم التذبذب العاطفي، فإن السلوك الأقل عنفًا (السرقة) هو الأكثر شيوعًا، ويشير إلى محاولة تعويض نفسي أو تفريغ داخلي غير مباشر أما الفئة الثالثة والتي كانت علاقتهم سيئة مع الأم جميعهم ارتكبوا السرقة وذلك بنسبة (100%) (3 أفراد) وذلك يشير الى الانفصال أو الجفاء العاطفي لم يولّد عنفًا جسديًا، بل ظهر على شكل انحراف خفي وغير صدامي مثل السرقة، ربما بسبب كبت داخلي أو فقدان شعور بالانتماء.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن رغم العلاقة الجيدة إلا أنه توجد أوجه قصور غير ظاهرية مثل غياب الرقابة أو تدني الحالة الاقتصادية أو الحماية الزائدة دون توجيه، فالانحراف في هذا السياق لا يعكس خللاً في العلاقة العاطفية بقدر ما يكشف نمط الابتكار حين يكون هناك عجزًا في تزويد الحدث بوسائل واقعية أو مشروعة لتحقيق طموحاته أو التحكم في سلوكياته بينما العلاقات المتذبذبة غالبًا ما تخلق شعورًا بعدم الأمان العاطفي، ما ينعكس في سلوكيات تعويضية كالميل إلى السرقة لإشباع حاجات مادية أو عاطفية كذلك ضعف في بناء الهوية السوية وفقدان البوصلة الأخلاقية المستقرة وهو ما يعزز أيضًا نمط الابتكار أما نسبة العنف البدني (20%) فتدل على أن بعض الأحداث حاولوا التمرد (Rebellion) على الضوابط الأسرية كرد فعل على العلاقة المهزوزة مع الأم، وذلك من خلال ممارسة العنف للتعبير عن الرفض أو الغضب أما بالنسبة الى العلاقة السيئة تشير الى القطيعة أو السلبية في العلاقة مع الأم تُفضي إلى فقدان الشعور بالانتماء الأسري مما يدفع الحدث إلى نمط الابتكار (Innovation)، حيث يستهدف الحدث تحقيق أهدافه بأساليب غير مشروعة، بينما يغيب التمرد هنا، غالبًا نتيجة فقدان القوة للمواجهة المباشرة مع المجتمع أو الأسرة.

الجدول (20): توزيع المبحوثين حسب العلاقة مع الاخوة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث							
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته ثاني مرة؟					المجموع
		سرقة	عنف بدني	التخريب	التشرد	التدخين	
ما هي الصفة التي تغلب على علاقتك مع أخوتك؟	جيدة	1	5	2	1	2	11
		9.1%	45.5%	18.2%	9.1%	18.2%	100.0%
	متأرجحة	3	2	0	0	1	6
		50.0%	33.3%	0.0%	0.0%	16.7%	100.0%
المجموع		4	7	2	1	3	17
		23.5%	41.2%	11.8%	5.9%	17.6%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (20) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة مع الاخوة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لثاني مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (41.2%) عنف بدني ، (23.5%) سرقة، (17.6%) التدخين، (11.8%) التخريب ، (5.9%) التشرد ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ أن من لديهم علاقة جيدة مع إخوتهم (11 حالة) رغم العلاقة الجيدة مع الإخوة، فإن العنف البدني كان الأعلى (45.5%) يشير إلى أن هذه العلاقة "الجيدة" سطحية أو غير كافية لردع هذا النمط من السلوك، يليه سلوكيات انحرافية متعددة (السرقة 9.1%، تشرد 9.1%)، ما يشير إلى احتمال أن العلاقات الجيدة الظاهرة لا تكفي لضبط السلوك إذا كانت غير مصحوبة بإطار تربوي متماسك أو رقابة فعلية بالإضافة الى (التخريب 18.2%، تدخين 18.2%) يُفسَّر بتأثير عوامل خارج نطاق الأسرة مثل تقليد الأصدقاء أو البيئة أما بالنسبة من لديهم علاقة متأرجحة مع إخوتهم (6 حالات) في هذه الفئة، تبرز السرقة بنسبة مرتفعة (50%) ، تليها العنف (33.3%)، ثم التدخين (16.7%) ما يدل على أن عدم الاستقرار في العلاقات الأخوية يعزز السلوك المنحرف خاصة القائم على الاستحواذ (السيطرة) ومواجهة الآخرين بشكل عدواني.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن العلاقة الجيدة توفر دعمًا عاطفيًا ولكنها لا تعالج التوترات البنيوية (الفقر، التهميش، ضعف التعليم)، مما تؤثر على شكل الانحراف بحيث يتحول الى سلوك اندفاعي/عاطفي كالعنف أو التخريب بدلا من كونه مدفوعا بالغاية أو مصلحة كالسرقة أو التشرد للتعبير عن الغضب (نمط التمرد) بينما العلاقة المتأرجحة تشير الى اكتظاظ سكاني داخل الأسرة (عدد

كبير من الأبناء) أو غياب العدالة في المعاملة أو ضغط اقتصادي يجعل الوالدين أقل قدرة على التدخل التربوي، ما يؤدي إلى صراعات بين الإخوة ويدفع الحدث إلى نمط الابتكار، باستخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق حاجاته في ظل عجز الأسرة عن تلبية طموحاته بطرق مقبولة.

الجدول (21): توزيع المبحوثين حسب مدى حدوث الخلافات بين الوالدين ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل تحدث الخلافات بين الوالدين؟	دائما	3	0	3
		100.0%	0.0%	100.0%
	غالبا	3	1	4
		75.0%	25.0%	100.0%
	احيانا	2	2	4
		50.0%	50.0%	100.0%
	نادرا	5	1	6
		83.3%	16.7%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (21) توزيع أفراد العينة حسب مدى حدوث الخلافات بين الوالدين ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ (13 من أصل 17 حالة) ارتكبوا السرقة كأول انحراف، في الفئة الاولى الخلافات الدائمة (3 حالات) كلهم ارتكبوا سرقة وذلك بنسبة (100%) ولا حالة عنف بدني في ظل النزاع المستمر(0%) فيتجه الأبناء إلى سلوكيات لا تكون فيها المواجهة مباشرة (كالسرقة) بسبب شعورهم بالعجز أو الخوف أما في الفئة الثانية الخلافات الغالبة (4 حالات) (3 حالات سرقة بنسبة 75%) مع ارتفاع طفيف في نسبة العنف (حالة واحدة بنسبة 25%)، ما يدل على احتمالية بدء النزوع للعنف مع زيادة الضغط الأسري، بالنسبة الى الفئة الثالثة الخلافات أحيانًا (4 حالات) توازن كامل بين السرقة والعنف (50%)، يشير الى أن هذا التوازن يشير إلى تذبذب في الاستقرار الأسري، فالخلافات غير المنتظمة

تخلق حالة من عدم التنبؤ والشعور بعدم الأمان، مما يؤدي إلى ردود فعل عدوانية أحيانًا (عنف بدني) أو سلوك تعويضي خفي (سرقة)، في الفئة الاخيرة الخلافات النادرة (6 حالات)، السرقة (83.3%) أما العنف البدني (16.7%) يشير إلى أن الانحراف لا يكون مرتبطًا بالخلافات الأسرية وحدها، بل يُعزى إلى غياب الوازع الديني أو الرقابة الاسرية رغم غياب المشاكل.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن الخلافات الدائمة بين الوالدين تشير إلى تفكك أسري حاد وبيئة منزلية غير مستقرة في هذه الحالة، يشعر الحدث بفقدان الأمان والانتماء، ما يؤدي إلى اللجوء إلى السرقة لتعويض الحرمان، فالنمط المقابل لهذه الفئة "الابتكار" حيث يقبل الحدث الأهداف المجتمعية (مثل النجاح أو الامتلاك)، لكنه يرفض الوسائل المشروعة لعدم توفرها بينما الخلافات التي تحدث غالبًا تعكس توترًا مزمنًا داخل الأسرة مع احتمالات متكررة للنزاعات لكنها ليست مستمرة كالخلافات الدائمة، فالسلوك الانحرافي هنا يتنوع بين السرقة والسلوك العنيف كرد فعل عاطفي، هنا يظهر نمطان: الابتكار (لدى مرتكبي السرقة) والتمرد أو رد الفعل الانفعالي (لدى مرتكبي العنف البدني)، حيث يتمرد الحدث على النظام الأسري الذي يشعره بالضغط أما الخلافات التي تحدث أحيانًا تدل على بيئة أسرية متذبذبة، مما يؤدي إلى تباين في الاستجابة الانحرافية بين محاولة تعويض الحرمان (سرقة) أو التعبير عن الغضب والقهر (عنف بدني)، فالنمط المقابل لهذه الفئة "الابتكار" أو "التمرد" حسب السياق الشخصي للفرد وفي الأخير الخلافات التي تحدث نادرا رغم قلة الخلافات لا يمنع ذلك حدوث الانحراف مما يشير إلى عوامل أخرى كالوضع الاقتصادي أو ضعف التوجيه الأسري، فالنسبة المرتفعة للسرقة تفيد بأن حتى في غياب الخلافات نوعا ما يشعر الحدث بضغط مادي أو نقص معين يدفعه نحو السرقة والنمط المقابل لهذه الفئة "الابتكار"، مع احتمال وجود ضعف في الضبط الاجتماعي غير الظاهر (غياب الرقابة).

2-4- القدوة الوالدية وعلاقتها بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية

الجدول (22): توزيع المبحوثين حسب علاقة تدخين الأب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث				
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل يدخن والدك؟	نعم	6	1	7
		85.7%	14.3%	100.0%
	لا	7	3	10
		70.0%	30.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (22) توزيع أفراد العينة حسب علاقة تدخين الأب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ الأفراد الذين لديهم أب يدخن يظهرون نسبة مرتفعة جدًا من السلوك المنحرف الذي يتمثل في السرقة (85.7 %) هذا يشير إلى وجود تأثير سلبي على الأبناء من البيئة الأسرية التي تشمل عادات غير صحية مثل التدخين، ما يمكن أن يؤدي إلى انحرافات سلوكية مشابهة أما في حالة الاب لا يدخن نرى بأن السرقة تشكل الانحراف الأكثر شيوعًا بين الأفراد الذين لديهم آباء لا يدخنون، حيث تمثل(70%) من الحالات في هذه الفئة، هذا يشير إلى أن الأفراد في هذه الأسر يميلون إلى ارتكاب السرقة كطريقة للتعامل مع الظروف أو للحصول على شيء مفقود، يمكن أن يكون هذا نوعًا من السعي وراء المكاسب المادية أو رد فعل على نقص أو حرمان في بيئة الأسرة.

يمكن تفسير النتائج أعلاه الى أن التدخين يُعد مؤشرًا على أنماط سلوكية أسرية غير صحية، ويشير أيضًا إلى ضعف الضبط الأسري أو القدوة الأبوية، ففي بعض السياقات يرتبط التدخين بانخفاض الوعي الأسري أو انخفاض المستوى الاقتصادي، مما يعزز الشعور بالحرمان أو الإقصاء الاجتماعي ويمكن تصنيف هذه الفئة ضمن نمط "الابتكار" إذ يسعى الحدث لتحقيق أهداف المجتمع

(امتلاك المال، الأشياء...) لكنه لا يجد الوسائل الشرعية لذلك فيقلد بيئة تتسامح مع سلوكيات غير منضبطة (مثل الأب المدخن) أما بالنسبة للحدث الذي لا يدخن والده رغم أن نسبة السرقة تبقى مرتفعة، إلا أن نسبة العنف البدني أكبر هنا (30%) مقارنة بالفئة السابقة (14.3%) هذا يُفسّر بأن غياب التدخين لا يعني بالضرورة وجود بيئة أسرية سليمة، تعاني الأسر من مشكلات أخرى (مثل الخلافات أو ضعف الحضور الأبوي)، مما يدفع الحدث نحو سلوك انفعالي كالاعتداء أو العنف، هنا يظهر نمطان مختلفان الابتكار (لدى مرتكبي السرقة) والتمرد أو رد الفعل (لدى مرتكبي العنف).

الجدول (23): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الوالد (الاب) ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل ترى في والدك كقدوة لحياتك؟	نعم	10	3	13
		76.9%	23.1%	100.0%
	لا	3	1	4
		75.0%	25.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (23) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الوالد (الاب) ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ رغم أن (13 من أصل 17)من أفراد العينة يرون أن والدهم قدوة، إلا أن نسبة ارتكاب السرقة بينهم مرتفعة (76.9%) ومتقاربة مع من لا يرون والدهم قدوة (75%)هذا يشير إلى أن صورة الأب كقدوة لم تكن كافية لردع الأبناء عن السلوك المنحرف البسيط مثل السرقة بينما من لا يرون في والدهم قدوة نسبة العنف البدني أعلى قليلًا (25% مقابل 23.1% في الفئة الأولى) وهي غالبًا تعكس انفعالًا مباشرًا أو تمردًا ضد السلطة (تكون موجهة ضد الأب نفسه أو المجتمع).

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن وجود الأب كقدوة من وجهة نظر الأبناء لا يبدو كافيًا للوقاية من الانحراف، ما يشير إلى أن الضغوط البنيوية (الفقر، التهميش، قلة الفرص) تتفوق على التأثير

الرمزي للأب، كما أن الغالبية ارتكبت سرقة وهو سلوك يعبر عن قبول الهدف (النجاح المادي) لكن عبر وسائل غير مشروعة ما يتماشى مع نمط "الابتكار" في تصنيف Merton للأنماط المنحرفة أي أن وجود القدوة لم يمنع اللجوء للسرقة لأن الوسائل الشرعية مغلقة أمامهم، بينما العنف البدني يشير الى رد فعل سريع وعاطفي على مواقف يشعر فيها الحدث بالظلم أو العجز أو القهر دون تخطيط مسبق أو هدف مادي واضح، يمكن ربطه بفئة "التمرد" الذي يعبّر عن السخط بطريقة هدامة أما الأحداث الذين لا يعتبرون والدهم قدوة هنا أيضًا تبرز السرقة كأكثر أنواع الانحراف انتشارًا، رغم غياب القدوة الأبوية، مما يدل على أن غياب نموذج إيجابي داخل الأسرة يزيد احتمال الابتكار كوسيلة بديلة لبلوغ الأهداف أما نسبة العنف البدني (25%) فهي متماثلة تقريبًا مع الفئة السابقة، ما يشير إلى أن غياب القدوة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة العنف مقارنة بمن لديهم قدوة، بل يكرس الاتجاه نحو الابتكار غالبًا، مع نسبة متقاربة جدا من التمرد مقارنة مع الفئة الأولى وذلك للتعبير عن الغضب أو التحدي.

الجدول (24): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل ترى في والدتك كقدوة لحياتك؟	نعم	12	3	15
		80.0%	20.0%	100.0%
	لا	1	1	2
		50.0%	50.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (24) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ من بين (15 فردًا) يرون والدتهم قدوة، (12 فرد بنسبة 80%) ارتكبوا السرقة و(3 أفراد بنسبة 20%) ارتكبوا العنف البدني بينما (2) من لا يرون والدتهم قدوة: (حالة واحدة بنسبة 50%) سرقة و(حالة واحدة بنسبة 50%) عنف بدني، أغلبية المنحرفين، بغض النظر عن السلوك يرون في

أمهاتهم قدوة وهذا مؤشر على وجود رابطة أسرية قوية ظاهريًا أو احترام للأم حتى في ظل السلوك المنحرف رغم ذلك، فإن ارتفاع نسبة السرقة بين من يرون الأم قدوة يدل على أن العلاقة الإيجابية مع الأم لا تكفي وحدها للحماية من الانحراف، خاصة إذا كانت العلاقة مع الأب أو البيئة الاجتماعية فيها اختلال.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن الذين يرون في الأم قدوة، ولكنهم لا يمتلكون الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف (النجاح، المال، الاعتراف)، ينجذبون إلى نمط "الابتكار" في نظرية Merton، ويستخدمون وسائل غير مشروعة (مثل السرقة) لتحقيق أهداف مشروعة اجتماعيًا أما نسبة العنف المحدودة (20%) فتشير إلى بروز التمرد (Rebellion) بدرجة بسيطة كرد فعل على القواعد الأسرية رغم اعتبار الأم قدوة، في حالات يغلب عليها الغضب أو عدم الرضا عن الضوابط المفروضة أما الذين لا يرون الأم قدوة، هذه الفئة تمثل خليطًا بين نمط الابتكار (50% سرقة) ونمط التمرد (50% عنف)، نتيجة غياب الإرشاد الأسري المؤثر والدعم العاطفي القوي الذي تمثله الأم عادةً.

الجدول (25): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين وجود تاريخ انحرافي في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل يوجد تاريخ انحرافي في أسرتك؟	نعم	1	0	1
		100.0%	0.0%	100.0%
	لا	12	4	16
		75.0%	25.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (25) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين وجود تاريخ انحرافي في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين يُلاحظ أن معظم الأفراد الذين لا يوجد لديهم تاريخ انحرافي في أسرتهم ارتكبوا السرقة (75%)، في

حين أن العنف البدني ظهر بنسبة(25%) بينما (حالة واحدة) فقط من أصل (17) كانت من أسرة ذات تاريخ انحرافي هذا يشير إحصائيًا إلى أن وجود تاريخ انحرافي في الأسرة ليس مؤشرًا قويًا على ارتكاب الانحراف في هذه العينة، بل على العكس، معظم من انخرطوا في سلوك منحرف لأول مرة لم تكن لديهم خلفية أسرية منحرفة يمكن أن يدل ذلك على أن العوامل المؤثرة في الانحراف تكون أكثر ارتباطًا بالمحيط الاجتماعي أو التربوي المباشر كالأقران أو غياب التوجيه أكثر من كونها متعلقة بالإرث السلوكي للأسرة بينما وجود تاريخ انحرافي في الأسرة يعكس حالة اجتماعية واقتصادية تكون مرتبطة بأنماط انحراف محددة مثل السرقة، وذلك بسبب عوامل بيئية واجتماعية متكررة داخل الأسرة (كالفقر، ضعف الرقابة، تأثير نماذج سلوكية سلبية).

يمكن تفسير النتائج السابقة وفق Merton، بان السرقة تصنف ضمن نمط "الابتكار" حيث تظهر هنا بوضوح هيمنة السرقة على شكل الانحراف حتى بدون تاريخ إجرامي في الأسرة، مما يعكس ضغوطًا خارجية (اقتصادية أو مدرسية أو اجتماعية) تدفع الأحداث إلى البحث عن بدائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم في حين تمثل نسبة العنف (25%) حالة تمرد (Rebellion) ضد الضوابط الأسرية أو المجتمعية، خصوصًا حين لا يوجد قدوة منحرفة في العائلة، فيسعى الحدث لإبراز استقلاله من خلال العنف أما بالنسبة الى الاحداث الذين لديهم تاريخ انحرافي داخل الاسرة هذا ينسجم مع نمط الابتكار (Innovation) عند ميرتون، إذ يحتفظ الحدث بقيم الامتلاك لكنه يستعمل وسائل غير شرعية تقليدًا أو اقتداءً بالنموذج الأسري المنحرف.

3-عرض وتحليل وتفسير النتائج المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث.

3-1- الوضع المهني والدخل وعلاقته بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.

الجدول (26): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
ما هو المستوى التعليمي للاب:	ابتدائي	2	1	3
		66.7%	33.3%	100.0%
	متوسط	3	0	3
		100.0%	0.0%	100.0%
	ثانوي	3	2	5
		60.0%	40.0%	100.0%
	جامعي	5	1	6
		83.3%	16.7%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (26) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن الآباء ذوي التعليم المتوسط يظهرون نسبة عالية من الأبناء الذين يرتكبون السرقات (100%) في هذه العينة وهي دلالة على أن نقص التعليم يرتبط مباشرة بزيادة احتمالية ارتكاب السرقات ومع ذلك، يظل مستوى التعليم الثانوي و الجامعي لهما تأثير أكبر في تقليل نسبة السرقات بين الأبناء، حيث نجد أن نسبة ارتكاب السرقة بين الأبناء في هذه الفئات تظل مرتفعة نسبيًا (60%)

للآباء من ذوي التعليم الثانوي و (83.3%) للآباء الجامعيين بينما نرى بأن الآباء ذوي التعليم الابتدائي يظهرون نسبة مرتفعة من الأبناء الذين ارتكبوا عنفًا بدنيًا (33.3%) وهو ما يشير إلى أن التعليم الابتدائي لا يوفر الموارد والمهارات اللازمة لتوجيه الأبناء بشكل مناسب، مما يؤدي إلى تصاعد السلوكيات العنيفة بينهم أما الآباء ذوي التعليم الثانوي كذلك يظهرون نسبة مرتفعة من الأبناء الذين ارتكبوا العنف البدني (40%) بينما تنخفض هذه النسبة لدى الآباء ذوي التعليم الجامعي (16.7%)، مما يشير إلى أن التعليم العالي يساهم في تقليل السلوكيات العنيفة بسبب زيادة الوعي الأسري والتوجيه.

يمكن تفسير النتائج أعلاه بأن الأب المتعلم يكون غير قادر على تلبية توقعات الأبناء بسبب ضعف الدخل أو البطالة، فينشأ لدى الحدث صراع بين الطموح والواقع، مما يدفعه إلى الانحراف (الابتكار) كبديل لتحقيق ذاته أو الوصول الى اهدافه كما يقترن بضعف الوعي بأساليب التنشئة والتربية السليمة، مما يعرض الأبناء إلى الانحراف سواء كابتكار (سرقة) أو تمرد (عنف بدني) في ظل غياب التوجيه الكافي بينما ارتفاع عدد حالات السرقة لدى أبناء الآباء الجامعيين (5 من 13 حالة سرقة) يكون مؤشراً على إحساس بالحرمان النسبي أو فقدان النموذج الأبوي الفعال رغم التعليم فالحدث هنا ما يزال يلاحق أهدافًا اجتماعية أو اقتصادية عبر طرق غير شرعية (ابتكار) تحت ضغط بيئي أو اقتصادي أما بالنسبة الى وجود العنف البدني بنسبة أعلى نسبيًا في التعليم الثانوي ربما بسبب اعتماد هؤلاء الآباء على أساليب ضبط أكثر صرامة أو رقابية مقارنة بالمستويات الأقل تعليمًا كما يشير ضغوط اجتماعية داخلية (مثل الشعور بالإحباط، أو ضعف التقدير الذاتي) أو مشاكل اجتماعية داخل الأسرة رغم تحسن الوضع التعليمي والاقتصادي، بعض هؤلاء الأحداث ربما ينتمون لنمط التمرد ، بسبب فشل في التكيف مع توقعات المجتمع أو الأسرة رغم توفر الوسائل (المال، التعليم) في المقابل استمرار نمط الابتكار (60% سرقة) لدى الأغلبية أما الآباء ذو المستوى المتوسط تظهر هنا سيطرة واضحة للسرقة فقط، ما يعكس أن التعليم المتوسط لا يوفر بالضرورة إمكانيات تربوية أو اجتماعية كافية لضبط سلوك الأبناء، فيلجؤون إلى وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافهم المادية (نمط الابتكار).

الجدول (27): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث				
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
ما هو المستوى التعليمي للأم:	أمي	1	0	1
		100.0%	0.0%	100.0%
	ابتدائي	1	1	2
		50.0%	50.0%	100.0%
	متوسط	3	1	4
		75.0%	25.0%	100.0%
	ثانوي	3	1	4
		75.0%	25.0%	100.0%
	جامعي	5	1	6
		83.3%	16.7%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (27) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأنه يوجد لدينا 5 فئات، الفئة الاولى الأمهات الأميات جميع الأبناء الذين ينحدرون من أمهات أميات ارتكبوا سرقة(100%) هذه النتيجة تشير إلى أن غياب التعليم لدى الأم يؤثر بشكل كبير على الأبناء، مما يؤدي إلى انحرافات سلوكية مثل السرقة بسبب نقص التوجيه والمعرفة التي يمكن أن تساعد في تحسين السلوكيات بينما في الفئة الثانية الأمهات ذوات التعليم الابتدائي في هذه الفئة، انقسم الأبناء بين السرقة (50%) و العنف البدني(50 %) هذه النتيجة تشير إلى أن التعليم الابتدائي للأم يكون له تأثير إيجابي محدود على الأبناء مما يساهم في حدوث بعض السلوكيات المنحرفة أما الفئتين الثالثة والرابعة الأمهات ذوات التعليم المتوسط والثانوي يظهر أن معظم الأبناء (75%) ارتكبوا سرقة بينما (25%) ارتكبوا عنفًا بدنيًا هذه النتيجة تشير إلى أن التعليم المتوسط والثانوي للأم يسهمان في

تقليل بعض السلوكيات السلبية لكنه لا يقضي تمامًا على السرقة أو العنف البدني مقارنة بالأمهات الأقل تعليمًا بالنسبة الى الفئة الخامسة والاخيرة الأمهات ذوات التعليم الجامعي في هذه الفئة (83.3%)من الأبناء ارتكبوا سرقة بينما (16.7%) ارتكبوا عنفًا بدنيًا على الرغم من أن التعليم الجامعي للأم يكون له تأثير إيجابي في التقليل من بعض السلوكيات المنحرفة إلا أن السرقة ما زالت سلوكًا شائعًا بين الأبناء اذن التعليم للأم له تأثير ملحوظ على السلوكيات الانحرافية لدى الأبناء، فكلما ارتفع مستوى التعليم للأم كلما انخفضت نسبة العنف البدني بين الأبناء لكنه لا يمنع تمامًا السلوكيات السلبية مثل السرقة حيث الامهات الأميات يظهرن نسبًا أعلى من السرقة لدى الأبناء، مما يوضح العلاقة بين نقص التعليم وضعف التوجيه الأسري.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن الأمهات الأميات النمط السائد "الابتكار(Innovation) " تمثل الفئة الأقل تعليمًا حيث (100%) من الحالات كانت سرقة يعكس هذا الانحراف النمط الذي وصفه Merton بـ"الابتكار"، حيث يسعى الحدث لتحقيق هدف اقتصادي مشروع (المال/المكانة) بوسائل غير مشروعة (السرقة) بسبب غياب الوسائل المشروعة (فرص، توجيه، تعليم)، فهذه الفئة غالبًا تعاني من حرمان مادي ومعرفي وضعف في الرقابة الأسرية بينما الأمهات ذوات تعليم ابتدائي فالنمط هو "الانسحاب/التمرد" + "الابتكار" تشير الى حالة من التوازن بين السرقة والعنف مما يدل ذلك على وجود أشكال مختلفة من التفاعل الاجتماعي والانفعالي داخل الأسرة، حيث يميل بعض الأحداث للعنف من أجل خرق المعايير بهدف الوصول للهدف (السرقة)، فالأسرة في هذا المستوى تشهد صراعًا بين محاولة التماسك الاجتماعي والانكشاف على الحرمان بالنسبة الى الأمهات ذوات تعليم متوسط وثانوي النمط هو "الابتكار" (75%) من الحالات كانت سرقة، و(25%) عنف بالرغم من تحسن المستوى التعليمي، ما زال نمط الابتكار حاضرًا بقوة، مما يشير إلى أن الأحداث يرون الهدف (النجاح، المال) ممكنًا، لكن الوسائل المتاحة (كالدعم الأسري، الفرص الاجتماعية) غير كافية، فارتفاع التوقعات مقابل ضعف الموارد يؤدي إلى ضغط يولد انحراف الى جانب العنف للتعبير عن الإحباط أو التمرد على القيود وفي الأخير الأمهات ذوات تعليم جامعي النمط "الابتكار" (83.3%) سرقة المفارقة أن التعليم الأعلى لم يقلل من نسبة السرقة في هذه الحالة، يعاني الأبناء من ضغط اجتماعي ونفسي لتحقيق التفوق أو مستوى معيشي معين يتجاوز قدراتهم، فيلجؤون للسرقة كوسيلة لتحقيق الانسجام مع صورة نمطية للمكانة (تصورات مسبقة عن موقع أو دور اجتماعي معين للفرد داخل المجتمع)، وعليه بعض

الانحرافات في هذه الفئة تعكس نوعًا من التمرد العرضي على الأسرة أو المجتمع، وإن لم يكن واضحًا كنمط سلوكي مستقر.

الجدول (28): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين مهنة الاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث				
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
ما هي مهنة أبيك؟	عامل مهني يدوي	3	1	4
		75.0%	25.0%	100.0%
	التجار والحرفيون	4	1	5
		80.0%	20.0%	100.0%
	اطارات متوسطة وموظفون	2	1	3
		66.7%	33.3%	100.0%
	الاطارات العليا والمهن الفكرية	3	1	4
		75.0%	25.0%	100.0%
	بطال	1	0	1
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (28) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين مهنة الاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن الأبناء الذين لديهم آباء يعملون في المهن اليدوية، سجلت السرقة نسبة أعلى من العنف البدني، حيث شكلت السرقة (75%) من الحالات مقارنة بـ (25%) للعنف البدني، هذا يشير إلى أن الأبناء في هذه البيئة قد يكونون أكثر عرضة للانحرافات السلوكية المرتبطة بالجريمة أو السرقات، والتي تكون ناتجة عن ضغوط اقتصادية أو اجتماعية، بينما الأبناء الذين لديهم آباء يعملون كتجار أو حرفيين أظهروا أيضًا ميلًا أكبر لارتكاب السرقة (80%) مقارنة بـ العنف البدني (20%) تشير هذه البيانات إلى أن ممارسة الأبناء لهذه الأنواع من السلوكيات تكون مرتبطة بالضغوط المالية التي يعاني منها التجار

والحرفيون أو التكيف مع بيئات العمل التي يمكن أن تتسم بالمرونة في القيم السلوكية أما الإطارات المتوسطة والموظفون في هذه الفئة، كانت نسبة السرقة أقل قليلاً مقارنة بالفئات السابقة لكن ما يزال يظهر ميل أكبر نحو السرقة (66.7%) مقارنة بـ العنف البدني(33.3%) هذا يمكن أن يشير إلى أن الموظفين أو أصحاب الوظائف الإدارية يمكن أن يواجهوا تحديات في تربية الأبناء في بيئات اجتماعية تتطلب الضغط على الأبناء لتحقيق نتائج اقتصادية معينة أما في ما يتعلق بالأبناء الذين لديهم آباء في الإطارات العليا والمهن الفكرية تبقى السرقة هي السلوك الأكثر شيوعًا (75%) مقارنة بـ العنف البدني(25%) هذه الفئة تشير إلى أن الأبناء في بيئات تعليمية أو مهنية مرموقة يكون لديهم فرص أكبر للانخراط في سلوكيات منحرفة تتعلق بالقيم المادية بسبب الضغوط، لكن في نفس الوقت تبقى حالات العنف البدني أقل في هذا السياق أما الفئة الأخيرة كانت البطالون أي الأبناء الذين ينحدرون من عائلات البطالة يظهرون سلوكًا منحرفًا بشكل كامل في صورة السرقة(100%) ، يمكن أن يكون لهذه الفئة ارتباط كبير بالضغوط الاجتماعية والاقتصادية، حيث يشعر الأبناء بالعجز أو قلة الفرص ويختارون السرقات كوسيلة للتغلب على هذه التحديات.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن فئة عامل مهني يدوي تمثل الطبقة العمالية اليدوية، غالبًا ذات دخل محدود،(75%) من الحالات كانت سرقة فالانحراف يتطابق مع نمط الابتكار، حيث يسعى الحدث لتحقيق أهداف مادية (امتلاك مال/أشياء) بوسائل غير مشروعة نتيجة محدودية الموارد والفرص، وضعف الدعم التربوي والمعيشي في حين نسبة بسيطة تميل إلى العنف كوسيلة تمرد على القيود بينما فئة التجار والحرفيون (80%) من الحالات كانت سرقة هذه الفئة تكون في وضع اقتصادي متوسط، لكن غالبًا تفتقر للضبط الأسري أو التعليم النظامي الجيد، فالانحراف يرجع إلى الابتكار أيضًا ويتخلله تمرد مقنّع من الحدث على نظام قيمي غير مستقر أو تقلبات في الوضع المادي داخل الأسرة أما فئة الإطارات المتوسطة والموظفون أقل نسبة للسرقة نسبيًا (66.7%)، وأعلى نسبة للعنف(33.3%) مقارنة ببقية الفئات بحيث يدل على محاولة الأبناء للتمرد على أساليب تأديب أو ضوابط اجتماعية أكثر وضوحًا داخل الأسرة الموظفة أو الطبقة الوسطى، بينما يظل الابتكار (السرقة) هو السلوك الغالب بالنسبة الى فئة الإطارات العليا والمهن الفكرية رغم الانتماء للفئة ذات الوضع الاجتماعي الأفضل، نسبة السرقة ما تزال مرتفع(75%) يعكس الانحراف هنا نوعًا من "الابتكار" النخبوي، حيث يتطلع الحدث لمعايير مادية أو اجتماعية عالية، ويشعر أن الوسائل الشرعية غير كافية

أو بطيئة في تحقيق تلك التطلعات الى جانب التمرد بشكل محدود في العنف البدني رفضًا للضغوط الأسرية العالية أو الانضباط الشديد المتوقع من أبناء هذه الطبقات وفي الأخير نجد بأن فئة بطّال حالة واحدة وكانت سرقة(100%) حيث البطالة ترتبط عادة بانعدام الأمن الاقتصادي والشعور باللاجدوى (النظام الاجتماعي لا يتيح لهم فرصًا عادلة لتحقيق أهدافهم)، فالانحراف هنا يمثل نموذجًا واضحًا للابتكار المحض، و يشير إلى تمرد على وضع اجتماعي قاسٍ يفتقر للشرعية أو العدالة في نظر الحدث.

الجدول (29): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين عمل الوالدة (الام) وتوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
ماذا تعمل والدتك؟	التجار والحرفيون	1	1	2
		50.0%	50.0%	100.0%
	اطارات متوسطة وموظفون	1	0	1
		100.0%	0.0%	100.0%
	الاطارات العليا والمهن الفكرية	3	0	3
		100.0%	0.0%	100.0%
	بطال	0	1	1
		0.0%	100.0%	100.0%
	ماكثة في البيت	8	2	10
		80.0%	20.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (29) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين عمل الوالدة (الام) وتوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن الفئة الأولى كانت التجار والحرفيون (50%) من الأبناء في هذه الفئة ارتكبوا السرقة و (50%) ارتكبوا العنف البدني، يظهر التنوع بين السلوكيات الانحرافية (سرقة وعنف بدني)، ما يعكس التحديات

التي يواجهها الأبناء في بيئة العمل هذه التي تتسم بالتغيرات أو الضغوط الاجتماعية بينما الفئة الثانية إطارات متوسطة وموظفون ففي هذه الفئة، (100%) من الأبناء ارتكبوا السرقة فقط، هذا يشير إلى الضغوط الاجتماعية والنفسية على الأبناء في هذه الفئة أو ربما يكون ذلك نتيجة لتوقعات عالية من المجتمع أو الأسر التي تمثل هذه الفئة، مما يجعل الأبناء يتوجهون نحو السلوك المنحرف كوسيلة للتعامل مع هذه الضغوط، أما في الفئة الثالثة إطارات عليا والمهن الفكرية فهذه الفئة مثل الفئة السابقة، (100%) من الأبناء ارتكبوا السرقة فقط، ويرتبط هذا بشعور الأبناء بالتمييز أو العزلة الاجتماعية بسبب الفجوة بين وضعهم الاجتماعي وتوقعاتهم هذا يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات منحرفة مثل السرقة للتعبير عن رفضهم أو تحديهم للمعايير الاجتماعية بالنسبة الى الفئة الرابعة بطال، في هذه الفئة (100%) من الأبناء ارتكبوا العنف البدني فقط، و تشير هذه النتيجة إلى وجود توترات أسرية أو بيئية تجعل الأبناء يستخدمون العنف كوسيلة للتعبير عن الغضب أو لتحقيق السيطرة في بيئة غير مستقرة والفئة الاخيرة كانت ماكثة في البيت الغالبية العظمى من الأبناء في هذه الفئة ارتكبوا السرقة (80%) بينما(20%) فقط ارتكبوا العنف البدني، يكون هذا مرتبطًا بوجود بيئة منزلية ثابتة أو تقليدية في غالبية هذه الأسر، مما يجعل الأبناء يتجهون نحو السرقة كوسيلة للهرب من الروتين أو لتحقيق المتطلبات المادية التي يشعرون أنها غير متوفرة في المنزل.

يمكن تفسير ذلك بأن ماكثة في البيت كانت النسبة الأعلى من الانحرافات (10 من أصل 17) حيث (80%) من الحالات كانت سرقة، رغم تفرغ الأم لرعاية الأسرة، نجد بأن الاسرة تعاني من ضغوط اقتصادية أو ضعف التوجيه القيمي، خاصة إذا كان الأب غائبًا أو غير فعال تربويًا، يتجلى هنا نمط الابتكار، حيث يبحث الحدث عن تحقيق أهداف مادية دون التزام بالوسائل المشروعة مع نسبة عنف بدني تشير أيضًا إلى تمرد جزئي بسبب شعور بالإهمال أو القهر أما الإطارات العليا والمهن الفكرية كانت (100%) من الانحرافات في هذه الفئة كانت السرقة رغم التعليم والمكانة الاجتماعية، فالحدث يعاني من صراع بين القيم المعلنة (النجاح، المكانة) والواقع المعيشي أو العاطفي داخل الأسرة فالانحراف هنا يعكس ابتكارًا نخبويًا، حيث يبرر الحدث لنفسه استخدام وسائل غير قانونية لتحقيق توقعات مرتفعة، بالنسبة الى التجار والحرفيون حالة تساوي بين السرقة والعنف البدني (50 %) حيث يكون لدى الأسرة نمط حياة متقلب يصعب فيه الجمع بين الاستقلال الاقتصادي والانفلات القيمي أو غياب الاستقرار الأسري، فالسلوك الانحرافي يعكس رد فعل على بيئة ضاغطة أو

الدفاع عن الذات ما يؤدي إلى انحراف بعض الأبناء إما وفق نمط الابتكار (السرقة) أو التمرد (العنف)، بالإضافة الى إطارات متوسطة وموظفون تمثلت في حالة واحدة وكانت سرقة (100 %) فالأسرة تمثل نموذجًا مستقرا ظاهريًا حيث الأم تكون منشغلة بالعمل مما يقلل من الوقت المخصص للرعاية الأسرية، يجعل الحدث مدفوعًا بالرغبة في تملك الاشياء أو مجاراة أقرانه، مما يدفعه إلى سلوك منحرف (الابتكار) كوسيلة للوصول لأهدافه وفي الاخير بطال تمثلت في حالة واحدة وكانت عنفًا بدنيًا (100%) فالبطالة ترتبط بضعف المكانة الاجتماعية وشعور باللاجدوى لدى الأم، ما ينعكس على الأبناء في شكل غضب مكتوم أو عدوان مباشر، العنف هنا يعكس تمردًا على وضع اجتماعي مأزوم.

الجدول (30): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الحالة الصحية للوالدين وتكرار الافعال الانحرافية لدى الاحداث

		هل لديك تكرار في ارتكاب افعالا انحرافيه؟		المجموع
		نعم	لا	
هل يعاني أحد والديك أو كليهما من أمراض مزمنة؟	نعم	4	3	7
		57.1%	42.9%	100.0%
	لا	4	6	10
		40.0%	60.0%	100.0%
المجموع		8	9	17
		47.1%	52.9%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (30) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين الحالة الصحية للوالدين وتكرار الافعال الانحرافية لدى الاحداث، أما بالنسبة للتكرار في ارتكاب أفعالا انحرافية من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (52.9%) صرحوا بـ: لا، (47.1%) صرحوا بـ: نعم ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن التكرار في ارتكاب الأفعال الانحرافية من بين الأبناء الذين يعانون من وجود الأمراض المزمنة لدى الوالدين (57.1%) منهم قاموا بتكرار الأفعال الانحرافية بالمقابل(40%) فقط من الأبناء الذين ليس لديهم آباء يعانون من أمراض مزمنة قاموا بتكرار الأفعال الانحرافية، الفارق بين النسبتين (57.1% مقابل 40%) يشير إلى وجود ارتباط طفيف بين وجود الأمراض المزمنة لدى الوالدين وزيادة احتمالية تكرار الأفعال الانحرافية عند الأبناء، على الرغم من أن الفارق ليس ضخماً إلا أنه يدل على تأثير مباشر أو غير مباشر للأمراض المزمنة لدى الوالدين في سلوك الأبناء.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن الفئة التي يعاني أحد والديها من أمراض مزمنة (57.1% تكرار)، فالمرض المزمن في الأسرة يعني كلفة علاج مستمرة (دواء، تنقل...)، ضعف اقتصادي ملحوظ يؤدي لتقليص الإنفاق على الأبناء، توتر نفسي داخل الأسرة وربما تفكك جزئي أوفي كثير من الحالات يغيب أحد الوالدين عن دوره التربوي، كل هذه العوامل تمثل ضغطًا بنيويًا يجعل الحدث يشعر أن الطريق للنجاح مغلق وبالتالي يصبح الانحراف المتكرر هو وسيلة بديلة للتكيف مع الواقع، فالنمط الانحرافي السائد هنا حسب Merton "الابتكار" مع احتمال وجود بعض حالات التمرد إذ يرفض الحدث النظام القيمي الذي يعتبره عاجزًا عن احتوائه أو حمايته، ويعيد توجيه سلوكه ضد القيم السائدة بتكرار الانحراف بينما الفئة التي لا يعاني والداها من أمراض مزمنة (40% تكرار) رغم غياب عامل المرض إلا أن نسبة التكرار لا تزال مرتفعة نسبيًا، تعكس أزمات أخرى (بطالة، فقر، ضعف التوجيه الأسري) في هذه الحالات، يكون الحدث غير قادر على الوصول إلى الأهداف عبر الطرق التقليدية، مما يجعله يسلك سلوك الابتكار ولكن بنسبة أقل مقارنة بالفئة الأولى (57.1% مقابل 40%)، وبذلك تكون العوامل الاجتماعية الأخرى هي المحرك وليس المرض المزمن، أما الذين لم يكرروا الانحراف يمكن عدّهم أقرب إلى الامتثال إذ ارتكبوا سلوكًا منحرفًا أوليًا لكنه لم يتحول إلى نمط دائم، ما يعني بقاؤهم مرتبطين بالقيم والمعايير الاجتماعية.

الجدول (31): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين تصورات الأحداث حول دخل أسرهم الشهري والعوامل الدافعة وراء سلوكهم الانحرافي

		ما الدوافع وراء انحرافك؟						المجموع
		الفاقة	التحريض	رد فعل	ضغط الاسرة	ضعف التحصيل الدراسي	جذب الاقران لي	
من خلال حياتك مع أسرتك كيف تنظر الى الدخل الشهري لأسرتك؟	كاف	0	1	6	0	0	2	9
		0.0%	11.1%	66.7%	0.0%	0.0%	22.2%	100.0%
	الى حد ما	1	0	2	1	1	0	5
		20.0%	0.0%	40.0%	20.0%	20.0%	0.0%	100.0%
	غير كاف	0	0	1	2	0	0	3
		0.0%	0.0%	33.3%	66.7%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		1	1	9	3	1	2	17
		5.9%	5.9%	52.9%	17.6%	5.9%	11.8%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يبيّن الجدول (31) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين تصورات الأحداث حول دخل أسرهم الشهري والعوامل الدافعة وراء سلوكهم الانحرافي، أما بالنسبة لدوافع الانحراف المرتكب من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (52.9%) رد فعل ، (17.6%) ضغط الأسرة (11.8%) جذب الاقران ، (5.9%) لكل من الفاقة، التحريض ضعف التحصيل الدراسي ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن الأسر ذات الدخل الكافي تمثل أكبر نسبة من العينة (9 من 17 حالة) حيث أكثر الدوافع المرتبطة بهذه الفئة هو رد الفعل (66.7%)، يليه جذب الأقران (22.2%) ثم التحريض (11.1%) اللافت هنا أن الفاقة غائبة تمامًا عن هذه الفئة، مما يدل إحصائيًا أن الانحراف لا يرتبط دائمًا بالحاجة المادية، بل ينشأ رغم توفر الاستقرار المالي بينما الأسر التي دخلها "إلى حد ما" كاف تمثل (5 حالات) من العينة، حيث أكثر الدوافع انتشارًا فيها هو رد الفعل (40%)، ثم الفاقة، ضغط الأسرة، وضعف التحصيل الدراسي (20% لكل منهم)، هذا التنوع في الأسباب يعكس هشاشة هذا المستوى المعيشي بمعنى ليس فقيرًا بشكل واضح لكنه أيضًا غير مريح بما يكفي لضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي بالنسبة الى الأسر ذات الدخل غير الكافي تمثل 3 حالات فقط، لكن يظهر أن ضغط الأسرة (66.7%) هو الدافع الأساسي، يليه رد الفعل(33.3%) في هذه الفئة لم تُسجَّل دوافع مثل الفاقة أو التحريض أو ضعف التحصيل، ما يشير إلى أن الضغط الأسري يكون أشد تأثيرًا من الفقر المادي بحد ذاته.

يمكن تفسير ذلك بأن من يرون أن دخل الأسرة " كافٍ" (9 أفراد) المحفز الأبرز: "رد فعل" بنسبة (66.7%) حيث نلاحظ غياب تام للفاقة كمحفز، هؤلاء لا يعانون من حرمان اقتصادي مباشر، لكنهم يواجهون ضغوط اجتماعية أو نفسية (صراعات داخل الأسرة، شعور بالظلم، أو تأثر سلبي بالعلاقات الاجتماعية)، هذه الفئة يُظهرون نمطًا من التمرد، فالأسرة تكون مستقرة ماليًا لكنها غير حاضنة عاطفيًا أو رقابيًا بينما من يرون أن دخل الأسرة "إلى حد ما" كافٍ (5 أفراد) دوافعهم موزعة بين: الفاقة، رد فعل، ضغط الأسرة، ضعف التحصيل الدراسي يشير التنوع إلى أن هذه الفئة تعيش حالة من التوتر وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فهذه الفئة تعاني من فجوة واضحة بين التوقعات والواقع أنماط الانحراف في هذه الحالة تكوّن الابتكار عندما يسعى الفرد لتحقيق الأهداف بالوسائل غير المشروعة بسبب الإحباط، بالإضافة الى الانسحاب إذا كان هناك ضعف في التحصيل أو انعدام الرغبة في التكيف (لا أهداف ولا وسائل وبالتالي الانسحاب من المجتمع)، أما بالنسبة الى

الفئة الاخيرة الذين يرون أن دخل الأسرة "غير كافٍ" (3 أفراد) الدافع الأبرز "ضغط الأسرة" بنسبة (66.7%)، يليها "رد فعل" بنسبة (33.3%) بحيث لا يظهر "الفاقة" بشكل مباشر كدافع رغم الوضع المالي السيئ هؤلاء يمثلون حالة من الابتكار أي وجود أهداف مجتمعية (النجاح، الرفاه)، ولكن غياب الوسائل المشروعة بسبب الفقر، ما يدفع الحدث للجوء إلى الانحراف أيضًا، ضغط الأسرة يرتبط بمحاولة الأهل إجبار الحدث على تعويض الفقر بطرق غير ناضجة مما يدل هناك مؤشر على التفكك الأسري أو العجز في أداء الأدوار التربوية نتيجة الضغوط الاقتصادية.

الجدول (32): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين التلبية الاسرية ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث

		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل تلبي أسرتك؟	حاجاتك الضرورية	7	3	10
		70.0%	30.0%	100.0%
	حاجاتك الكمالية	1	1	2
		50.0%	50.0%	100.0%
	معا	5	0	5
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (32) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين التلبية الاسرية ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن (70%) ممن قالوا إن الأسرة تلبي حاجاتهم الضرورية ارتكبوا السرقة (70%) و(30%) منهم ارتكبوا العنف البدني بينما الذين قالوا إن أسرهم تلبي حاجاتهم الكمالية توزعوا بالتساوي بين السرقة والعنف البدني (50% لكل نوع) أما من صرّحوا بأن الأسرة تلبي الحاجات الضرورية والكمالية معاً، ارتكبوا جميعهم السرقة فقط (100%)، رغم التفاوت، فإن السرقة تظل الشكل الأكثر شيوعاً للانحراف الأولي عبر مختلف شرائح التلبية الأسرية (76.5%) بحيث لا توجد علاقة واضحة بين درجة تلبية الأسرة

للحاجات ونوع الانحراف، لكن هناك نمط دال بأن كلما زادت الراحة المادية الظاهرة (أي تلبي الأسرة "معاً الضرورية والكمالية) مال الانحراف نحو السرقة أكثر من العنف، مما يشير إلى عدم ارتباط السرقة بالحاجة المادية مباشرة، بل بعوامل أخرى.

يمكن تفسير النتائج بأن الفئة الاولى وهي التي تلبي الأسرة حاجاتهم الضرورية فقط نرى بأن رغم تلبية الحاجات الأساسية، ما زال الانحراف – خصوصًا السرقة – عاليًا (70%) هؤلاء الأفراد يشعرون بـ"الفجوة" بين توقعات المجتمع (تكون أعلى من مجرد الحاجات الضرورية) وما توفر لهم الأسرة من وسائل، بحيث يكون لديهم طموحات أو توقعات تتجاوز الحاجات الأساسية وعندما لا تلبي الأسرة هذه الطموحات يلجؤون إلى "الابتكار" (استخدام وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافهم)، مثل السرقة كما نجد بأن (30%) ارتكبوا عنفًا بدنيًا يمكن تفسيره كـ"رد فعل" أو رفضه للضغوط الأسرية أو الاجتماعية "التمرد" أما الفئة الثانية وهي التي تلبي فقط الحاجات الكمالية هذه الفئة صغيرة (2 أفراد) لكن نسبة الانحراف بينهم متساوية بين السرقة والعنف ربما الأسرة توفر رفاهية أو كماليات لكنها تفتقر لتلبية الحاجات الأساسية أو العاطفية فالانحراف هنا يكون مرتبطًا بضغط اجتماعي أو نفسي وعدم اتساق بين ما توفره الأسرة من رفاهية ظاهرية وبين واقع الفرد وهذا يولد إما نمط التمرد على القيم الأسرية، أو الابتكار لتعويض فجوة الإشباع النفسي والاجتماعي أما بالنسبة الى الفئة الاخيرة وهي التي تلبي الأسرة كليًا (الحاجات الضرورية والكمالية) (100%) ارتكبوا سرقة ولا توجد حالات عنف بدني بالرغم من تلبية الأسرة لجميع الحاجات، يبقى لدى الحدث إحساس بالحرمان النسبي أو التوتر الاجتماعي، ما يدفعه إلى الابتكار (السرقة) لتحقيق الأهداف، هذا يعكس أن الانحراف لا يرتبط فقط بالمادة، بل بـ"التوقعات الاجتماعية" والضغط المجتمعي.

3-2- الوضع السكني وعلاقته بأنماط الانحراف لدى الأحداث بمجال الدراسة الميدانية.

الجدول (33): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين نوع المنطقة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث				
		ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل تقطن في منطقة؟	حضرية	7	3	10
		70.0%	30.0%	100.0%
	شبه حضرية	5	1	6
		83.3%	16.7%	100.0%
	ريفية	1	0	1
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (33) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين نوع المنطقة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ (13 حالة بنسبة 76.5%) ارتكبت السرقة كأول سلوك انحرافي و(4 حالات بنسبة 23.5%) ارتكبت العنف البدني كأول سلوك انحرافي أي ارتفاع نسبة السرقة في المناطق شبه الحضرية (83.3%)، ثم في الحضرية (70%)، وأخيرًا الريفية (100%) ولكن لحالة واحدة فقط) يدل على أن السلوك المنحرف من نوع "السرقة" شائع نسبيًا في المناطق التي تعاني من هشاشة اقتصادية مثل شبه الحضرية، حيث تكون التطلعات مرتفعة والموارد محدودة كما أن ارتفاعها في المدن الحضرية يعكس الضغط الاستهلاكي والتفاوت الاجتماعي، وهو ما يفسر السلوك المنحرف كوسيلة تعويضية بينما العنف البدني سُجّل في المناطق الحضرية (30%) وشبه الحضرية (16.7%)، ولم يظهر في الريف يشير إلى أن العنف يتطلب محيطًا اجتماعيًا متوترًا أو يعاني من ضعف في الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي كما في المدن في المقابل، غياب العنف البدني في الريف يدل على قوة الروابط الاجتماعية والرقابة الأسرية والمجتمعية.

يمكن تفسير النتائج بأن المناطق الحضرية رغم قرب السكان من فرص أكثر (مدارس، خدمات، عمل)، فإنهم يواجهون تنافسًا حادًا وضغطًا اجتماعيًا أكبر يؤدي ذلك إلى الإحساس بالحرمان النسبي لدى الفئات المهمشة داخل الحضر، فالسرقة هنا تمثل شكلًا من أشكال "الابتكار" وذلك باستخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق أهداف مجتمعية مشروعة (مثل اقتناء المال أو الأشياء) كما يلجأ البعض إلى نمط التمرد (العنف) بسبب الضغوط الأسرية أو الاجتماعية داخل المدينة بينما المناطق شبه الحضرية غالبًا ما تعاني هذه المناطق من بنية تحتية ضعيفة وضعف الخدمات وانقطاع جزئي عن الفرص المتاحة في المدن، هذا يخلق توترًا مضاعفًا إذ يرى الحدث في حياته اليومية "النجاح والثروة" كأهداف مثالية، دون أن يمتلك وسائل شرعية كافية للوصول إليها، لذا ترتفع نسبة الانحراف الابتكاري (السرقة) بشكل لافت (83.3%) أما بالنسبة الى المناطق الريفية تمتاز بالحرمان البنيوي وندرة الوسائل أي في البيئات الريفية، الفرص المتاحة لتحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي محدودة للغاية وذلك لغياب الوظائف، التعليم المتوسط أو الضعيف، ندرة الرعاية الصحية وضعف الدخل كما أن البيئات الريفية في العصر الحديث، لم تعد المناطق الريفية معزولة تمامًا؛ الإنترنت، الإعلام، والتواصل مع الحواضر جعلت أبناء الريف يتبنون نفس التطلعات الاستهلاكية والثقافية لسكان المدن بحيث يواجه الأفراد صعوبات في الوصول إلى الوسائل "المشروعة" لتحقيق الأهداف هذا يجعلهم أكثر عرضة لـ تبني "وسائل غير مشروعة" كآلية تعويضية وهنا تظهر السرقة كنموذج لما يسميه Merton بـ "الابتكار (Innovation) ".

الجدول (34): توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين نوع السكن والدوافع وراء انحراف الحدث								
		ما الدوافع وراء انحرافك؟						المجموع
		الفاقة	التحريض	رد فعل	ضغط الاسرة	ضعف التحصيل الدراسي	جذب الاقران لي	
ما هو نوع السكن؟	شقة في عمارة	1	1	8	1	1	1	13
		7.7%	7.7%	61.5%	7.7%	7.7%	7.7%	100.0%
	فلة	0	0	1	1	0	1	3
		0.0%	0.0%	33.3%	33.3%	0.0%	33.3%	100.0%
	كوخ	0	0	0	1	0	0	1
		0.0%	0.0%	0.0%	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%
المجموع		1	1	9	3	1	2	17
		5.9%	5.9%	52.9%	17.6%	5.9%	11.8%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (34) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين نوع السكن والدوافع وراء انحراف الحدث، أما بالنسبة لدوافع الانحراف المرتكب من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (52.9%) رد فعل، (17.6%) ضغط الأسرة (11.8%) جذب الاقران ، (5.9%) لكل من الفاقة، التحريض وضعف التحصيل الدراسي ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ بأن فئة الشقق في العمارات الأغلب (61.5%) من الأفراد الذين يقطنون في الشقق في العمارات ارتكبوا الانحراف بسبب رد الفعل، مما يشير إلى أن هذه الفئة قد تكون تحت ضغوط اجتماعية أو نفسية شديدة دفعهم إلى سلوكيات انحرافية كما توجد نسبة صغيرة (7.7%) متأثرة بـ: الفاقة، و التحريض، و ضغط الأسرة، و ضعف التحصيل الدراسي، و جذب الأقران، مما يشير إلى أن العوامل المتعددة تلعب دورًا في هذا السلوك (رد الفعل) بينما فئة الفيلات هناك توزيع أكثر توازنًا بين رد الفعل (33.3%) و ضغط الأسرة (33.3%)، مع بعض التأثيرات من جذب الأقران (33.3%)، مما يشير إلى أن التحديات النفسية والاجتماعية للأفراد في هذه البيئة تكون غالبًا نتيجة للضغوط العائلية أو التأثيرات الخارجية من الأقران بالنسبة الى الأكواخ الأشخاص الذين يقطنون في الأكواخ يظهرون أن ضغط الأسرة (100%) هو العامل الأساسي وراء انحرافهم، حيث تكون هذه الفئة أكثر عرضة لهذه الضغوط بسبب ظروف الحياة الصعبة التي يعيشونها.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن السكن في شقة العمارة غالبًا ما يُشير إلى طبقة متوسطة أو محدودة الدخل داخل المدن، النسبة المرتفعة جدًا لرد الفعل عند ساكني الشقق (غالبًا ضمن عمارات حضرية) تعكس البيئة المكتظة، والصراعات الأسرية، وضعف العلاقات الاجتماعية هذا يولد سلوكًا انحرافيًا كرد فعل ضد الضغوط، القيود، أو الإهمال العاطفي أي الانحراف يميل إلى نمط التمرد كما أن انتشار نسب متفرقة لبقية الدوافع توحي بوجود ضغوط مركبة (اقتصادية، تعليمية، أسرية) تدفع الحدث أحيانًا للبحث عن بدائل بوسائل غير مشروعة (الابتكار) بينما الفئة الثانية السكن في فلة يرتبط هذا النوع بالسكن الراقي نسبيًا أو الأسر ذات الدخل الأعلى، رغم ذلك، تظهر حالات انحراف بدوافع متعددة كـ: رد فعل (33.3%) وضغط الأسرة (33.3%) وجذب الأقران (33.3%) هذا يعني أن الانحراف هنا ليس بدافع اقتصادي، بل ناتج عن تفكك داخلي داخل الأسرة أو ضعف الضبط الأسري رغم الوفرة المادية مما يدفع المراهق عن البحث للانتماء خارج الأسرة، يعكس هذا نمط اللامعيارية النفسية والاجتماعية وليس المادية "نمط التمرد" أما بالنسبة الى الفئة الاخيرة والمتمثلة في السكن في كوخ هذا النوع من السكن يرمز إلى الفقر المدقع والهشاشة السكنية، فالدافع الوحيد المسجل هو ضغط الأسرة (100%)، ما يشير إلى حياة منزلية قاسية وغير مستقرة أو عجز في تلبية حتى الاحتياجات الأساسية مما يجعلها بيئة محفزة على الانفجار السلوكي، ووفق Merton، هذا يُصنّف ضمن نمط "التمرد" في ظل غياب الوسائل المشروعة حتى الأهداف تفقد معناها في ظل بيئة قاسية.

الجدول (35): توزيع المبحوثين حسب نوعية السكن			
		التكرار	النسبة
	ملك	13	76.5
	مؤجر	4	23.5
	المجموع	17	100.0

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (35) توزيع أفراد العينة حسب نوعية السكن حيث نلاحظ بأن (76.5%) من العينة يعيشون في مساكن مملوكة و (23.5%) يعيشون في مساكن مؤجرة يشير هذا التوزيع إلى أن السكن المملوك هو السائد بين أفراد العينة، مما يرتبط بمستويات اقتصادية واجتماعية أفضل نسبيًا بينما السكن المؤجر يدل على وضعًا اقتصاديًا أقل استقرارًا.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن رغم هذا الاستقرار الظاهري في السكن (ملك)، ظهر الانحراف لدى عدد من الأحداث، مما يدعم طرح "Merton" بأن اللامعيارية لا تنبع فقط من الفقر، بل من الشعور بعدم القدرة على تحقيق الأهداف بوسائل مشروعة، حتى في ظل الملكية، فالانحراف هنا يكون مرتبطًا بتفكك أسري، ضغوط نفسية، غياب رقابة أبوية أو انعدام التفاعل الإيجابي رغم توافر الموارد ما يؤدي إلى انحراف أبنائها عبر نمط التمرد (رفض القيم التربوية) أو الابتكار (محاولة تحقيق أهداف بوسائل غير مشروعة) بينما السكن المؤجر يعكس شعورًا بعدم الأمان المعيشي أو الاجتماعي أو ضغوطًا مالية متواصلة تؤثر على جودة الحياة الأسرية، من منظور Merton، هذا يؤدي إلى انحراف من نمط "الابتكار" أو "الانسحاب"، حيث يلجأ الفرد لوسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه التي لم توفرها الأسرة أو الهروب منها في حالة فقدان الأهداف والوسائل معًا وذلك بسبب الضغوط المرتبطة بالإيجار (الخوف من الترحيل، الديون، التهميش الاجتماعي) فيجد الحدث نفسه فاقدًا للأمل بالنجاح، وينسحب من كل الأهداف التقليدية للمجتمع.

الجدول (36): توزيع المبحوثين حسب عدد غرف السكن لدى أسر الأحداث المنحرفين			
		التكرار	النسبة
	غرف 3-4	6	35.3
	أكثر من اربعة غرف	11	64.7
	المجموع	17	100.0

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (36) توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف السكن لدى أسر الأحداث المنحرفين حيث نلاحظ بأن عدد الأفراد الذين يعيشون في مساكن تحتوي على 3-4 غرف (6 أفراد بنسبة 35.3%) بينما عدد الأفراد الذين يعيشون في مساكن تحتوي على أكثر من 4 غرف (11 فردًا بنسبة 64.7%) يشير التوزيع إلى أن غالبية العينة يعيشون في مساكن واسعة نسبيًا، ما يعكس مستوى معيشي جيد من حيث البنية التحتية السكنية أما العائلات التي تعيش في مساكن أقل مساحة (3-4 غرف)، تعاني من اكتظاظ وظروف اقتصادية ضاغطة.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن عدد أكبر من الغرف (أكثر من 4 غرف) يعكس استقرارًا اقتصاديًا نسبيًا أو بيئة مريحة تسمح بمساحة شخصية، مما يقلل من التوترات الأسرية مع ذلك، وجود عدد غرف كبير لا ينفي بالضرورة الانحراف، لكنه يشير إلى أن الانحراف في هذه الحالات ربما نتج عن عوامل غير اقتصادية مثل التحريض، جذب الأقران أو ردود الفعل على مواقف نفسية أو أسرية هذا يتفق مع نظرية ميرتون في تفسير الانحراف وفق نمط التمرد (رفض القيم الأسرية رغم توفر الإمكانيات المادية) أو الابتكار (محاولة بلوغ أهداف بوسائل غير مشروعة رغم ظروف السكن الجيدة) بينما عدد غرف محدود (3–4 غرف) يدل على كثافة سكانية عالية داخل الأسرة الواحدة، خاصة في حال وجود عدد كبير من الأفراد أو ضغوط معيشية تولد توترات أسرية، مشاحنات أو افتقار للخصوصية، في إطار Merton، هذا الوضع يؤدي إلى العنف "نمط التمرد" إذا شعر الفرد بانسداد في القنوات المشروعة للتحقق الذاتي أو الاندماج الاجتماعي أو "نمط الابتكار" البحث عن تحقيق أهداف اجتماعية (كالمال أو المكانة) بأساليب غير شرعية بسبب عجزه عن الوصول لها بشكل مشروع أو ربما "نمط الانسحاب" التراجع أو الانطواء واليأس من تحقيق أهداف الأسرة، فيغادر القيم كليًا (التشرد لاحقًا).

الجدول (37): توزيع المبحوثين حسب موقع السكن داخل الحي		ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث		المجموع
		سرقة	عنف بدني	
هل السكن يقع في؟	حي غني	7	3	10
		70.0%	30.0%	100.0%
	حي فقير	1	1	2
		50.0%	50.0%	100.0%
	وضعية اخرى تكر	5	0	5
		100.0%	0.0%	100.0%
المجموع		13	4	17
		76.5%	23.5%	100.0%

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (37) توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن داخل الحي ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث أما بالنسبة لنوع الانحراف المرتكب لاول مرة من طرف الحدث فكانت النسب كالتالي: (76.5%) سرقة ، (23.5%) عنف بدني ومن خلال الربط بين المتغيرين نلاحظ أن

في الفئة الاولى التي تسكن في حي غني توجد (10 حالات) منهم من ارتكبوا سرقة: (7 حالات بنسبة 70%) ومنهم من ارتكبوا عنفًا بدنيًا: (3 حالات بنسبة 30%) يشير هذا الى أنه رغم أن السكن في حي غني يوحي بوجود وضع اقتصادي جيد، فإن نسبة الانحراف تبقى مرتفعة نسبيًا (خاصة السرقة) وهذا يشير إلى أن الاستقرار المادي لا يحمي بشكل كامل من الانحراف بينما في الفئة الثانية التي تسكن في حي فقير توجد حالتين (2) متساويتين بين الذي ارتكب سرقة والذي ارتكب عنفا بدنيا حيث توجد حالة واحدة بنسبة (50%) لكل منهما هذه الفئة تعاني من وضع اقتصادي متدنٍ، وضغوط معيشية مباشرة، لذلك يظهر التوازن بين السرقة والعنف كنوعي انحراف أما بالنسبة الى الفئة الاخيرة و التي تعيش في وضعية أخرى حيث توجد(5 حالات) ارتكبوا سرقة (100%) رغم أن هذه الفئة لا تعيش في فقر شديد، ولا تنعم برفاهية الحي الغني، إلا أن نسبة الانحراف المتمثل في السرقة بلغت (100%)، وهذا راجع الى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتعددة الخاصة بـ الطبقة المتوسطة.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن في الفئة الاولى أي الحي الغني رغم أن السكن في حي غني يُفترض أن يعكس وضعًا اقتصاديًا جيدًا، فإن نسبة كبيرة (70%) من الأحداث ارتكبوا سرقة، هذا يدل على تفاوت طبقي داخل الحي (أسر ذات دخل محدود وسط بيئة ميسورة) أو رغبة في محاكاة مظاهر الثراء المحيطة دون امتلاك وسائل تحقيقها، ما يخلق ضغطًا نفسيًا أو الحرمان النسبي رغم توفر الموارد المادية الظاهرة ومنه سلوكًا منحرفًا (اللامعيارية الناتجة عن المقارنة) بينما العنف هنا أقل نسبيًا، مما يرتبط بوجود آليات ضبط اجتماعي أقوى أورد فعل نفسي أو اجتماعي ضد التمييز أو الضغط الأسري في بيئة تنافسية، فهذا يدفع إلى نمط " الابتكار" لتحقيق المكانة أو التملك بوسائل غير شرعية أو يلجأ الى التمرد وذلك من خلال العنف كرفض للسلطة العائلية أو المجتمعية رغم العيش في حي غني، بالنسبة الى الفئة الثانية أي الحي الفقير بحيث توزع الانحراف بين السرقة والعنف بالتساوي، يُظهر حالة ضغط اجتماعي واقتصادي مباشر مما يعكس هذا أن انعدام الوسائل الشرعية لدى السكان يمكن أن يؤدي إلى أشكال مختلفة من الانحراف (استخدام وسائل غير شرعية للحصول على الموارد "سرقة" أو تعويض الحرمان الاقتصادي وهذا يعكس نمط الابتكار أما رد الفعل أو تعبير عن الغضب واليأس بشكل عدواني "العنف البدني" هذا يعكس نمط رد الفعل على التهميش الاجتماعي " التمرد" في تفسير Merton) على سلطة الأسرة أو المجتمع أما في الفئة الاخيرة وهي الوضعيات الأخرى (5

حالات سرقة بنسبة 100%) هذه الفئة تمثل الفئات الأكثر تهميشًا (سكن غير رسمي، مناطق هامشية) حيث ارتفعت السرقة بنسبة (100%) يشير إلى أقصى درجات الإقصاء الاجتماعي أو الحرمان المطلق من الموارد والخدمات وذلك لغياب الوسائل الشرعية كليًا لتحقيق الأهداف، فالانحراف من نوع "الابتكار" (Innovation) حسب Merton، حيث يسعى الحدث لتحقيق الحد الادنى من الأهداف (كالنجاة أو التملك) لكن يستخدم وسائل غير شرعية (السرقة).

الجدول (38): توزيع المبحوثين حسب وجود غرفة خاصة أم مشتركة مع الإخوة

		التكرار	النسبة
Valid	غرفة خاصة	10	58.8
	غرفة مشتركة	7	41.2
	المجموع	17	100.0

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يوضح الجدول (38) توزيع أفراد العينة حسب وجود غرفة خاصة أم مشتركة مع الإخوة حيث نلاحظ بأن (10 أفراد بنسبة 58.8%) لديهم غرفة خاصة بينما (7 أفراد بنسبة 41.2%) يشاركون غرفة مشتركة مع إخوتهم، النسبة الأكبر من الأفراد لديهم غرفة خاصة وهو مؤشر على توفر الحد الأدنى من الاستقلالية الفردية في بيئتهم السكنية في المقابل، نسبة ليست قليلة (أكثر من 40%) يعيشون في ظروف تشارك غرف النوم، ما يشير إلى اكتظاظ سكني أو ضعف القدرة الاقتصادية أو عادات أسرية جماعية شائعة.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن وجود غرفة خاصة يمكن أن يعكس وضعًا اقتصاديًا أفضل نسبيًا داخل الأسرة، مما يتيح للفرد قدرًا أكبر من الخصوصية والاستقرار النفسي، وهو عامل يقلل من الضغوط التي تدفع إلى الانحراف مما يعزز نمط الامتثال عبر إتاحة بيئة أكثر توازنًا بين الأهداف والوسائل المشروعة أما المشاركة في الغرفة مع الإخوة تعكس ظروفًا معيشية أكثر تكدسًا وضغطًا، مما يزيد من الشعور بالإحباط وقلة الفرص للحصول على مساحات شخصية تساعد في تنمية الذات، وبالتالي ترفع من احتمال اللجوء لسلوك منحرف كآلية للتكيف أي نمط التمرد أو نمط الابتكار في حال استُخدمت وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف داخل بيئة تعجز عن تلبيتها بطرق مشروعة.

الجدول (39): توزيع المبحوثين حسب مدى توفر المسكن على الخدمات الضرورية لدى الأحداث المنحرفين			
		التكرار	النسبة
Valid	نعم	13	76.5
	لا	4	23.5
	المجموع	17	100.0

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

يمثل الجدول (39) توزيع أفراد العينة حسب مدى توفر المسكن على الخدمات الضرورية لدى الأحداث المنحرفين حيث نلاحظ بأن (13 شخصًا بنسبة 76.5%) أكدوا أن مساكنهم توفر الخدمات الضرورية بينما (4 أشخاص بنسبة 23.5%) يعيشون في مساكن تفتقر إلى تلك الخدمات، فالغالبية تعيش في مساكن تتوفر فيها الخدمات الأساسية (كالماء، الكهرباء، الإنترنت، وغيرها)، ما يشير إلى بيئة عمرانية مقبولة إلى جيدة مع ذلك، فإن نسبة تقارب ربع العينة لا تتوفر في مساكنهم خدمات ضرورية، وهي نسبة غير هامشية (ليست ضئيلة)، وتستدعي الانتباه لدورها في تكوين بيئة محفزة للاضطرابات الاجتماعية والانحراف.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن الأحداث الذين يعيشون في بيئة سكنية تفتقر للخدمات الضرورية غالبًا ما يعانون من تهميش مزدوج: على مستوى الموارد المادية والاندماج الاجتماعي، مما يخلق لديهم ميلًا أكبر للانحراف كرد فعل على غياب العدالة الاجتماعية فيدفعهم ذلك إلى الانحراف كرد فعل احتجاجي على ظروفهم، ويمكن ربط هذا بنمط التمرد أو حتى نمط الانسحاب أي الانفصال عن المجتمع كليًا وفقدان الأمل في الاندماج بالنسبة الى الفئة التي تسكن في منازل تتوفر بها الخدمات، تتعرض للضغط بسبب توقعات المجتمع العالية دون وجود دعم أسري أو مدرسي كافٍ، ما يجعلهم أيضًا عرضة للانحراف في إطار نمط الابتكار حسب تصنيف Merton (تحقيق الأهداف بوسائل غير مشروعة).

الجدول (40): توزيع المبحوثين حسب تعرضهم للإيداع في السجن خلال حياتهم			
		التكرار	النسبة
Valid	نعم	1	5.9
	لا	16	94.1
	المجموع	17	100.0

من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات نظام spss

الجدول (40) يمثل توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم للإيداع في السجن خلال حياتهم، مصنفين الى فئتين الاولى (1 فقط أي 5.9%) قال "نعم " أي تم ايداعه في السجن و(16 مشاركًا أي 94.1%) قالوا "لا" هذه النسبة هامشية جدًا أي أن السجن ليس تجربة شائعة لدى عينة الدراسة، هذا الانخفاض الشديد في نسبة من دخلوا السجن يشير إلى أن تماسك عائلي يمنع تطور الانحراف البسيط إلى جنوح شديد أو التوجيه المعنوي أو تحسين البيئة التعليمية والمهنية للشباب لتوفير مسارات مشروعة لتحقيق الذات أو انخراط الشباب في أنشطة بديلة تقلل من فرص الانحراف.

يمكن تفسير النتائج على أن الانخفاض في نسبة الايداع يرجع الى طبيعة الانحرافات المرتكبة، والتي تكون بسيطة أو لم تصل لمرحلة العقوبة القانونية أو وجود معالجة أسرية أو مجتمعية بديلة عن العقوبة القانونية، خصوصًا في المجتمعات ذات الطابع المحافظ أو التي تفضل التسويات العرفية وهذا ما يشير اليه Merton في الانماط : الابتكار (Innovation) أغلب الحالات يظهر فيها قبول بأهداف المجتمع (كالنجاح أو المال) لكن بوسائل بديلة أو غير مشروعة، وهو ما لم يبلغ مرحلة السجن بالإضافة الى الانسحاب (Retreatism) البعض ربما اختار الابتعاد أو العزلة دون تصادم مع القانون بينما تلك الحالة الوحيدة تعبر عن وصول الانحراف إلى مرحلة أكثر تعقيدًا أو تكرارًا، يعود لعوامل عديدة (نسبة كبيرة من الأسر تعيش في مساكن بالإيجار أو مناطق هامشية أو دون خدمات أساسية، الدخل الشهري لدى أغلب الأسر غير كافٍ أو "إلى حد ما كافٍ"، الفقر، الضغط الأسري، ضعف التحصيل، جذب الأقران) بحيث لم تعد الحلول العائلية أو الاجتماعية كافية، ما استدعى التدخل الرسمي، فالقطيعة مع القيم الاجتماعية تعبر عن نمط التمرد (رفض القواعد بشكل كامل) أو الابتكار لكن بجرأة عالية أدت الى عقوبة.

4- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.

4-1- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى.

لقد تم صياغة هذه الفرضية على النحو الآتي: تختلف أنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث باختلاف الوضع الاجتماعي للأسرة.

أولا وفيما يتعلق **ببنية الأسرة ونمط الانحراف المرتكب من طرف الأحداث،** فبناء على الجداول (3-4-5-67-8)، فقد تبين أن غياب الدعم العاطفي يؤدي الى انحراف الاحداث.

وثانيا وفيما يتعلق **بأساليب التنشئة المستخدمة من طرف الأسرة ونمط الانحراف المرتكب من طرف الأحداث،** فقد تبين من خلال الجداول (9-10-11-12-13-14-15-16-17) أن الخلل في عملية التنشئة الأسرية يؤدي الى انحراف الاحداث.

وأما فيما يتعلق **بالعلاقات الأسرية ونمط الانحراف المرتكب من طرف الأحداث،** فقد تبين من خلال الجداول (18-19-20-2) أن طبيعة العلاقات الاسرية سواء كانت جيدة، متأرجحة ام سيئة تساهم في تحديد درجة الانحراف.

وأخيرا بالنسبة لهذه الفرضية وفيما يتعلق **بالقدوة الوالدية ونمط الانحراف المرتكب من طرف الأحداث،** فقد تبين من خلال الجداول (22-23-24-25) أن القدوة الوالدية تلعب دورا بارزا في انحراف الاحداث.

توضح النتائج الإحصائية فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى على أنه:

يبيّن الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان الأب على قيد الحياة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ عدم وجود أفراد عينة من فئة "الأب متوفى" يحد من إمكانية تحليل أثر فقدان الأب على نوع الانحراف، فحضور الاب لا يمنع بشكل كامل الانحراف وهذا يتبين من خلال السرقة باعتبارها الانحراف السائد، وهو يعكس ضغوطًا أو احتياجات اقتصادية أو نقص الإشراف، بالرغم من وجود الأب، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع دراسة لغريبي ودرنوني"انخفاض الرقابة الابوية يرتبط بشكل واضح بزيادة احتمالات الجنوح"، ودراسة Atrey & Singh "تعتبر الرعاية الابوية عاملا حاسما، حيث يرتبط نقص الارشاد بمعدلات ارتفاع الجنوح" كما تتفق دراستنا مع Surong & Lyngdoh في أن من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم مهارات الوالدين".

يوضح الجدول (4) توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الأم على قيد الحياة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ أن وجود الأم لا يمنع وقوع السلوك الانحرافي وهذا يتبين من خلال السرقة باعتبارها الانحراف السائد وهو ما يدعم التوجه نحو فهم أعمق لعناصر الوضع الاجتماعي داخل الأسرة، بما يشمله من تربية أواستقرار نفسي أوالفقر وهذا يتماشى مع الفرضية التي تفترض أن أنماط انحراف الأحداث تتأثر بتباين ظروف الأسرة وليس فقط بحالة الوالدين الحياتية، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع لغريبي ودرنوني "انخفاض الرقابة الابوية يرتبط بشكل واضح بزيادة احتمالات الجنوح"، ودراسة Atrey & Singh "تعتبر الرعاية الابوية عاملا حاسما، حيث يرتبط نقص الارشاد بمعدلات ارتفاع الجنوح" كما تتفق دراستنا مع Surong & Lyngdoh في أن من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم مهارات الوالدين".

يبيّن الجدول (5) توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن الانفصال أو الطلاق يبدو مرتبطًا بظهور أنماط أكثر تحديدًا من الانحراف (مثل السرقة، العنف البدني والتخريب) في حين أن الأسر المرتبطة رسميًا أظهرت تنوعًا في الانحراف، مما يعكس اختلالات داخلية رغم وجود الوالدين معًا وعليه الحالة المدنية للوالدين تلعب دورًا مهمًا في تحديد نمط الانحراف لدى الأحداث، حيث تختلف الأنماط بشكل واضح بين الأبناء في الأسر المرتبطة والمطلقة والمنفصلة، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع لغريبي ودرنوني "النسبة الأكبر من أفراد العينة ينحدرون من أسر مفككة تعاني من الطلاق" كما تتفق مع دراسة الحمدان " وجود علاقة ارتباطية وثيقة تشمل التفكك الأسري

وتعاطي المخدرات" بينما تختلف دراستنا مع دراسة بقال وبطاهر في أن " الحالة المدنية للوالدين لا تُحدث تأثيرًا ملموسًا في أسلوب المعاملة".

يوضح الجدول (6) توزيع أفراد العينة حسب نوع الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن هناك فروق نسبية بسيطة، إلا أن نمط الانحراف يختلف نسبيًا باختلاف بنية الأسرة، فالأسرة الممتدة شهدت نسبًا أعلى للعنف البدني مقارنة بالنووية، ويعود ذلك إلى الاحتكاك والتدخلات المتعددة من الأقارب أو الضغوط الجماعية داخل الأسرة الكبيرة في المقابل، الأسرة النووية ساد فيها نمط السرقة أكثر، مما يُعزى إلى محاولة الحدث تعويض نقص مادي أو نقص الرقابة في الأسر المفككة، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية نسبيًا.

تتفق مع دراسة الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث"، كذلك تتفق مع دراسة لغريبي ودرنوني "انخفاض الرقابة الأبوية يرتبط بشكل واضح بزيادة احتمالات الجنوح" كما تتفق مع Atrey & Singh في " تعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا، حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح".

يبيّن الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب نوع الاسرة والوسائل المستخدمة من طرف الحدث، حيث تم استخدام العنف عن طريق اليدين والارجل في الاسر الممتدة أكثر يعكس احباطا وتوترا داخليا ناجما عن بيئة مضغوطة أما استخدام العصا والحجارة في الاسرة النووية فقط يدل على تصعيد في العنف وذلك لفقد السيطرة أو غياب الحماية الاسرية، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية نسبيًا.

تتفق دراستنا مع دراسة لغريبي ودرنوني " انتشار العنف داخل الأسرة يعدّ من العوامل الرئيسة المؤدية إلى جنوح الأبناء"، كذلك تتفق مع دراسة الهشلمون " يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يبيّن الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب مع من يعيش الحدث وتكرار السلوك المنحرف، بالنسبة للعيش مع الوالدين يشير الى هيكل أسري سليم شكليا أما بالنسبة الى العيش مع أحد الوالدين

يدل على الضيق الاقتصادي وغياب الدعم المعنوي بينما البيئة البديلة تشير الى نقص تعويض الدعم العاطفي والاجتماعي الموجود في الاسرة البيولوجية، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh " يُعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح"، كما تتفق مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين " الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم عدم الاستقرار المالي"، كذلك مع دراسة الهشلمون " يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث" الى جانب ذلك تتفق دراستنا مع دراسة لغريبي ودرنوني " تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يعدّ عاملًا مساهمًا في جنوح الأحداث".

يبيّن الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب ترتيبهم في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن هناك تفاوت واضح في نمط الانحراف حسب الترتيب الأسري، فالأبناء الأكبر سنًا (الأول) يميلون أكثر إلى العنف البدني، وذلك نتيجة تحملهم لمسؤوليات أكبر، أو ضغوط تربوية صارمة، أو لأنهم يكونون في موقع القيادة بين الإخوة بينما الأبناء الأوسطون والأصغرون يميلون إلى السرقة، مما يعكس مشاعر التهميش، أو قلة الاهتمام والرقابة مقارنة بالأكبر، بالنسبة الى الحدث الوحيد ارتكب السرقة، مما يدل على تأثير العزلة الاجتماعية، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث" كذلك مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم هي عدم الاستقرار العاطفي" أيضا تتفق مع دراسة Atrey & Singh " يُعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح".

يبيّن الجدول (10) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين الحب والتقدير داخل الأسرة ونمط الانحراف، بالنسبة الى غياب الحب والتقدير ارتبط بشكل كبير بـ العنف البدني، والذي يُفسر كرد فعل عدواني ناتج عن حرمان عاطفي أو شعور بالرفض داخل الأسرة في المقابل، من يشعرون أحيانًا أو غالبًا بالحب والتقدير اتجهوا بدرجة أكبر نحو السرقة، والتي تُفسَّر كوسيلة لإشباع احتياجات غير ملباة أو تعويض لنقص مادي، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh " تعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا، حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح" كذلك مع الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يوضح الجدول (11) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين الشعور بالحنان والعاطفة من الوالدين اتجاه الأبناء ورد فعل الاسرة على الانحراف، في الفئة الأولى (يشعرون بالحنان والعاطفة) تلقوا ردودا بالعقاب أو دون علم فهذه حالة من التناقض في الوظيفة الاسرية أما في غياب (الحنان والعاطفة) تلقت الفئة رد فعل بعدم الاهتمام يدل على تراكم المشاعر السلبية وضعف التوجيه، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث" كذلك مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم هي عدم الاستقرار العاطفي" أيضا تتفق مع دراسة Atrey & Singh " يُعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح".

يبيّن الجدول (12) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين أسلوب الاب التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف، فأسلوب القسوة تجعل الحدث يرى العنف كوسيلة مشروعة بينما أسلوب الحوار يقلل من انحراف الأبناء أو يحصره في أشكال غير مدمرة، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين " الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم مهارات الوالدين" كذلك مع دراسة الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يمثل الجدول (13) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين أسلوب الام التربوي والوسائل المستخدمة في الانحراف، فالأسر ذات مستوى اقتصادي ضعيف أو منخفض الوعي التربوي، تميل الأمهات إلى القسوة أو الإهمال بسبب الضغط أو غياب التكوين النفسي والاجتماعي في هذه الأسر،

يغيب التواصل الفعال فيتولد خلل في القيم والمعايير، ما يدفع الحدث نحو اعتماد وسائل عنيفة أو فوضوية لحل مشكلاته، أما الحوار، فيُفترض أنه مؤشر على مستوى اجتماعي أكثر استقرارًا، لكن نتائجه ليست دائمًا مثالية إن لم تُدعّم بوسائل اجتماعية قوية (احتواء، رقابة، قدوة...)، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية نسبياً.

تتفق دراستنا مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين " الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم مهارات الوالدين" كذلك مع دراسة الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يبيّن الجدول (14) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين التشجيع على الأفعال الإيجابية ودوافع انحراف الحدث، حيث أن المجموعة التي تلقت التشجيع يشير هذا إلى أن هؤلاء حاولوا الامتثال للسلوك المقبول اجتماعيًا، لكن الظروف المفاجئة أو الانفعالات اللحظية دفعتهم للانحراف كما أن وجود "التحريض" و"جذب الأقران" يظهر أن التأثير الخارجي كان ثانويًا لكن قائمًا بالإضافة الى أن غياب التشجيع يعزز الشعور بالإقصاء أو الظلم، خاصة حين يرى الحدث أن جهده لا يُكافأ، مما يدفعه لسلوك منحرف كـ"رد فعل" دفاعي على هذا الحرمان الى جانب ذلك نجد بأن "ضغط الأسرة" و"ضعف التحصيل" كدوافع للانحراف تشير إلى عدم تحقق أهداف مشروعة بوسائل مشروعة، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين " الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم العوامل البيئية (خلفية الأسرة والبيئة المحيطة)"، كذلك مع دراسة الهشلمون " تساهم بيئة كل (الأصدقاء) بشكل معتدل في انحراف الأحداث".

يوضح الجدول (15) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين رد فعل الوالدين عند الخطأ والوسائل التي يستخدمها الحدث، حيث أن هناك تناقض بين الأساليب المعلنة (كالنصح والتوجيه) والأساليب الفعلية المستخدمة (كالضرب بالأيدي والأرجل والعصا والحجارة)، مما يدل على أن بعض أشكال العنف تُمارس تحت غطاء "التوجيه" بينما التوبيخ استخدموا اليدين والأرجل فقط كوسيلة تعامل

مع الخطأ لم تُستخدم الوسائل الأخرى (السب، العصا والحجارة) ضمن هذه الفئة قد يعكس تصورًا سلوكيًا أكثر تقليدية يرتبط بالعنف البدني، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تختلف دراستنا مع دراسة Atrey & Singh " تأكيد البحث على الحاجة إلى مشاركة فعالة من الآباء وبيئات عائلية داعمة للوقاية من الجنوح الأحداث".

يوضح الجدول (16) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين رقابة الوالدين وطبيعة الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ أن الرقابة الأسرية غالبًا ما تتأثر بالوضع الاقتصادي فلأسرة الفقيرة أو المضغوطة اقتصادياً تنشغل بتأمين الحاجات الأساسية وتُهمل المراقبة السلوكية لأبنائها، هذا يؤدي إلى ضعف في الضبط الاجتماعي الداخلي، ما يخلق بيئة مثالية لظهور السلوك المنحرف (وفق Merton غياب الوسائل المشروعة الفعالة) كذلك، الأسر ذات البناء الهش أو المتفككة (طلاق، غياب الأب، أو انشغال الوالدين) تميل إلى وجود رقابة جزئية للأبناء، مما يدفعهم نحو حلول منحرفة فردية كآلية للتعبير أو التمرد أو التعويض، وبالتالي تدعم النتيجة الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh " تعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا، حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح" كذلك مع دراسة لغريبي ودرنوني "انخفاض الرقابة الأبوية يرتبط بشكل واضح بزيادة احتمالات الجنوح" كما تتفق مع دراسة الحمدان " تبين أن التفكك الأسري يُعد من العوامل المؤثرة بشكل كبير في لجوء الأفراد إلى تعاطي المخدرات".

يمثل الجدول (17) توزيع أفراد العينة حسب تدخل الوالين في اختيار الأصدقاء ونمط الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن تدخل الوالدين في اختيار أصدقاء الحدث وطبيعة الانحراف المرتكب (فردي أو جماعي)، الانحراف الجماعي ارتبط فقط بالفئة التي يحظى أفرادها بتدخل الوالدين في اختيار الأصدقاء، تبدو هذه مفارقة ، لكن ما يمكن تفسيره بأن الرقابة الزائدة تدفع الأحداث للتمرد أو لاختيار أصدقاء بشكل سري، ما يؤدي إلى الانخراط في جماعات منحرفة دون علم الأسرة أما في حالة غياب تدخل الوالدين، فالانحرافات بقيت فردية فقط، وهو ما يُشير إلى عزلة اجتماعية أو عدم وجود علاقات قوية مع الأقران، أو حتى إلى غياب التأثير الجماعي نتيجة انعدام

التوجيه وهذا يعكس أن جودة العلاقة الأسرية واتزانها أهم من مجرد وجود الرقابة أو غيابها وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع الهشلمون "يترك كل من المحيط الاسري والمدرسي بصمة بارزة في انحراف الأحداث كما تساهم بيئة (الأصدقاء) بشكل معتدل على انحراف الأحداث" الى جانب ذلك دراسة Surong & Lyngdoh من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم هي ضغط الاقران"

يبيّن الجدول (18) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين صفة الاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن تباين الوضع الاجتماعي والنفسي داخل الأسرة (والمتمثل هنا في جودة العلاقة مع الأب) يؤثر في نمط الانحراف الذي يرتكبه الحدث، بحيث أن علاقة الأب المتأرجحة ترتبط بنسبة أعلى من الانحراف من نوع السرقة مقارنة بالعلاقة الجيدة، مما يشير إلى أن عدم الاستقرار في العلاقة مع الأب يدفع الحدث نحو انحرافات تميل إلى السرقة أكثر من العنف وذلك لعدم تحقيق الأهداف المجتمعية بوسائل تقليدية بينما العلاقة الجيدة مع الأب رغم إيجابيتها، إلا أنها لا تمنع حدوث الانحرافات، خاصة العنف البدني الذي يرتبط بعوامل أخرى كالضغوط أو الخلافات الأسرية وعليه تدعم الفرضية نسبياً.

تتفق دراستنا مع دراسة لغريبي ودرنوني "انتشار العنف داخل الاسرة يعد من العوامل الرئيسة المؤدية الى جنوح الابناء" كما تتفق مع دراسة الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يوضح الجدول (19) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين صفة الاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن تباين الوضع الاجتماعي والنفسي داخل الأسرة والمتمثل في جودة العلاقة مع الأم، يؤثر على نمط الانحراف الذي يرتكبه الحدث، ففي العلاقة الجيدة توجد أوجه قصور غير ظاهرية مثل غياب الرقابة أو تدني الحالة الاقتصادية أو الحماية الزائدة دون توجيه، فالانحراف في هذا السياق لا يعكس خللاً في العلاقة العاطفية بقدر ما يعكس عجزًا في تزويد الحدث بوسائل واقعية لتحقيق طموحاته أو التحكم في سلوكياته بينما العلاقات المتذبذبة غالبًا ما تخلق شعورًا بعدم

الأمان العاطفي، ما ينعكس في سلوكيات تعويضية كالميل إلى السرقة لإشباع حاجات مادية أو عاطفية كذلك ضعف في بناء الهوية السوية وفقدان البوصلة الأخلاقية المستقرة، أما في العلاقة السيئة تشير الى القطيعة أو السلبية في العلاقة مع الأم تُفضي إلى فقدان الشعور بالانتماء الأسري مما يدفع الحدث إلى السعي نحو تحقيق الذات من خلال السلوك المنحرف كبديل عن غياب الاعتراف والدعم العاطفي وعليه تدعم الفرضية نسبياً.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh " تعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا، حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح" كذلك مع دراسة لغريبي ودرنوني " تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يعدّ عاملًا مساهمًا في جنوح الأحداث ".

يبيّن الجدول (20) توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة مع الأخوة يؤثر بشكل واضح على نمط الانحرافات المرتكبة، فالعلاقة الجيدة مع الأخوة ترتبط بنسبة عالية من الانحرافات التي تتسم بالعنف البدني، التخريب، التشرد، والتدخين، مما يشير إلى أن وجود علاقة أخوية جيدة لا يمنع ظهور أنواع مختلفة من الانحرافات، بل تعبّر عن التوترات العائلية بطرق مختلفة أما العلاقة المتأرجحة مع الأخوة أنماط انحرافية محدودة نوعا ما تميل أكثر إلى السرقة والعنف البدني والتدخين، مع غياب التخريب والتشرد، مما يعكس اكتظاظ سكاني داخل الأسرة (عدد كبير من الأبناء) أو غياب العدالة في المعاملة أو ضغط اقتصادي يجعل الوالدين أقل قدرة على التدخل التربوي، ما يؤدي إلى صراعات بين الإخوة ومنه النتيجة تدعم الفرضية بوضوح.

تتفق دراستنا مع الهشلمون "يترك المحيط الاسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث" كما تتفق مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين " الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم العوامل البيئية (خلفية الأسرة)".

يوضح الجدول (21) توزيع أفراد العينة حسب مدى حدوث الخلافات بين الوالدين ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن الوضع الاجتماعي للأسرة، وبالأخص الخلافات بين الوالدين، يرتبط بأنماط مختلفة من انحراف الأحداث، كلما زادت وتيرة الخلافات بين الوالدين، يميل الانحراف لدى الحدث إلى أن يكون سرقة بنسبة أكبر حيث بلغت (100%) في حالة

الخلافات الدائمة وهذا كرد فعل على البيئة الأسرية المضطربة بينما العنف البدني يظهر أكثر في الحالات التي تحدث فيها الخلافات أحيانًا أو نادرًا، وهذا يعكس تعبيرات مختلفة عن تذبذب البيئة الأسرية أو تأثيرات متقطعة في العلاقة الأسرية (الخلافات أو المشكلات تظهر بين فترة وأخرى) وذلك لضعف التوجيه الاسري وعليه تدعم هذه النتيجة الفرضية نسبياً .

تتفق دراستنا مع دراسة لغريبي ودرنوني "انتشار العنف داخل الاسرة يعد من العوامل الرئيسة المؤدية الى جنوح الابناء" كذلك مع دراسة الحمدان " وجود علاقة ارتباطية وثيقة تشمل التفكك الأسري وتعاطي المخدرات" ودراسة Atrey & Singh " يُعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح".

يوضح الجدول (22) توزيع أفراد العينة حسب علاقة تدخين الأب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، بما في ذلك عادات الأب كالتدخين، يرتبط بأنماط مختلفة من انحراف الأحداث، حيث أن وجود الأب كمدخن يدل على وجود عوامل ضغط أو بيئة أسرية تعاني من (نقص الوعي، انخفاض المستوى الاقتصادي) تؤثر على ميل الحدث للانحراف فيقلد بيئة تتسامح مع سلوكيات غير منضبطة (كالسرقة)، أما في الأسر التي لا يدخن فيها الأب تكون العوامل المؤثرة مختلفة، مما يسمح بظهور سلوكيات عنف بدني بشكل أكبر نسبيًا وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع Surong & Lyngdoh من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم العوامل البيئية (خلفية الاسرة، مهارات الوالدين والبيئة المحيطة)" كما تتفق مع دراسة الهشلمون "يترك كل من المحيط الاسري، المدرسي بصمة بارزة في انحراف الاحداث كما تساهم بيئة كل من (الأصدقاء، الترفيه، الثقافة بما في ذلك الدين والاعلام) بشكل معتدل على انحراف الأحداث".

يبيّن الجدول (23) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن النسب متقاربة جداً بين من يرون والدهم قدوة ومن لا يرونه، مما يدل على أن رؤية الأب كقدوة لا تؤثر بشكل كبير على نوع الانحراف (سرقة أو

عنف بدني) بل توجد عوامل أخرى (البيئة المحيطة) تلعب دورًا أكبر في تباين أنماط الانحراف لدى الأحداث، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع Surong & Lyngdoh من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم العوامل البيئية (خلفية الاسرة، مهارات الوالدين والبيئة المحيطة)" كما تتفق مع دراسة الهشلمون "يترك كل من المحيط الاسري والمدرسي بصمة بارزة في انحراف الاحداث كما تساهم بيئة كل من (الأصدقاء، الترفيه، الثقافة بما في ذلك الدين والاعلام) بشكل معتدل على انحراف الأحداث".

يوضح الجدول (24) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين القدوة الوالدية وتحديدا الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن دور الأم كقدوة يؤثر على نوع الانحراف، حيث أن وجود علاقة إيجابية مع الأم يرتبط بنمط انحراف (السرقة) أكثر من العنف البدني يفسر باحترام الحدث للام حتى في ظل السلوك المنحرف لكن في فئة "لا يرى في الأم قدوة" هناك تساوي بين السرقة والعنف البدنييفسر بأن الأحداث يفتقرون الى البوصلة القيمية وعليه النتيجة تدعم جزئياً الفرضية.

تتفق دراستنا مع Surong & Lyngdoh من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم العوامل البيئية (مهارات الوالدين)" كما تتفق مع دراسة الهشلمون "يترك المحيط الاسري، بصمة بارزة في انحراف الاحداث ".

يبيّن الجدول (25) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين وجود تاريخ انحرافي في الاسرة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ أن وجود تاريخ انحرافي في الأسرة يعكس حالة اجتماعية واقتصادية تكون مرتبطة بأنماط انحراف محددة مثل السرقة، وذلك بسبب عوامل بيئية واجتماعية متكررة داخل الأسرة (كالفقر، ضعف الرقابة، تأثير نماذج سلوكية سلبية)، مما يدعم نسبياً الفرضية القائلة بأن الوضع الاجتماعي للأسرة له علاقة بنمط الانحراف أما الأسر التي لا يوجد بها تاريخ انحرافي، فتظهر تنوعًا أكبر في أنماط الانحراف (سرقة وعنف بدني)، مما يعكس تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى مختلفة.

تتفق دراستنا مع Surong & Lyngdoh من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم العوامل البيئية (خلفية الاسرة، مهارات الوالدين والبيئة المحيطة)" كما تتفق مع دراسة الهشلمون "يترك كل من المحيط الاسري والمدرسي بصمة بارزة في انحراف الاحداث كما تساهم بيئة كل من (الأصدقاء، الترفيه، الثقافة بما في ذلك الدين والاعلام) بشكل معتدل على انحراف الأحداث".

4-2- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية.

تم صياغة الفرضية الثانية على النحو الآتي: تختلف أنماط الانحراف المرتكبة من طرف الأحداث باختلاف الوضع الاقتصادي للأسرة.

توضح النتائج الإحصائية فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية على أنه وبالنسبة **للوضع المهني للأسرة ونمط الانحراف المرتكب من طرف الأحداث** وبناء على الجداول (26-27-28-29-30-31-32) أن الوضع المهني والدخل سواء كان عاليا، متوسطا او متدنيا يمكن أن يساهم في انحراف الاحداث.

وفيما يتعلق **بالوضع السكني ونمط الانحراف المرتكب من طرف الأحداث.** فقد تبين من خلال الجداول، فمن خلال الجداول (33 -34-35-36-37-38-39-40) أن الوضع السكني له تأثير كبير على نفسية الاحداث.

يبيّن الجدول (26) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث إن الأب المتعلم يكون غير قادر على تلبية توقعات الأبناء بسبب ضعف الدخل أو البطالة، فينشأ لدى الحدث صراع بين الطموح والواقع مما يدفعه الى السرقة، بينما ارتفاع عدد حالات السرقة لدى أبناء الآباء الجامعيين يكون مؤشراً على إحساس بالحرمان النسبي أو فقدان النموذج الأبوي الفعال رغم التعليم، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية بشكل قوي.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh "وجود ارتباط كبير بين انخفاض دخل الأسرة ومستويات التعليم الوالدية والسلوك المنحرف" وتختلف دراستنا مع دراسة بقال وبطاهر "عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أساليب المعاملة الوالدية تعود الى المستوى التعليمي للوالدين" كما تختلف مع دراسة Surong & Lyngdoh " التعليم يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل نظام المعتقدات والقيم الأخلاقية".

يوضح الجدول (27) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين المستوى التعليمي للاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث أن الأمهات ذوات المستوى التعليمي المنخفض، والذي يرتبط غالبًا بوضع اقتصادي متدنٍ، يكنّ أكثر ارتباطًا بحالات السرقة لدى الأبناء، حيث يسعى الحدث لتحقيق هدف اقتصادي مشروع (المال/المكانة) بوسائل غير مشروعة (السرقة) بسبب غياب الوسائل المشروعة (فرص، توجيه، تعليم)، فهذه الفئة غالبًا تعاني من حرمان مادي ومعرفي وضعف في الرقابة الأسرية بينما الأمهات ذوات تعليم جامعي المفارقة أن التعليم الأعلى لم يقلل من نسبة السرقة في هذه الحالة، يعاني الأبناء من ضغط اجتماعي ونفسي لتحقيق التفوق أو مستوى معيشي معين يتجاوز قدراتهم، فيلجؤون للسرقة كوسيلة لتحقيق الانسجام مع صورة نمطية للمكانة، وبالتالي النتيجة لا تدعم فرضية.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh "وجود ارتباط كبير بين انخفاض دخل الأسرة ومستويات التعليم الوالدية والسلوك المنحرف" وتختلف دراستنا مع دراسة بقال وبطاهر "عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أساليب المعاملة الوالدية تعود الى المستوى التعليمي للوالدين" كما تختلف مع دراسة Surong & Lyngdoh " التعليم يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل نظام المعتقدات والقيم الأخلاقية".

يوضح الجدول (28) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين مهنة الاب ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ أن نوع مهنة الأب كمؤشر اجتماعي واقتصادي يرتبط إلى حد ما بنمط الانحراف لدى الأبناء حيث نجد بأن السرقة تمثل النمط السائد بغض النظر عن المهنة (الطبقة الاجتماعية)، لكنها أكثر وضوحًا في طبقة البطال فهذا يعكس التوقع الاجتماعي بأن غياب مصدر دخل دائم يدفع الفرد للبحث عن تعويض مادي بطرق غير مشروعة في حين العنف البدني يظهر في الطبقات الوسطى بشكل متقارب، وهو ما يدل على تأثره بعوامل أسرية ونفسية وليس اقتصادية فقط، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh ولكن جزئيا من خلال " وجود ارتباط كبير بين انخفاض دخل الأسرة ومستويات التعليم الوالدية والسلوك المنحرف" كذلك مع دراسة Surong & Lyngdoh بشكل كبير في أن من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم عدم

الاستقرار المالي" كما تتفق مع دراسة لغريبي ودرنوني " تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يعدّ عاملًا مساهمًا في جنوح الأحداث" ودراسة الهشلمون " يترك كل من المحيط (الأسري، المدرسي والاقتصادي) بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يوضح الجدول (29) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين مهنة الام ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن السرقة هي النمط الأكثر شيوعًا في جميع المهن تقريبًا، ما يعكس أن الدافع نحو السرقة يكون عامًّا نسبيًا، لا يتأثر فقط بمهنة الأم، بل يتفاعل مع متغيرات أخرى بينما العنف البدني يظهر في حالات متفرقة: تجار، بطالة، ربة منزل، أي في أسر ذات استقرار مهني أقل أو غير مستقر، مما يدعم الفرضية بأن الطبقة الاجتماعية تلعب دورًا في توجيه نمط الانحراف (عنف بدني مقابل سرقة) وعليه لا تدعم النتيجة الفرضية بشكل واضح.

تتفق دراستنا مع دراسة Atrey & Singh " وجود ارتباط كبير بين انخفاض دخل الأسرة ومستويات التعليم الوالدية والسلوك المنحرف" كذلك مع دراسة Surong & Lyngdoh في أن من بين "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم عدم الاستقرار المالي" كما تتفق مع دراسة الهشلمون "يترك المحيط الاقتصادي بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يبيّن الجدول (30) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين الحالة الصحية للوالدين وتكرار الافعال الانحرافية لدى الاحداث، حيث نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين الحالة الصحية للوالدين وتكرار الأفعال الانحرافية سواء في الفئة التي يعاني أحد والديها من أمراض مزمنة والفئة التي لا يعاني والداها من أمراض مزمنة رغم غياب عامل المرض إلا أن نسبة التكرار لا تزال مرتفعة نسبيًا، تعكس أزمات أو العوامل الاجتماعية الأخرى هي المحرك وليس المرض المزمن، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية نسبيا.

تتفق دراستنا مع دراسة الهشلمون "يترك كل من المحيط (الأسري، المدرسي والاقتصادي) بصمة بارزة في انحراف الأحداث كما تساهم بيئة كل من (الأصدقاء، الترفيه، الثقافة بما في ذلك الدين والاعلام) بشكل معتدل على انحراف الأحداث" كذلك مع دراسة لغريبي "تدني المستوى الاقتصادي

للأسرة يعدّ عاملًا مساهمًا في جنوح الأحداث" ودراسة Atrey & Singh "وجود ارتباط كبير بين انخفاض دخل الأسرة ومستويات التعليم الوالدية والسلوك المنحرف".

يوضح الجدول (31) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين تصورات الاحداث حول دخل أسرهم الشهري والعوامل الدافعة وراء سلوكهم الانحرافي، حيث نلاحظ أن من يرون أن دخل الأسرة كاف بحيث تكون مستقرة ماليًا لكنها غير حاضنة عاطفيًا أو رقابيًا بينما من يرون أن دخل الأسرة "إلى حد ما" كافٍ يشير الى أنها تعيش حالة من التوتر في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أما بالنسبة الى الفئة الاخيرة الذين يرون أن دخل الأسرة "غير كافٍ" يدل على أن التفكك الأسري أو العجز في أداء الأدوار التربوية نتيجة الضغوط الاقتصادية، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية نسبياً.

تتفق دراستنا مع دراسة لغريبي "تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يعدّ عاملًا مساهمًا في جنوح الأحداث" ودراسة Atrey & Singh " يُعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح".

يبيّن الجدول (32) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين التلبية الأسرية ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ أن تغير نوع الانحراف باختلاف الوضع الاقتصادي/الاجتماعي الظاهر من نمط تلبيات الأسرة، لكن في الوقت نفسه تبيّن أن توفر الموارد لا يعني بالضرورة غياب الانحراف، مما يدل على أن الظاهرة متعددة العوامل، وتتداخل فيها الجوانب: الاقتصادية (الحرمان أو التفاوت) مما يدفع الى السرقة، الى جانب ذلك الضغوط الاجتماعية وبالتالي يظهر العنف جنبًا إلى جنب مع السرقة وعليه تؤكد البيانات صحة الفرضية جزئيًا.

تتفق دراستنا مع ودراسة الهشلمون "يترك كل من المحيط الأسري والاقتصادي بصمة بارزة في انحراف الاحداث" كذلك مع دراسة Surong & Lyngdoh في أن من "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم عدم الاستقرار المالي، العوامل البيئية (خلفية الأسرة، عدم الاستقرار المالي)".

يوضح الجدول (33) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين نوع المنطقة ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ أن البيئات الحضرية تميل إلى تنوع في أشكال الانحراف (

ارتكبوا السرقة، لكن نسبة العنف البدني أعلى نسبيًا مقارنة بالمناطق الأخرى) بينما البيئات شبه الحضرية (السرقة الأكثر شيوعا، مع انخفاض ملحوظ في العنف) والريفية (100% سرقة مقابل غياب العنف البدني) حيث تظهر هذه المناطق (شبه الحضرية والريفية) انحرافًا يتركز غالبًا في السرقة، هذا يدل على أن البيئة تلعب دورًا مهمًا في تحديد نوع السلوك المنحرف، سواء من خلال الفرص أو الضغوط أو أنماط العلاقات الاجتماعية وبالتالي تدعم النتيجة الفرضية نسبيًا.

تختلف دراستنا مع دراسة الحمدان " لم تظهر نتائج الدراسة وجود تباينات ذات دلالة ترجع لمتغير المنطقة".

يوضح الجدول (34) توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين نوع السكن والدوافع وراء انحراف الحدث، حيث نلاحظ أن السكن في شقة العمارة غالبًا ما يُشير إلى طبقة متوسطة أو محدودة الدخل داخل المدن، فالنمط السائد للدافع هو "رد الفعل" كاستجابة إلى وجود توتر أسري أو اجتماعي داخل هذه البيئة السكنية بينما الفئة الثانية السكن في فلة يرتبط هذا النوع بالسكن الراقي نسبيًا أو الأسر ذات الدخل الأعلى، يشير الى ضعف الضبط الأسري رغم الوفرة المادية مما يدفع المراهق عن البحث للانتماء خارج الأسرة، أما بالنسبة الى الفئة الاخيرة والمتمثلة في السكن في كوخ هذا النوع من السكن يرمز إلى الفقر المدقع والهشاشة السكنية، فالدافع الوحيد المسجل هو ضغط الأسرة (100%)، ما يشير إلى عجز في تلبية حتى الاحتياجات الأساسية مما يجعلها بيئة محفزة على الانفجار السلوكي، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية نسبياً.

تتفق دراستنا مع دراسة الهشلمون "يترك المحيط الأسري بصمة بارزة في انحراف الاحداث" كما تتفق دراستنا مع دراسة بقال وبطاهر " وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى متغير مكان السكن".

يبيّن الجدول (35) توزيع أفراد العينة حسب نوعية السكن، حيث نلاحظ أن السكن المملوك يشير الى أزمة نفسية أسرية رغم توافر الموارد بينما السكن المؤجر يشير الى الضغوط المالية المتواصلة والتي تؤثر على جودة الحياة الاسرية، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية إلا بشكل محدود وغير مباشر.

تتفق دراستنا مع دراسة Surong & Lyngdoh في أن من "الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم عدم الاستقرار المالي، العوامل البيئية (خلفية الأسرة، عدم الاستقرار المالي)".

يوضح الجدول (36) توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف السكن، حيث نلاحظ أن وجود عدد غرف كبير لا ينفي بالضرورة الانحراف، لكنه يشير إلى أن الانحراف في هذه الحالات ربما نتج عن عوامل غير اقتصادية أي مواقف نفسية بينما عدد غرف محدود (3-4 غرف) يدل على وجود عدد كبير من الأفراد أو ضغوط معيشية تولد توترات أسرية، مشاحنات أو افتقار للخصوصية، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بشكل غير مباشر.

تتفق دراستنا مع دراسة الحمدان " وجود علاقة ارتباطية وثيقة تشمل التفكك الأسري وتعاطي المخدرات" كما تتفق مع دراسة لغريبي ودرنوني " انتشار العنف داخل الأسرة يعدّ من العوامل الرئيسة المؤدية إلى جنوح الأبناء".

يبيّن الجدول (37) توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن داخل الحي ونوع الانحراف المرتكب من طرف الحدث، حيث نلاحظ بأن نوع الانحراف يتأثر بالسياق الاجتماعي والاقتصادي لمكان السكن، ففي البيئات الغنية الانحراف أقرب إلى السرقة مدفوعة بالرغبة في الاستهلاك أو التقليد أما في البيئات الفقيرة الانحراف متنوع (سرقة وعنف بدني) بسبب تعدد مصادر الضغط (حرمان اقتصادي، تهميش اجتماعي) بينما في البيئات العشوائية أو المهمشة الانحراف يميل للسرقة أمام الإقصاء الاجتماعي أو الاقتصادي وعليه تدعم النتيجة الفرضية نسبياً.

تتفق دراستنا مع دراسة بقال وبطاهر " وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى متغير مكان السكن".

يمثّل الجدول (38) توزيع أفراد العينة حسب وجود غرفة خاصة أم مشتركة مع الاخوة، حيث نلاحظ أن وجود غرفة خاصة يشير الى الاستقرار النفسي بينما الغرفة المشتركة تدل على الضغوط المعيشية، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية بشكل غير مباشر.

تتفق دراستنا مع دراسة الهشلمون " يترك المحيط الأسري بصمة بارزة في انحراف الأحداث".

يوضح الجدول (39) توزيع أفراد العينة حسب مدى توفر المسكن على الخدمات الضرورية لدى الأحداث المنحرفين حيث نلاحظ أن البيئة السكنية التي تفتقر الى الخدمات الضرورية في الغالب يعانون من تهميش مزدوج على مستوى الموارد المالية والاندماج الاجتماعي بينما السكن الذي تتوفر فيها الخدمات تتعرض لتطلعات المجتمع المرتفعة مع غياب الدعم من الاسرة أو المدرسة، وبالتالي النتيجة تدعم الفرضية نسبياً وبشكل غير مباشر.

تتفق دراستنا مع دراسة لغريبي " تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يعدّ عاملًا مساهمًا في جنوح الأحداث" ودراسة الهشلمون " يترك كل من المحيط (الأسري، المدرسي والاقتصادي) بصمة بارزة في انحراف الأحداث" ودراسة Atrey & Singh " يُعتبر الرعاية الأبوية عاملاً حاسمًا حيث يرتبط نقص الإرشاد بمعدلات ارتفاع نسبة الجنوح".

يوضح الجدول (40) توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم للإيداع في السجن خلال حياتهم، حيث نلاحظ أن هناك الانخفاض في نسبة الايداع يرجع الى طبيعة الانحرافات المرتكبة، والتي تكون بسيطة أو لم تصل لمرحلة العقوبة القانونية أو وجود معالجة أسرية أو مجتمعية بديلة عن العقوبة القانونية، بينما تلك الحالة الوحيدة تعبر عن وصول الانحراف إلى مرحلة أكثر تعقيدًا أو تكرارًا، يعود لعوامل عديدة مما استدعى الى التدخل الرسمي، وبالتالي النتيجة لا تدعم الفرضية.

تتفق دراستنا مع دراسة Surong & Lyngdoh من بين " الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم العوامل البيئية (خلفية الأسرة، مهارات الوالدين، والبيئة المحيطة ووسائل التواصل الاجتماعي)" كما تتفق مع دراسة الهشلمون " يترك كل من المحيط (الأسري، المدرسي والاقتصادي) بصمة بارزة في انحراف الأحداث كما تساهم بيئة كل من (الأصدقاء، الترفيه، الثقافة بما في ذلك الدين والاعلام) بشكل معتدل على انحراف الأحداث".

5- استنتاجات عامة.

بناء على نتائج الدراسة الميدانية وفيما يتعلق **بالوضع الاجتماعي للأسرة وعلاقته بأنماط الانحراف لدى الأحداث** فقد تبين ما يلي:

- بنية الأسرة:

- تشير نتائج الدراسة أن **والدي الأحداث على قيد الحياة،** كان الانحراف المرتكب لدى التلاميذ مرتكبي الانحراف معظمه السرقة، ثم ثلثي العينة عنفا بدنيا.

- لم تكن أسر الأحداث تعاني **من التفكك كحالات الطلاق أو الهجر** في العموم؛ وجاء ترتيب أنماط الانحراف لدى الأحداث على النحو الآتي: العنف البدني، السرقة، التدخين، التخريب، ثم التشرد ومن ثم ظهر العنف بشتى أشكاله لدى الأحداث وبنسب أكثر في العنف البدني والسرقة والتدخين.

- مهما كان **نوع الأسرة ممتدة أو نووية** فإن العنف المرتكب أول مرة كان السرقة، ولكن ترتفع السرقة في الأسرة النووية، ويرتفع العنف البدني في الأسر الممتدة عنه في الاسر النووية.

- لم تؤشر النتائج بوجود ملاحظات حول ما إذا كان العيش مع الأب أو الأم أو معهم الاثنين ذو علاقة بالانحراف.

- أساليب التنشئة الاسرية.

- من حيث **ترتيب الحدث** داخل الأسرة؛ فإن الطفل الأول ارتكب العنف البدني، الأوسط والأخير السرقة.

- معظم الأحداث الذين كانوا لم يحظون بالتقدير والحنان والعاطفة، كان نمط الانحراف لديهم العنف البدني، وممن كانوا يحظون أحيانا القيام بالسرقة.

- العلاقات الأسرية:

- مهما كانت طبيعة العلاقة الاحداث سواء مع الوالدين جيدة أو متأرجحة، فإنه تم تسجيل عمليات السرقة لدى الأحداث.

– إذا كانت علاقة الحدث مع الأخوة جيدة هناك ميلا نحو العنف البدني والتخريب والتدخين، وفي العلاقة المتأرجحة يوجد ميل نحو السرقة ثم العنف البدني.

– عموما مهما كان مستوى الخلافات بين الوالدين من حيث الديمومة؛ فإن نمط الانحراف الشائع لدى الأحداث هو السرقة.

– **القدوة الوالدية:**

– وجود تاريخ لحالات التدخين لدى الأب لم يكن لديه علاقة بنمط الانحراف المرتكب، ففي كلتا الحالتين وجوده من عدمه كان الانحراف معظمه سرقة، ثم العنف البدني الذي مثل تقريبا ثلثي العينة.

– سواء وجد تاريخ انحرافي في الأسرة أم لا فإن العنف المرتكب كان السرقة.

بناء على نتائج الدراسة الميدانية وفيما يتعلق **بالوضع الاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط الانحراف لدى الأحداث** فقد تبين ما يلي:

–الوضع المهني:

– مهما اختلف المستوى التعليمي للوالدين؛ فإن نمط الانحراف كان سرقة.

– مهما اختلفت مهنة الوالد فإن الظاهرة المنتشرة بين الاحداث كانت السرقة مع ظهور مؤشرات العنف البدني عند ممن كان والدهم اطارا او موظفا أو يمارس مهن يدوية وحتى الإطارات والتجار وأصحاب المهن الحرة.

– إذا كانت الأسر تلبي الحاجات الضرورية لأبنائها؛ فإن النمط الممارس من طرف الأحداث كان السرقة، ثم العنف البدني من حيث الترتيب والذي شكل تقريبا ثلثي العينة.

–السكن:

– مهما كانت منطقة السكن حضرية أو شبه حضرية أو ريفية، فإن النمط الممارس والأكثر شيوعا هو السرقة مع ارتفاع العنف البدني قليلا في المناطق الحضرية.

– إذا كانت الأسر تقطن في حي غني؛ فإن الظاهرة الأكثر انتشارا بين الأحداث هي السرقة، في حين سجل تساوي بين نمط الانحراف السرقة والعنف البدني في الأحياء الفقيرة.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

الملاحق.

ملخص الدراسة.

الوثائق.

خاتمة.

في ضوء النتائج الميدانية للدراسة، يتضح أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالأسرة تلعب دوراً محورياً وحاسماً في بلورة أنماط الانحراف لدى الأحداث، حيث أظهرت المعطيات تداخلاً معقداً بين البنية الأسرية، العلاقات الداخلية، أساليب التنشئة، والسياقات المعيشية في تشكيل السلوك المنحرف، فعلى الرغم من أن أغلب الأحداث الذين شملتهم العينة يعيشون في أسر غير مفككة من حيث الشكل، ويعيش فيها كلا الوالدين، فإن السلوك المنحرف لم يكن غائباً، بل برز بقوة، وكان نمطه الغالب هو السرقة، تليها العنف البدني بنسبة مرتفعة تقارب ثلثي العينة، ثم التدخين والتخريب والتشرد، ما يدل على أن الانحراف لا يرتبط بالضرورة بالتفكك الأسري الظاهري بقدر ما يرتبط بخلل أعمق في البناء التربوي والنفسي للأسرة.

وتُظهر الدراسة أن نوع الأسرة، سواء كانت نووية أو ممتدة، لا يمثل عائقاً فعلياً أمام الانحراف، بل إن طبيعة السلوك المنحرف تتغير باختلاف نمط الأسرة، حيث ترتفع معدلات السرقة في الأسر النووية، بينما يسجل العنف البدني نسباً أعلى في الأسر الممتدة، مما يشير إلى أن البناء الأسري التقليدي أو العصري لا يضمن بالضرورة بيئة نفسية متوازنة للحدث كما لم تسجل الدراسة علاقة حاسمة بين وجود أحد الأبوين أو كلاهما وبين الانحراف، مما يعكس أن الكم العددي للوالدين ليس بقدر أهمية نوعية العلاقة والوظيفة التربوية التي يؤدونها أما ترتيب الحدث داخل الأسرة، ظهر كمؤشر دالّ على طبيعة السلوك، إذ ارتبط الطفل البكر غالباً بالعنف البدني، في حين مال الأبناء الأوسطون والأصغر إلى السرقة، وهو ما يعكس تفاوتاً في الاهتمام والتنشئة حسب ترتيب المولود.

كما كشفت النتائج أن الحرمان العاطفي وضعف إشباع الحاجات النفسية كالتقدير والحنان والرعاية، كان عاملاً مشتركاً لدى غالبية الأحداث الذين ارتكبوا سلوكيات عنيفة، بينما ارتبط غياب الاهتمام المتوازن، حتى في الحالات التي توفر فيها الحد الأدنى من العاطفة، بظهور سلوك السرقة، مما يدل على أن الافتقار إلى بيئة أسرية دافئة ومتماسكة على المستوى العاطفي يشكل بيئة خصبة لظهور الانحراف ولا تقل العلاقة بين الإخوة أهمية في هذا السياق، إذ أظهرت أن العلاقة الجيدة لا تمنع ظهور العنف والتخريب والتدخين، بينما تميل العلاقة المتأرجحة إلى إنتاج سلوكيات كالسرقة والعنف، وهو ما يعكس هشاشة العلاقات الأفقية داخل الأسرة وضعف التماسك الاجتماعي المصغَّر.

أما فيما يخص القدوة الوالدية، فلم تظهر نتائج الدراسة أن وجود تاريخ تدخين لدى الأب أو وجود ماضٍ انحرافي في الأسرة له علاقة مباشرة بنمط الانحراف، مما يضعنا أمام فرضية أن الحدث لا يقلد بالضرورة السلوكيات السلبية، بل يتأثر بشكل أعمق بنوعية العلاقة والتواصل والتوجيه.

وفي الجانب الاقتصادي، جاءت النتائج لتعزز الطرح القائل بأن الحرمان المادي ليس الشرط الوحيد أو المباشر للانحراف، إذ أظهرت المعطيات أن مستوى تعليم الوالدين أو طبيعة مهنهم، سواء كانت بسيطة أو مرموقة، لم تؤثر بشكل واضح على تجنب الانحراف، بل إن السلوكيات المنحرفة ظهرت حتى لدى أبناء الموظفين، الإطارات، التجار، وأصحاب المهن الحرة بل وتبين أن تلبية الأسرة لحاجات الأبناء الضرورية لم تكن كافية لمنع ظهور السلوك المنحرف، إذ بقي كل من السرقة والعنف البدني النمطين الغالبين، وهو ما يدفع إلى القول إن الإشباع الاقتصادي لا يمكن أن يعوض غياب الإشباع العاطفي أو ضعف الإشراف التربوي كما أن مكان السكن، سواء كان حضرياً أو ريفياً أو شبه حضري، لم يشكل فارقاً ملموساً في معدلات الانحراف، وإن لوحظ ارتفاع طفيف في العنف البدني في المناطق الحضرية، وتساوٍ في أنماط السرقة والعنف في الأحياء الفقيرة، مما يدل على أن البيئة السكنية تؤثر جزئياً لكنها ليست العامل الحاسم.

من خلال ما سبق، يمكن القول إن انحراف الأحداث هو نتاج منظومة متكاملة من القصور الأسري التربوي والعاطفي والاجتماعي، ولا يرتبط فقط بعامل اقتصادي أو تفكك ظاهري للأسرة، فالأسرة حتى وإن كانت مستقرة شكلياً وتلبي حاجيات أبنائها، فإن غياب الانسجام الداخلي، والضعف في التواصل، وغياب الاحتواء العاطفي، وافتقار الآباء إلى الكفاءة التربوية، تشكل جميعها بيئة خصبة لانحراف الحدث وعليه، فإن المعالجة الناجعة لهذه الظاهرة لا يمكن أن تتم عبر تدخلات جزئية أو سطحية، بل تتطلب مقاربة متكاملة متعددة الأبعاد، تركز على تعزيز الوظيفة التربوية للأسرة، وتمكين الوالدين من أساليب التنشئة الإيجابية، ودعم الأسر الهشة نفسياً واجتماعياً، إلى جانب توفير إطار مجتمعي ومدرسي وإعلامي مكمل يعزز قيم الانضباط، والحوار، والانتماء، والمواطنة، ففهمنا العميق لديناميات الأسرة المعاصرة وواقعها النفسي والاجتماعي هو المفتاح الأهم للوقاية من الانحراف، وحماية النشء، وضمان بناء مجتمع متماسك وآمن.

قائمة المصادر والمراجع.

المصادر.

باللغة العربية.

1- ميشال عودة، ميشال ابراهيم، و فادي فرحات. (2009). *القاموس عربي – ألماني* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

باللغة الأجنبية.

1- Farah, A., & Karim, R. (without year). *The Dictionary (English – Arabic).* (R. S. M.Said, Trans.) Beirut, Lebanon: DAR Al-KOTOB AL-ILMIYAH.

2- Fayad, L. M. (sans année). *Dictionnaire Des élèves (Français – Arabe).* Beyrouth, Liban: DAR AL-KUTUB AL-ILMIYAH.

المراجع.

باللغة العربية.

الكتب.

1- إمام الشافعي محمد حمودي، و أشرف صالح محمد سيد. (2018). *الانحراف الجنسي في عصر الحروب الصليبية* (الإصدار 1). دار البشير للثقافة والعلوم.

2- تغريد عبد الله الشوابكة. (2022). *الادارة المدرسية ودورها في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.

3- سوسن شاكر الجلبي. (2015). *مشكلات الأطفال النفسية وأساليب المساعدة فيها*. دمشق، سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

4- صلاح حسن أحمد العزي. (2011). *دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي مدخل نظري ودراسة ميدانية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

5- لحظة كريم الجعافرة. (2021). *المهددات القيمية والسلوكية المعولمة وأثرها على البناء الاسري* (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.

6- محمد بن محمود آل عبد الله. (2012). *علم النفس الإجتماعي ودور الاسرة في التنشئة الاجتماعية* (الإصدار 1). القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع.

7- محمد كمال يوسف. (2009). *الخبرات التربوية المتكاملة لرياض الأطفال* (الإصدار 1). القاهرة: دار النشر للجامعات.

8- هشام الطالب، عبد الحميد أبو سليمان، و عمر الطالب. (2019). *التربية الوالدية: رؤية منهجية تطبيقية في التربية الأسرية* (الإصدار 01). (ترجمة منقحة: نزار العاني، المترجمون) الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

9- يوسف لازم كماش. (2017). *الرياضة والصحة والبيئة*. عمان: دار الخليج.

المقالات العلمية.

1- أحمد بن سعيد الحضرمي، سعيد بن مسلم الراشدي، و رزان بن بدر المعولية. (2022). التفكك الاسري وآثاره الاقتصادية على الاسرة والمجتمع. *مجلة المعيار، 26*(06).

2- أحمد بن لباد. (جوان, 2014). أساليب التنشئة الأسرية وعلاقتها بظهور الفوبيا الاجتماعية عند الأطفال 11.13 سنة. *مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، 02*(04).

3- أحمد حي. (2015). المعاملة العقابية للاحداث الجانحين في التشريع الجزائري. *دفاتر* مخبر *حقوق الطفل*(06).

4- أحمد دانة، و كريمة دانة. (ديسمبر, 2021). القيم ودورها الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيها. *مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، 06*(04).

5- أحمد دردیش، و فاروق كويحل. (ديسمبر, 2022). عوامل انحراف الشباب في المجتمع الجزائري وطرق الوقاية منه. *مجلة سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الإجرامية، 03*(02).

6- أحمد عبد الحكيم بن بعطوش. (جانفي, 2019). سوسيولوجيا الانحراف والمتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 06*(01).

7- اسماعيل طواهري. (ماي, 2022). قراءة في أحكام الافراج المشروط في التشريع الجزائري. *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، 06*(01).

8- اسمهان عبد الرزاق. (جوان, 2013). الافراج المشروط ومدى اعتماد الخطورة الاجرامية كمعيار للحكم به. *مجلة العلوم الانسانية*(39).

9- إسمى بقال، و بشير بطاهر. (ديسمبر, 2015). أنماط المعاملة الوالدية الخاطئة كما يدركها الأحداث الجانحون. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*(21).

10- الجموعي مومن بكوش. (سبتمبر, 2014). القيم الاجتماعية، مقاربة نفسية – اجتماعية. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*(08).

11- الزهرة بن شرقية، و رشيد زروالي. (سبتمبر, 2022). تغير بنية ووظائف الاسرة الحضرية في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الإجتماعية، 16*(02).

12- السعيد فيطس. (سبتمبر, 2023). الاسرة في القانون الجزائري بين المكانة والحماية في ظل الدساتير الجزائرية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 16*(03).

13- أمال زواوي. (جوان, 2021). الافراج المشروط في التشريع الجزائري. *دفاتر السياسة والقانون، 13*(03).

14- أمال زواوي. (مارس, 2022). آليات الحد من جريمة خطف الأشخاص على ضوء القانون رقم 20 - 15. *مجلة صوت القانون، 08*(خ).

15- أمحمد دلاسي، و سامية بن عمر. (2007/2006). الأسرة - مدخل نظري. *مجلة العلوم الاجتماعية*(01).

16- آمنة مداني. (2023). أساليب اعادة التربية والادماج داخل المؤسسات العقابية في التشريع الجزائري. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 08*(03 - خ).

17- أمينة أقنيني. (جويلية, 2018). أساليب المعاملة الوالدية واكتساب سلوك العنف لدى الطفل في الاسرة الجزائرية. *مجلة العلوم الاجتماعية، 07*(31).

18- أنيسة بريغيت عسوس. (جوان, 2013). دراسة سوسيو-نفسية لظاهرة انحراف البنات في الجزائر. *مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية*(34).

19- إيهاب الأخضر. (جوان, 2020). جنوح الاحداث في تونس بين الاوضاع الاقتصادية وانعدام الضبط في الاحياء الهامشية. *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، 02*(02).

20- باديس مجاني، و أمينة بن سخرية. (أكتوبر, 2019). دور وسائل الاعلام في القضاء على ظاهرة التفكك الاسري. *مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 03*(01).

21- باسم خوجة ، إبراهيم دحمون، و سليم خرشي. (مارس, 2022). أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية - دراسة نظرية. *مجلة روافد للدراسات والأبحاث في علوم الرياضة، 02*(01).

22- بلقاسم عوين، و رحمة غراب. (ديسمبر, 2017). جنوح الأحداث الأسباب والحلول. *مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، 01*(02).

23- بوعلام لعروسي. (جوان, 2014). العوامل المؤدية لانحراف الأحداث. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 01*(19).

24- تقي مباركية، و فاطمة الزهراء غريبي. (30 نوفمبر, 2020). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة جريمة اختطاف الاطفال. *Aleph. Langues,médias et sociétés*، *07*(04).

25- جمال حواوسة. (ديسمبر, 2018). دور الاسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي (رؤية اجتماعية تحليلية). *مجلة دراسات، 07*(03).

26- جمال حيرش. (2020). التكوين المهني في المؤسسات العقابية – قراءة سوسيولوجية في الابعاد الاقتصادية والتنموية. *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، 05*(02).

27- جميلة مواس. (نوفمبر, 2022). أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها المراهق وفق المقاربة النسقية. *مجلة دراسات نفسية وتربوية، 08*(02).

28- حسان بعايري، و عبد الغني براخلية. (سبتمبر, 2021). أهمية الأسرة والمتابعة الوالدية في تحسين الأداء الاكاديمي للابناء. *مجلة المصباح في علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، 01*(02).

29- حسين بن سليم، و بولرباح زرقط. (جوان, 2019). دور الاسرة في ترسيخ قيم المواطنة لدى الاطفال. *مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، 12*(01).

30- حنان بوطورة. (ديسمبر, 2022). الأسرة النواة في زمن العلاقات الاجتماعية السائلة. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 08*(03).

31- حنان عدواني، و نادية بوضياف . (ديسمبر, 2021). أنماط المعاملة الوالدية للابناء ذوي الاحتياجات الخاصة – نموذجا-. *مجلة العلوم الانسانية، 08*(03).

32- حنان مالكي. (جوان, 2011). الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية – التقليدية والحديثة. *مجلة العلوم الانسانية*(22).

33- داليا محمد شوقي محمد الصادق داود. (2016). الانحراف الفكري ووسائل الوقاية والعلاج في ضوء القرآن الكريم دراسة موضوعية. *مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالاسكندرية، 32*(04).

34- دليلة حمادي. (2021). السلوك الانحرافي للأحداث بين الواقع والرعاية الاجتماعية لهم في مراكز اعادة التربية. *مجلة افاق للعلوم، 06*(04).

35- راضية وعلي. (جويلية – ديسمبر, 2015). الوسط الاسري وعلاقته بانحراف الطفل. *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية*(06).

36- رانا مصباح عبد المحسن عبد الرزاق. (يوليو, 2022). جريمة اختطاف الاطفال وآليات مكافحتها (دراسة مقارنة). *مجلة روح القوانين، 34*(99).

37- رانيا "محمد عطيه" الهشلمون. (يناير, 2020). تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في انحراف الاحداث – دراسة ميدانية على دور تربية وتأهيل الاحداث التابعه لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن. *مجلة كلية التربية، 39*(185 – ج2).

38- ربيعة رميشي. (جوان, 2013). العوامل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية والأسرية. *مجلة آفاق علمية*(08).

39- رزيقة عليلي. (جوان, 2022). ظاهرة الانحراف وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري – التقويم والتصدي -. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 05*(01).

40- رفيقة بسكري. (جوان, 2022). جنوح الاحداث. قراءة في الظاهرة ودور المدرسة في الوقاية منها. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 23*(01).

41- ريمة زنانرة. (جوان, 2017). تحليل سوسيولوجي لدور التفكك الاسري في انحراف الاطفال. *مجلة تاريخ العلوم*(08 - ج1).

42- ريمة زنانرة. (2023). التغير الاجتماعي في الجزائر واثره على الانحراف – تقرير نظري-. *مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 08*(01).

43- ريمة زنانرة، و الطاهر بلعيور. (جوان, 2020). قراءة سوسيولوجية لدور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد. *مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، 03*(03).

44- زريعة بوجمعة. (2022). السلوك الانحرافي وواجب مؤسسات المجتمع في الوقاية منه. *مجلة دراسات في سيكولوجية الإنحراف، 07*(02).

45- سرمد جاسم محمد الخزرجي، و غنية عرعار. (ماي, 2021). التفكك الاسري بين الآثار والحلول دراسة سوسيوانثروبولوجية. *مجلة الأكاديمية الدولية للعلوم النفسية والتربوية والأرطفونيا، 01*(01).

46- سعاد رحماوي. (جوان, 2022). العلاقات الأسرية والصحة النفسية للأبناء. *مجلة مجتمع تربية عمل، 07*(01).

47- سعاد طعبة. (سبتمبر, 2016). الفقر وأثره في توجه بعض الأفراد نحو السلوك الانحرافي. *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية*(02).

48- سعاد قاسم. (سبتمبر, 2017). العنف الأسري وآثاره الاجتماعية والنفسية. *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية*(07).

49- سعد إبراهيم مشاري إبراهيم الحمدان. (أكتوبر, 2022). التفكك الأسري وعلاقته بادمان المخدرات دراسة ارتباطية من وجهة نظر الخبراء. *مجلة كلية التربية، 120*(01).

50- سعيد زيوش. (ديسمبر, 2021). الأسرة الجزائرية الحديثة وصراع الأدوار، الأسباب والحلول. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 14*(02).

51- سليمة قاسي. (ديسمبر, 2021). مرحلة المراهقة: (المفهوم، الخصائص، الحاجات والمشكلات). *مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، 05*(02).

52- سمية حربوش. (ديسمبر, 2017). المراهقة والصحة: مقاربة ابستمولوجية حديثة. *مجلة مجتمع تربية عمل*(04).

53- سمية حربوش. (ديسمبر, 2021). الثقافة الصحية ومظاهر السلوكات الصحية لدى المراهقين. *مجلة التربية والصحة النفسية، 07*(02).

54- سمير زراولية، و محمد علي حسون. (سبتمبر, 2021). التدابير التربوية المؤقتة المتخذة أثناء التحقيق القضائي مع الحدث الجانح. *مجلة العلوم القانونية والسياسية، 12*(02).

55- سمير شعبان. (2011). أثر الإزدواجية في تحديد مفاهيم الانحراف وعملية تنميط السلوك الإنحرافي. *مجلة دراسات وأبحاث*(03).

56- سناء حسن هدله. (جوان, 2011). الأساليب التربوية الخاطئة في تنشئة الطفل في المنظور الاسلامي. *مجلة البحوث والدراسات*(12).

57- سهام قنيفي، و سامي علي مهني. (جانفي, 2022). استخدام وسائل الاتصال الحديثة تكريس للعزلة النفسية والاجتماعية. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، 14*(01).

58- سوسن بوزبرة، و العربي اشبودن. (جوان, 2016). عوامل الانحراف والاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي. *مجلة الخلدونية للعلوم الانسانية والاجتماعية*(09).

59- سيف الاسلام عبادة. (2018). الحبس المؤقت للاطفال وبدائله في قانون حماية الطفل الجزائري. *مجلة البحث القانوني والسياسي، 03*(01).

60- عادل مرابطي، و عائشة نحوي. (2009). العينة. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*(04).

61- عبد الرحمن بوحسون. (13 جوان, 2020). مبادئ المعاملة الانسانية للسجين آلية فعالة للتاهيل واعادة الادماج الاجتماعي. *مجلة المفكر، 04*(01).

62- عبد العزيز جاهمي. (مارس, 2023). دور الشرطة في حماية الاحداث الجانحين. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 16*(01).

63- عبد الكريم صالحي. (ديسمبر, 2017). التماسك الأسري، الأسس والآثار. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*(14).

64- عبد الوهاب جودة الحايس، و حنان مالكي. (2022). الأسرة وعلاقتها بتشكيل الانحراف الاجتماعي والجريمة. *مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 07*(01).

65- عتيقة حرايرية. (مارس, 2019). منظومة القيم ودورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي. *مجلة هيرودوت*(09).

66- عتيقة حرايرية، و نعيمة طبال. (جوان, 2018). مراحل وخصائص تطور الأسرة الجزائرية من أجل فهم وتفسير التحولات الحاصلة. *مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية*(06).

67- عز الدين فراح. (جانفي, 2023). ظاهرة اختطاف الاطفال في الجزائر. *المجلة الجزائرية للأمن الانساني، 08*(01).

68- علي زواري أحمد. (ديسمبر, 2022). التفكك الاجتماعي وأثره على الأمن الأسري. *مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، 08*(02).

69- علي عثماني. (مارس, 2023). دور المراكز المتخصصة للاحداث في اصلاح الحدث الجانح واعادة ادماجه على ضوء القانون رقم 05 - 04 المعدّل والمتمم. *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 07*(01).

70- عيسى يونسي، و عائشة ميطر. (06 جوان, 2021). وظائف الأسرة واستقرار المجتمع. *مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، 06*(02).

71- فاطمة الزهراء خموين. (فيفري, 2019). الأسرة والجريمة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 08*(02).

72- فاطمة الزهرة قمقاني. (2022). دور الدين في وقاية الافراد من السلوك الانحرافي والجريمة. *مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 07*(02).

73- فتحي محمود محمد عبد الرحمن، و خالد محمد سالم آل خرصان. (2017). أثر الانحراف الفكري على الفرد والمجتمع ووسائل الوقاية منه، . *حولية كلية اللغة العربية*(21 - ج2).

74- فطيمة زياني دريد. (جوان, 2006). من مظاهر التفكك الاسري. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*(14).

75- فيروز عرامة، و سميحة دليل. (2021). مفهوم الذات عند الطفل من ذوي الأسر المفككة – دراسة حالة-. *مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 06*(01).

76- كريمة عجرود. (2013). الإنحراف: فردانية السلوك واجتماعية رد الفعل. *مجلة الخلدونية للعلوم الانسانية والاجتماعية*(06).

77- كريمة فلاحي، و إلهام خلفاوي. (أوت, 2020). أساليب التنشئة الوالدية الخاطئة وعلاقتها بالعنف في الوسط المدرسي. *مجلة التغير الاجتماعي، 04*(01).

78- كوثر ابراهيمي، و محمد بلوم. (ديسمبر, 2018). الإمتثال والإنحراف رؤية تحليلية. *مجلة العلوم النفسية والتربوية، 07*(02).

79- كوثر بودان، و سامية حمار. (نوفمبر, 2020). العوامل المؤدية الى انحراف الأحداث في الجزائر. *مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، 03*(06).

80- لبنى أحمان، و أمينة النوي. (جوان, 2018). أسباب انحراف الشباب والمراهقين من وجهة نظر تلاميذ المتوسط والثانوي وطلاب الجامعة – دراسة مقارنة. *مجلة دراسات في سيكولوجية الإنحراف، 03*(01).

81- لطيفة زروالي، و آمنة ياسين. (جانفي, 2014). وظائف الاسرة الجزائرية، واقع الممارسات التربوية. *مجلة دراسات انسانية واجتماعية*(04).

82- مالحة عليوات. (جوان, 2023). الأسرة والمراهق المتفوق دراسيا (متطلبات – صعوبات – حلول). *مجلة معارف، 08*(01).

83- محمد البيومي الراوي بهنسي. (2016). العنف الأسري، أسبابه، آثاره وعلاجه في الفقه الإسلامي. *مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالاسكندرية، 32*(09).

84- محمد أحمد لريد. (2017). موقف المشرع الجزائري من نظام الافراج المشروط. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*(06).

85- محمد العيد مطمر، و حمزة جبايلي. (ديسمبر, 2018). الطلاق وآثاره على التفكك الأسري في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*(16).

86- محمد بن صابر. (جوان, 2019). وقاية الأحداث من الانحراف في المجتمع الجزائري. *مجلة الرواق، 05*(01).

87- محمد سويلم، و علي محي الدين. (جانفي, 2023). الافراج المشروط كآلية مستحدثة لاعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين في التشريع الجزائري. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات، 06*(01).

88- محمد عمورة. (01 جوان, 2018). اختصاص قضاء الاحداث في ظل قانون حماية الطفل. *مجلة البحوث القانونية والسياسية، 02*(10).

89- محمد فوزي قميدي. (ديسمبر , 2018). السلوك الإجرامي وعلاقته بجين MAO. *مجلة البحوث القانونية والسياسية*(11).

90- مليكة غواظني. (كانون الأول, 2021). المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات. *مجلة العلوم الانسانية، 05*(02).

91- نبيل حليلو، و محمد معمري. (أفريل, 2018). عوامل نجاح الأسرة واستقرارها. *مجلة أبحاث*(05).

92- نبيل حميدشة. (مارس, 2020). الأسرة الجزائرية في القرن الواحد والعشرين إلى أين؟ نظرة في الشكل والوظيفة. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، 13*(01 - خ).

93-

نجاة ساسي هادف. (ديسمبر , 2022). السلوك الاجرامي وعلاقته بأزمة الهوية لدى المراهق. *مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-، 09*(02).

94- نجلاء محمود رؤوف المصيلحي. (ديسمبر , 2019). التفكك الاسري ومخاطره على رأس المال البشري: دراسة ميدانية. *مجلة علوم الانسان والمجتمع، 08*(04).

95- ندير بوحنيكة. (جوان, 2020). قراءة سوسيولوجية في تغير وظائف الاسرة الجزائرية. *مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، 03*(02).

96- نسيمة لغريبي ، و سارة درنوني . (جوان, 2022). التفكك الأسري وانعكاساته على جنوح الأحداث دراسة ميدانية بمدينة باتنة. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 15*(02).

97- نصيرة بلبول. (15 جانفي, 2021). الدور الديني الثقافي في تكريس الحوار والتعايش الاجتماعي. *مجلة أنثروبولوجية الاديان، 17*(01).

98- نصيرة لعموري. (ديسمبر, 2022). أثر الاسرة على تكوين شخصية الطفل في ظل التطور التكنولوجي. *مجلة الاسرة والمجتمع، 10*(02).

99- نوال زواوي. (2022). دور الاعلام الجديد في انحراف الشباب. *مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 07*(03).

100- نورة سليمان فيسة، و صبيحة عبداللاوي. (ديسمبر, 2021). العوامل المؤدية لعمالة الأطفال في الجزائر وآثارها. *مجلة المعيار، 12*(02).

101- وهيبة صاحبي. (جوان, 2022). دور الاسرة في تعزيز قيم المواطنة داخل المجتمع. *مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، 06*(02).

102- ياسمينة بغريش. (مارس, 2018). التغير الاجتماعي وانحراف الاحداث. *مجلة العلوم الاجتماعية، 07*(29).

103- ياسمينة تشعبت. (جوان, 2017). التكفل النفسي بجنوح الاحداث: دراسة تحليلية. *مجلة روافد للبحوث والدراسات*(02).

104- ياسمينة كتفي. (مارس, 2016). أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل في الوسط الأسري – دراسة عينة من الأمهات-. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*(18).

105- ياسمينة منايفي. (2022). العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية الى جنوح الأحداث. *مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 07*(01).

106- يمينة قداري. (27 أكتوبر, 2023). الكفاءة بين الزوجين ودورها في استقرار الحياة الاسرية – رؤية مقاصدية -. *مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، 08*(01 – خ).

107- يونس لعوبي. (مارس, 2019). الإنحرافات السلوكية للشباب الجامعي، الأسباب والمظاهر. *مجلة المعيار في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والثقافية، 10*(01).

المحاضرات الجامعية.

1- الزهرة بن عاشور. (2018 / 2019). مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع الجريمة والانحراف. قسم العلوم الاجتماعية: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة البليدة 02 علي لونيسي.

2- محمد بن عودة. (2016 / 2017). مطبوعة مقياس النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف (سنة أولى ماستر تخصص سوسيولوجيا العنف وعلم العقاب). خميس مليانة، قسم علم الاجتماع: كلية العلوم الاجتماعيةوالانسانية – جامعة الجيلالي بونعامة.

3- مصطفى حاج الله. (2021/2020). مطبوعة دروس في مقياس النظريات السوسيولوجية للجريمةوالانحراف موجهة لطلبة ماستر 1 تخصص علم الاجتماع جريمة والانحراف. المدية: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة الدكتور يحيى فارس.

4- يوسف بوزار. (2023/2022). النظريات السوسيولوجية للانحراف (سنة أولى ماستر علم الاجتماع الانحراف والجريمة). خميس مليانة، قسم علم الاجتماع: كلية العلوم الاجتماعية والانسانية– جامعة الجيلالي بونعامة.

الرسائل الجامعية.

1- سحر سعدي حسن الحايك. (أكتوبر, 2016). فاعلية برنامج لتعديل بعض أساليب المعاملة الوالدية الخاطئة في تنشئة الاطفال من قبل الامهات في قطاع غزة (رسالة ماجستير). غزة، صحة نفسية مجتمعية: كلية التربية – الجامعة الاسلامية.

2- عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني. (2010). قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي (أطروحة دكتوراه). الرياض، قسم العلوم الشرطية: كلية الدراسات العليا – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

3- فيروز زرارقة. (2005/2004). الاسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق – دراسة نظرية – ميدانية على عينة من الاحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف (أطروحة دكتوراه). قسنطينة، قسم علم الإجتماع : كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية – جامعة منتوري.

المراجع باللغة الأجنبية.

1- Atrey , I., & Singh , B. (2024). Impact of Socio- Econimic Factors on Juvenile Deliquency: An Explorative Study in Rajasthan. *European Economic Letters, 14*(02).

2- Surong, R., & Lyngdoh, A. (2020, October - December). a study on the causes of juvenile deliquency and its prevention by the commynity. *The International Journal of Indian Psychology, 08*(04).

الـــمـلاحـق

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة

استمارة المقابلة

تحية طيبة وبعد،

يسرني أنك كنت من الأفراد الذين قبلوا اجراء مقابلة حول موضوع: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وعلاقته بأنماط الانحراف المرتكبة من طرف الاحداث ونعلمكم بأن المعلومات التي ستدلي بها حول الموضوع في سرية تامة ولا تستخدم الا لغرض بحث علمي، وفي هذا سياق نشكرك جزيل الشكر على التعاون الذي أبديته معنا خدمة لأغراض البحث والعلم.

اعداد: ركبي مارية

اشراف: الأستاذ عزوز عبد الناصر

السنة الجامعية 2024- 2025.

المحور الاول: البيانات الشخصية.

1- الجنس ذكر ( ) انثى ( )

2- السن: .....سنة

3- المستوى التعليمي لك: .....

المحور الثاني: الوضع الاجتماعي للأسرة وعلاقته بانحراف الحدث.

أ- بنية الأسرة:

4- هل الاب على قيد الحياة؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

5- هل الام على قيد الحياة؟ 1- نعم ( ) 2-لا( )

6- هل الوالدين؟ 1- مرتبطان ( ) 2- مطلقان ( ) 3- منفصلان دون طلاق( ) 4- حالة أخرى( ) .

7- هل والدك متزوج بأكثر من امرأة؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

8- هل الاسرة؟ 1- ممتدة تضم الجد والجدة والأقارب( ) 2- نووية الاب والأم والابناء فقط( )

9- مع من تعيش؟1- مع الوالدين معا( ) 2- مع الأب( ) 3- مع الأم ( ) 4- حالة أخرى( )

10- كم عدد أفراد الأخوة والأخوات؟ 1-الذكور( ) 2-الاناث( )

ب- أساليب التنشئة المستخدمة في الأسرة:

11- ما هو ترتيبك في الأسرة؟ 1- الوحيد( ) 2-الأول( ) 3- الأوسط ( ) 4- الصغير( )

12- هل تحظى بالحب والتقدير الذاتي داخل أسرتك؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

13- هل يشعرانك والديك بالحنان والعاطفة؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

14- ما هو الأسلوب الأكثر استخداما من طرف الأب في تربيتك؟ 1-القسوة( ) 2-الحوار( )
3-التدليل() 4-الإهمال( ) 5-التذبذب( ) 6-الحزم( )

15- ما هو الأسلوب الأكثر استخداما من طرف الأم في تربيتك؟ 1-القسوة( ) 2-الحوار( )
3-التدليل() 4-الإهمال( ) 5-التذبذب( ) 6-الحزم( )

16- عندما تقوم بأفعال إيجابية هل تلقى التشجيع والمكافئة؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

17- عندما تخطئ ما هو رد فعل والديك؟ 1- النصح والتوجيه( ) 2- التوبيخ( ) 3-العقاب البدني( ) 4- عدم الاهتمام( ) 5- يذكر.....

18- هل يراقب ويتابع والديك تصرفاتك خارج البيت؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

19- هل يحدد لك والديك ويتدخلان في اختيار نوع اصدقائك؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

ج- العلاقات الأسرية:

20- ما هي الصفة التي تغلب على علاقتك مع والدك؟ 1-جيدة( ) 2- متأرجحة( ) 3- سيئة( )

21- ما هي الصفة التي تغلب على علاقتك مع أمك؟ 1-جيدة( ) 2- متأرجحة( ) 3- سيئة( )

22- ما هي الصفة التي تغلب على علاقتك مع أخوتك؟ 1-جيدة( ) 2- متأرجحة( ) 3- سيئة( )

23- ما هي الصفة التي تغلب على العلاقة بين الوالدين؟ 1-جيدة( ) 2- متأرجحة( ) 3- سيئة( )

24- هل تحدث الخلافات بين الوالدين؟ 1- دائما( ) 2- غالبا( ) 3-أحيانا( ) 4- نادرا( )

د- القدوة الوالدية:

25- هل يدخن والدك؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

26- هل ترى في والدك كقدوة لحياتك؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

27- هل ترى في والدتك كقدوة لحياتك؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

28- هل يوجد تاريخ انحرافي في أسرتك؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

- في حالة الإجابة بنعم. من هو .....وما الفعل الذي قام به..... وهل أودع الحبس أو السجن 1-نعم( ) 2- لا( ) - ما المدة التي قضاها بالأيام.....

المحور الثالث: الوضع الاقتصادي للأسرة:

أ- الوضع المهني والدخل:

29- ما هو المستوى التعليمي للاب: 1- أمي( ) 2- ابتدائي( ) 3- متوسط( ) 4- ثانوي( )

5-جامعي( )

30- ما هو المستوى التعليمي للأم: 1- أمي( ) 2- ابتدائي( ) 3- متوسط( ) 4- ثانوي( )

5-جامعي( )

31- ما هي مهنة أبيك؟ .....

32- ماذا تعمل والدتك؟ .....

33- هل يعاني أحد والديك أو كليهما من أمراض مزمنة؟ 1- نعم( ) 2-لا( ) - من هو وما المرض.....

34- من خلال حياتك مع أسرتك كيف تنظر الى الدخل الشهري لأسرتك؟ 1-كاف( ) 2-إلى حد ما( ) 3- غير كاف ( )

35- هل تلبي أسرتك؟ 1- حاجاتك الضرورية( ) 2- حاجاتك الكمالية( ) 3- معا( )

ب- السكن:

36-هل تقطن في منطقة؟ 1-حضرية( ) 2- شبه حضرية( ) 3- ريفية( ) 4-حالة أخرى تذكر.....

37- ما هو نوع السكن؟ 1- شقة في عمارة( ) 2- فلة( ) 3- كوخ( )

38- هل السكن؟ 1-ملك( ) 2- مؤجر( ) 3- حالة أخرى تذكر.....

39- عدد غرف المسكن؟ .....

40- هل السكن يقع في؟ 1-حي غني( ) 2-حي فقير( ) 3 - وضعية أخرى تذكر .....

41- هل لك غرفة خاصة أم مشتركة مع اخوانك؟ غرفة خاصة( ) غرفة مشتركة( )

42- هل يتوفر المسكن على الخدمات الضرورية؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

المحور الرابع: أنماط الانحراف لدى الأحداث

43- ما نوع الانحراف الذي ارتكبته أول مرة؟

1- سرقة( ) 2- عنف بدني( ) 3- عنف رمزي( ) 4-التخريب( ) 5-التسول( ) 6-التشرد() 7-السطو( ) 8- التدخين( ) 9- تعاطي المخدرات( ) 10- اخر يذكر.....

44- كم كان عمرك عندما ارتكبت الفعل المنحرف لأول مرة؟.....

45- كيف كان رد فعل أسرتك؟ 1-بدون علم( ) 2-عدم الاهتمام( ) 3- العقاب( )

4- النصح والتوجيه() 5-التشجيع( ) 6- حالة أخرى تذكر.....

46- ما نوع الانحراف الذي ارتكبته ثاني مرة؟

1- سرقة( ) 2- عنف بدني( ) 3- عنف رمزي( ) 4-التخريب( ) 5-التسول( )

6- التشرد( ) 7-السطو( ) 8- التدخين( ) 9- تعاطي المخدرات( ) 10- اخر يذكر.....

47- هل لديك تكرار في ارتكاب افعالا انحرافيه؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

48- ما هي أكثر الوسائل والأدوات التي كنت تستخدمها؟ 1- اليدين والأرجل( ) 2- السلاح الأبيض( ) 3-السب والشتم( ) 4 - العصا والحجارة( ) 5- تذكر.....

49 -عادة هل الانحراف المرتكب كان ؟ 1- فرديا( ) 2- جماعيا( )

50- هل أودعت السجن في حياتك ؟ 1- نعم( ) 2-لا( )

- اذا كانت الإجابة بنعم، ما نوع الانحراف؟..... وما دوافعه؟.....

- وما الوسائل المستخدمة؟..... وما أثره على الضحية؟.....

51- ما الدوافع وراء انحرافك؟ 1-الفاقة؟( ) 2-التحريض( ) 3-رد فعل( ) 4- ضغط الأسرة( ) 5- ضعف التحصيل الدراسي( ) 6-جذب الاقران لي( ) 7- أخرى تذكر.....

<u>شكرا على تعاونكم معنا الباحثة،،</u>

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية المسيلة

مصلحة التكوين والتفتيش

مكتب التكوين

الرقم :437/2025

demsila.sfi@gmail.com

الهاتف الفاكس 035/35/72/29

مدير التربية

إلى

السادة /

مدير ثانوية صلاح الدين الايوبي

مدير ثانوية سعودي عبد الحميد

بالمسيلـــــة

(للإعلام و التنفيذ)

ترخيص بإجراء دراسة ميدانية

بنـاء علـــى مراسلـة جامعـة محمد بوضياف المسيلة كليـة العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع تحت رقم /بتاريخ2025/00/00

يرخص للطالب(ة) :

الرقم	اللقب والاسم	تاريخ الإزدياد	رقم التسجيل	التخصص
01	ركبي مارية	1999/02/13	35084603	علم اجتماع الانحراف والجريمة
	موضوع الدراسة	الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاسرة وعلاقته بانماط انحراف الاحداث		

بالدخول :

الى المؤسسة المذكورة أعلاه خلال فترة:2025/04/20 الى غاية نهاية الموسم باستثناء فترة الفروض والاختبارات وأيام العطل

مع احترام الشروط التالية :

- ✓ العمل وفق ما يسمح به القانون وعدم التطرق إلى ما يمس السر المهني .
- ✓ استغلال المعلومات المتحصل عليها خلال التربص في خدمة الجانب العلمي لا غير .
- ✓ وضع رزنامة عمل لفائدة المتربصين من طرف المسؤولع الاول عن المؤسسة
- ✓ مراعاة السير العادي لأنشطة المؤسسة .

20 افريل 2025

ع/مدير التربية

رئيس مصلحة التكوين والتفتيش

سالمي المهدي

مـلـخص
الـــد ر ا سـة

الملخص باللغة العربية.

تهدف الدراسة الى التعرف عن علاقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة بأنماط الانحراف لدى الأحداث، وتحاول أن تجيب على التساؤل الأساسي الذي مفاده ما إذا كانت أنماط الانحراف لدى الأحداث ترتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية بعينها في الأسرة، وللإجابة على التساؤل المطروح تم صياغة فرضية عامة وفرضيتان فرعيتان مفادهما أن أنماط الانحراف لدى الأحداث تتباين أو تختلف باختلاف الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي في الأسرة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وشملت العينة (17) مفردة من المنحرفين والمنحرفات ببعض ثانويات مدينة المسيلة، تم اختيارهم وفقا للمعاينة القصدية، وقد جمعت المعلومات والبيانات منهم باستخدام أداة المقابلة المقننة.

بعد تحليل وتفسير البيانات توصلت الدراسة إلى أن السرقة كانت أكثر الأنماط الانحرافية بين الأحداث المنحرفين، ويأتي العنف البدني بمستوى يشكل ربع العينة تقريبا، كانت الأسر متماسكة من حيث وجود الوالدين وغياب التفكك كالطلاق والوفاة والهجر؛ إلا أن السرقة والعنف البدني كان أكثر انتشارا بين الأحداث كما أن نوع الأسرة ممتدة أو نووية لم يكن له علاقة بنمط الانحراف باستثناء ارتفاع السرقة في الأسر النووية؛ وفي المقابل ارتفاع العنف البدني في الأسر الممتدة ولكن بدرجة ضعيفة، ومن حيث ترتيب الحدث داخل الأسرة؛ فإن الطفل الأول يميل لارتكاب العنف البدني، والأوسط والأخير يميلان للسرقة، وبخصوص العلاقات الأسرية بين الوالدين فمهما كانت طبيعتها فإن نمط العنف السائد لدى الأحداث كان السرقة، وان كانت العلاقة بين الاخوة جيدة فكان الانحراف المرتكب هو العنف البدني والتخريب والتدخين كما لم تظهر مؤشرات بوجود علاقة بين القدوة الوالدية ونمط الانحراف المرتكب؛ ففي جميع الحالات كانت الانحراف المرتكب هو السرقة في معظمه أما بخصوص الوضع الاقتصادي للأسرة ونمط الانحراف المرتكب من طرف الأحداث؛ فمهما اختلف المستوى التعليمي للوالدين ومهما كانت مهنتهم؛ فإن نمط الانحراف كان سرقة مع ظهور مؤشرات ضعيفة للعنف البدني لدى أبناء الموظفون والمهنيون والتجار وحتى الإطارات العليا، وفيما يتعلق بالسكن مهما كانت منطقة السكن حضرية أو شبه حضرية أو ريفية، فإن النمط الممارس والأكثر شيوعا هو السرقة مع ارتفاع العنف البدني قليلا في المناطق الحضرية كما أن كون الأسرة تقطن في

حي فقيرا أو غنيا لم تكن ذات دلالة واضحة، باستثناء تسجيل العنف البدني جنبا الى جنب مع السرقة في الأحياء الفقيرة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الوضع الإجتماعي، الوضع الإقتصادي، أنماط انحراف الأحداث.

Abstract.

This study aims to explore the relationship between the social and economic status of the family and types of juvenile delinquency. It seeks to answer the main question of whether juvenile delinquency is associated with social and economic status within the family. To answer this question, a general hypothesis and two sub-hypotheses were formulated, suggesting that types of delinquency among juveniles vary according to the family's social and economic status. The study adopted a descriptive approach and the sample included 17 delinquents (males and females) from several high schools of M'sila. Data and information were collected through a structured interview tool.

After analyzing and interpreting the data, the study found that theft was the most common type of delinquency among juveniles, followed by physical violence, which accounted about a quarter of the sample. Families were cohesive in terms of the presence of both parents and the absence of family disintegration such as divorce, death, or abandonment. Nevertheless, theft and physical violence remained widespread among the juveniles. The type of family—whether nuclear or extended—showed no correlation with the type of delinquency, except a higher incidence of theft in nuclear families and a slightly higher rate of physical violence in extended families. In terms of the order of the event within the family, first-born children tended to engage more in physical violence, while middle and youngest children were more tended to commit theft. Regardless to the nature of the relationship within family, theft remained the predominant type of delinquency among the youth. Moreover, when sibling relationships were good, the delinquent behaviors observed were physical violence, vandalism, and smoking. The study found no indicators between parental role models and the type of deliquency committed, as theft remained the most common type across all cases.

In terms of the family's economic situation and the type of delinquency committed by the youth, theft was the dominant type of delinquency.

Regardless of the parents' educational level or occupation, there were only weak indications of physical violence among children of professionals, employees, tradespeople, and even high-ranking officials. Concerning the family's residence, whether in urban, semi-urban, or rural areas, theft remained the most practiced and widespread type of delinquency, with a slight increase in physical violence observed in urban settings. Whether the family lived in a wealthy or poor neighborhood did not significantly influence the delinquency types, except for the combined presence of theft and physical violence in poorer neighborhoods.

Keywords: Family, Social status, Economic status, Patterns of juvenile delinquency.

الـــوثـــائـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة الدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسرة وعلاقته بانماط انحراف الأحداث دراسة ميدانية على عينة من التلاميذ مركبي متعاطي المخدرات بمدينة المسيلة

إعداد الطلبة:

1- بركيبي مارية رقم التسجيل: 202035084603

2- رقم التسجيل:

القسم: علم الاجتماع **الشعبة:** علوم اجتماعية التخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

إشراف: عزوز عبد الناصر **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

موافق عليه
أ.د عزوز عبد الناصر

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ★ رئيس قسم علم الاجتماع ★ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
الدكتور بن [illegible]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
لية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

الرقم: /2025

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه السيد(ة): .....

الصفة: طالب ☒ استاذ باحث ☐ باحث دائم ☐

الحامل لبطاقة الوطنية رقم: .....

الصادرة بتاريخ: ...../...../..... عن دائرة: .....

المسجل(ة) بكلية: ..... قسم: .....

تخصص: ..... تحت رقم التسجيل: .....

والمكلف بإنجاز اعمال بحث مذكرة التخرج: ماستر ☒ مذكرة ماجستير ☐ اطروحة دكتوراه ☐

الموسومة بـــ: .....

.....

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه.

المسيلة في: 2025/06/12

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 2016-07-28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.